مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــة	محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢١ العدد (٧٩) ربيع ٢٠١٧

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٧

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمد يوسف أحمد مصر	إسحـــق الفرحان الأردن
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابـي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي الاستيطان والتسوية في التفكير السياسي الإسرائيلي **التحرير**	٧
البحوث والدراسات سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه النظام والمعارضة في مصر **بدر الشافعي**	١٥
المقالات والتقارير الأزمة الليبية إلى أين؟ **فريق الأزمات العربي**	٤١
الأزمة اليمنية: الوضع القائم ومؤشرات المستقبل **عدنان حزام**	٦١
ملف العدد **قانون "تسوية أوضاع المستوطنات" الإسرائيلية ٢٠١٧** قانون "تسوية أوضاع المستوطنات" في الأراضي المحتلة: أداة احتلال مستحدثة **عبدالله حراحشة**	٩٧
قانون "تسوية أوضاع المستوطنات" في الأراضي المحتلة ردود الفعل والتداعيات السياسية **مجدي عبد العزيز**	١٠٣

قانون "تسوية أوضاع المستوطنات" الإسرائيلية (نص القانون مترجماً عن العبرية) **أحمد حمادة**	١١٣
الملف البيبلوغرافي **الاقتصاد الأردني ٢٠٠٠-٢٠١٧** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **حمزة ياسين**	 ١٢٣ ١٢٩ ١٣٤
الملخصات العربية	١٣٧
English Section **Review-article** *A Critique of Western Policy Towards Syria* ***Marwan Asmar***	141
English Abstracts	--

المقال الافتتاحي

الاستيطان والتسوية في التفكير السياسي الإسرائيلي

يعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في فيديو نشره على صفحته على الفيسبوك في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ أن المطالبة الفلسطينية بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية "غير القانونية" في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثّل عملاً من أعمال "التطهير العرقي" ضد المستوطنين الإسرائيليين، وتسبب الفيديو بصدمة لدى محللين كثيرين، وأثار إدانات من شخصيات من قبيل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون الذي وصفه بأنه "غير مقبول وشائن". غير أن هذا الخطاب، وإن كان يثير السخط أكثر من المعتاد، ما هو إلا أحدث الشواهد على استراتيجية إسرائيل المتمثلة في الاستيلاء على رواية الضحية لحشد الدعم العام.

يقود ذلك إلى الحديث عن المشروع الصهيوني الذي يندرج في إطاره ما هو ثابت واستراتيجي مقابل ما هو متغير وتكتيكي؛ ويُعدّ الاستيطان في إطار ثوابت هذا المشروع، بوصفه تعبيراً عملياً عن الأيديولوجية الصهيونية، أما التسوية السياسية للصراع من وجهة النظر الإسرائيلية فتأتي في سياق المتغير والتكتيكي، وهي مطروحة لأسباب تتعلق بالمناورات الدبلوماسية والرأي العام وصورة إسرائيل في العالم.

وعن ارتباط التسوية بالاستيطان وتأثيره يُشار إلى أن المشروع الصهيوني في الأساس هو مشروع استيطاني إحلالي لا يقبل التسوية؛ حيث يقع الاستيطان في إطار الأيديولوجيا والسياسة في الوقت نفسه، وهو بهذا المعنى لا يأتي فقط في إطار التنظير، وإنما في إطار التطبيق والممارسة السياسية، حيث اعتمد المخطط الصهيوني منذ القرن التاسع عشر على استراتيجية التوطين والإحلال على أرض فلسطين.

ومنذ تموز/ يوليو ١٩٦٧ التزمت إسرائيل في استيطانها للأراضي الفلسطينية المحتلة بخطة وزير العمل الإسرائيلي يغيئال ألون التي أعلنها آنذاك، وهي الخطة التي لم تتبنّها إسرائيل رسمياً وحسب، بل تنفذّها على الأرض وبشكل عملي منذ ذلك العام، وتدعو الخطة إلى عدم السيطرة

على السكان الفلسطينيين، بل ضمّ الأراضي الفلسطينية غير المأهولة، مستهدفةً فصل هذه الأراضي عن محيطها العربي وتحويل نهر الأردن إلى حدود سياسية وأمنية لإسرائيل.

ومن أبرز إجراءات خطة ألون ضم قطاع يبلغ عرضه من ١٠-١٥كم من غور بيسان في شمال الضفة الغربية وحتى البحر الميت في جنوبها على أن يكون الوجود الفلسطيني في هذا القطاع بحده الأدنى، إضافةً إلى ضم القدس والمناطق التي تطلق إسرائيل عليها "غوش عتصيون وكريات أربع" وسلسلة الجبال الغربية، كما شملت الخطة ضم قطاع غزة مع سكانه إلى إسرائيل مع البحث عن طرق لتهجير الفلسطينيين من القطاع إلى الدول العربية عبر عدد من الطرق، ومن أبرزها تسهيل سبل الهجرة إلى الخارج، والمضايقات والانتهاكات المستمرة والمستوى المعيشي والخدمي المتدني.

وقد عُدِّلت الخطة بعد عام ١٩٧٠ أكثر من مرة بهدف الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية، كان من أبرزها التعديل الذي طرحه بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦ فيما عُرف بخطة "ألون+" أي ضم التلال المطلة على مشروع ألون.

ولم يقتصر الاستيطان الإسرائيلي على ما ورد في هذه الخطة، بل قامت جماعات الضغط الدينية واليمينية في إسرائيل بالاستيطان في قلب المدن العربية خارج حدود الخطة فيما عُرِف بالاستيطان "السياسي" أو "العشوائي" أو "غير القانوني" في الأدبيات الإسرائيلية وفي المفاوضات على أساس إعلان مبادىء أوسلو عام ١٩٩٣.

ويندرج ضمن آخر الإجراءات الإسرائيلية في هذا الإطار قانون "تسوية المستوطنات الإسرائيلية" الذي صادق عليه الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في ٨/ ٢/ ٢٠١٧، وهو قانون يهدف إلى إضفاء الوضع القانوني على مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة التي صودرت لأغراض بناء المستوطنات الإسرائيلية، وكذلك سد الطريق أمام الفلسطينيين لإقامة دعاوى بشأنها أمام المحاكم الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالتفكير الإسرائيلي بالتسوية ربطاً بإمكانية انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفكيك المستوطنات، يتركز خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أن إسرائيل تعترف بدولة قومية فلسطينية، بصرف النظر عن صلاحياتها،

رغم أنها ستدفع ثمناً باهظاً للغاية مقابل ذلك، كون هذه الدولة تحتل أراضي تعتبر جزءاً من "وطن الشعب اليهودي وحقاً من حقوقه"، وهو ما أكده في سياق خطابه أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٤، بقوله: "إنني مستعد لحل وسط تاريخي ليس لكون إسرائيل تحتل أرضاً لا تتبع لها، إذ إن شعب إسرائيل ليس بمثابة محتل في أرض إسرائيل. إن التاريخ وعلم الآثار والمنطق السليم يدل على صلتنا المميَّزة والخاصة بهذه البلاد منذ ثلاثة آلاف عام".

ولا تنفك الدعاية الصهيونية تؤكد بأن هذه الأرض هي وطن الشعب اليهودي، وتتكرر في خطابات نتنياهو، بل إنه رفعها إلى مصافّ "الحقيقة التاريخية الواحدة والوحيدة" التي يتوجب على الفلسطينيين الاعتراف بها وبناء السلام على أساسها، حيث شدّد في خطابه الذي ألقاه في الكنيست خلال جلسة خاصة عقدها في آذار/ مارس ٢٠١٤ بقوله: "إننا نريد السلام مع جيراننا الفلسطينيين، لكن هذا السلام يستوجب اعتراف الفلسطينيين بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بوطنه في أرض إسرائيل وبحقوقه فيها. وأرجو، أيها السادة، أن تسمحوا لي بمخالفة قواعد اللياقة السياسية والقول إن المسألة ليست مسألة روايات تاريخية، بل ثمة حقيقة تاريخية واحدة في الأمر".

وفي هذا السياق بات ادعاء "الحق اليهودي" في فلسطين يشكل، في التفكير الإسرائيلي، مبرراً رئيسياً لشرعية إقامة إسرائيل، لناحية أولويته وواقعيته غير القابلة للتأويل على أي ظروف أخرى وقفت وراء إقامتها من وجهة النظر السياسية- التاريخية، وفي مقدمها قرار التقسيم الأممي عام ١٩٤٧ وما ساهمت المحرقة النازية (الهولوكوست) فيه من تأثير في الاصطفاف الدولي المؤيد لذلك القرار.

وفي كتابه "مكان تحت الشمس"، الصادر عام ٢٠٠٢ في طبعته الثانية، يقارن نتنياهو المرة تلو الأخرى "الشعب الفلسطيني" الذي يضعه بين مزدوجين بالألمان الذين كانوا يعيشون في إقليم السوديت التشيكوسلوفاكي في ثلاثينيات القرن الفائت، مشيراً إلى أنه في إطار سعي النازيين إلى تفكيك تشيكوسلوفاكيا اخترعوا شعباً خيالياً هو "الألمان السوديت"، ونتنياهو إنما يعني أن الفلسطينيين مجرد غطاء استعمله العالم العربي في حربه الرامية إلى

القضاء على إسرائيل. أما الآن ورغم اعترافه بوجود الفلسطينيين، فإنه ما زال يعتبرهم عديمي الأهمية ومجرد غطاء للإسلام المتشدد، وأنهم في المحصلة مجرد غطاء للقوى المهمة فعلاً بموجب قراءته في الشرق الأوسط.

وفي إطار التسوية السياسية تصر إسرائيل على شرط اعتراف العرب والفلسطينيين بيهودية الدولة، وتحديداً منذ عام ٢٠٠٣، ولعل الأمر الأعمق في هذا المطلب هو تطلُّع إسرائيل إلى أن يتحول الاعتراف بها إلى اعتراف بالصهيونية وممارساتها، وبالتالي يتحول الاعتراف العربي والفلسطيني من اعتراف بحكم الأمر الواقع إلى اعتراف مبدئي بشرعيتها التاريخية، وهذا يعني أنها كانت تاريخياً "على حق"، وفي هذا نفي كامل لحق العودة للاجئين الفلسطينيين وبقية المطابات بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإذا ما حصل هذا الاعتراف فإنه يشكّل إنجازاً سياسياً معنوياً وثقافياً للحركة الصهيونية وإسرائيل، ولا يعادل إقامة دولة إسرائيل في الواقع الملموس فحسب، بل في الثقافة والفكر والخطاب السياسي أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفكير الإسرائيلي في التسوية لا ينحصر في نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وإنما يمثل إجماعاً بين مختلف الفاعلين السياسيين في إسرائيل في اليمين واليسار؛ ومن هنا نفهم تصريحات إسحق رابين أمام الكنيست الإسرائيلي قبل اغتياله (في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥) بأيام، حيث قال: "إننا نعتبر أن الحل الدائم [للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني] سيكون في إطار أراضي دولة إسرائيل التي ستشمل أغلبيّة مناطق أرض إسرائيل، كما كانت عليه الحال أيام الانتداب البريطاني، وسيُقام إلى جانبها كيان فلسطيني سيكون وطناً لمعظم السكان الفلسطينيّين المقيمين في قطاع غزّة والضفّة الغربية، ونريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة كي يدير على نحو مستقل حياة الفلسطينيين الذين يخضعون له ... وستتجاوز حدود دولة إسرائيل لدى تطبيق الحل الدائم خطوط ما قبل حرب الأيّام الستة، حيث إننا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ ... وسيجري تثبيت الحدود الأمنيّة للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردن بأوسع معنى لهذا المفهوم".

وفيما يتعلق بالتسوية ومستقبل الاستيطان الإسرائيلي، كان رئيس وزراء إسرائيل الأسبق رابين قد أكد أن: "القدس ستكون موحدة بوصفها عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها، لتشمل كذلك معاليه أدوميم وغفعات زئيف ... لقد توصلنا إلى اتفاق، وتعهّدنا أمام الكنيست بعدم اقتلاع أي مستوطنة في إطار الاتفاق المرحلي، وبعدم تجميد البناء والنموّ الطبيعي ...".

وبهذا، تؤكد تصريحات كل من رابين ونتنياهو على جملة من التوافقات تمثل سقف الإجماع الصهيوني في إسرائيل، سواءً على مستوى التنظير الأيديولوجي أو التطبيق السياسي: أولها يتعلق بمآلات التسوية وعدم تسليم إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وإنما إمكانية الاعتراف بـ"كيان" يسيطر على السكان دون الأرض، ويخفف من أعباء الاحتلال، وثانيها يتعلق بالاستيطان وتثبيت غور الأردن بوصفه حداً أمنياً للدفاع عن إسرائيل ورفض تفكيك المستوطنات الإسرائيلية، وثالثها اعتبار القدس "الموحدة" "شرقية وغربية" عاصمة أبدية لإسرائيل لا يمكن الانسحاب منها، وهو ما يكشف عن خطورة الأوضاع القائمة في الأراضي الفلسطينية في ظل هذه الممارسات الإسرائيلية التهويدية، ما يجعل خط التسوية الحالي والمعاهدات الموقعة سبباً لتقوية الموقف الإسرائيلي وخدمة له، دون أن تحقق أياً من حقوق الشعب الفلسطيني وخاصةً ما يتعلق بإنهاء الاحتلال وتطبيق حق العودة.

حيث تسعى الحركة الصهيونية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في خارج فلسطين وليس في داخلها وفق مشاريع تاريخية متلاحقة منها: خطة "ماك جي"، وبعثة "جوردون كلوب"، ومشروع "بلاندفورد"، و"الجزيرة"، و"سيناء"، و"جونستون"، و"آلوما" و"موشيه دايان" و"لجنة برونو" ومقترحات نواب من الكنيست وغيرها. ونظراً لما يتضمنه ذلك من استمرار الخلفية الأيديولوجية فيما يخص الخيار الأردني والوطن البديل في التفكير الجمعي الإسرائيلي، فإن هذا الوضع الخطير ينعكس مباشرة على الأردن ومستقبله السياسي ودوره، كما ينعكس على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وتهدف إسرائيل من ذلك إلى جعل القضية الفلسطينية وقضية الفلسطينيين مشكلة أمنية واستراتيجية للأقطار العربية حول فلسطين من خلال الحديث عن وطن بديل وأوطان بديلة، مؤكدة بذلك على ما تهدف إليه من أن يكون الحل الإقليمي على حساب الدول العربية وليس بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وإعادة اللاجئين إلى ديارهم. ويعتبر الأردن لاعتبارات

ديمغرافية وجغرافية، رأس الحربة في حال استجابته لهذه الأفكار أو في حال مواجهته لها، وسواء كان ذلك بإقامة اتحاد كونفدرالي بين الضفتين، أو باعتبار الأردن وطناً بديلاً كاملاً للفلسطينيين، ما يعني نجاح إسرائيل والمشروع الصهيوني في تحقيق اختراق سياسي وأمني واقتصادي للوطن العربي كله، وتحويل الصراع العربي- الإسرائيلي إلى صراع عربي- عربي!.

وعلى هذا، فالأردن مهدَّدٌ في حال تم التوصل إلى تسوية سياسية وفق هذه الأسس وفي هذه المرحلة وفي ظل القيادة القيادة الصهيونية الحالية، لأنها ستكون على حساب الأردن حتماً، وهو مستهدف كذلك في حال عدم التوصل إلى تسوية، لأن من شأن هذا إبقاء مسببات التوتر والاضطراب قائمة في المنطقة العربية ولدى شعوبها أمام عناد إسرائيل واحتلالها للأرض وظلمها للإنسان الفلسطيني، ولذلك فإن بلورة تصور وخطط عمل لمواجهة المخططات الإسرائيلية والضغط على الداعمين لها يكمن في بقاء اعتبار القضية الفسطينية قضية العرب جميعاً، وأنها قضية احتلال وظلم وعدوان على الأرض والإنسان، وأن الحل النهائي لا يمكن أن يتحقق دون زوال الاحتلال واسترجاع الحقوق وعودة اللاجئين، وأن الوجود الفلسطيني السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي دولة عربية حول فلسطين لا يعني أن فلسطين أصبحت لإسرائيل حكماً، ولا يعني أن الدول العربية والأردن أصبحت بديلاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً دائماً لوجود الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية.

وعلى ذلك فإن إعادة النظر الجادة والمسئولة بعلاقات الدول العربية مع إسرائيل عبر المعاهدات والاتفاقيات والمبادرات، وفي علاقات العرب وتحالفاتهم الإقليمية والدولية، وفي التعامل مع القوى السياسية الفلسطينية والعربية، لا بد أن يأخذ في الاعتبار الأمن القومي العربي، وتمتين الجبهات الداخلية وتوسيع مديات المواجهة مع المشروع الصهيوني الاستيطاني والإحلالي على مختلف المستويات بدءاً من المقاومة الفلسطينية ودعمها وتوحيد الصف الفلسطيني، وحشد الشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم ضد إسرائيل، والاستعداد لمواجهات عسكرية إن لم تفلح الضغوط السياسية والاقتصادية.

التحرير

البحوث والدراسات

سياسات الرئيس الأمريكي ترامب

تجاه النظام والمعارضة في مصر

د. بدر حسن شافعي*

مقدّمة

في كتابه القيّم الذي اختار له عنواناً صادماً هو "إجهاض الديمقراطية: الحصاد المر للعلاقات المصرية- الأمريكية في أربعين عاماً" والصادر عام ٢٠١٢[١]، أفاض جيسون براونلي- أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة تكساس- في الحديث عن محددات العلاقة الأمريكية تجاه مصر خلال أربعة عقود حتى رحيل الرئيس الأسبق حسني مبارك. حيث ساهمت تلك المحددات في إقامة علاقات قوية مع مصر وصلت إلى درجة التحالف الاستراتيجي بغض النظر عن مدى التزام النظام المصري بالديمقراطية من عدمه، ثم أُجهضت على صخرة المصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل. ولا تلجأ واشنطن إلى ورقة الديمقراطية إلا للضغط على النظام المصري، أو لوجود تهديد حقيقي بسبب استبداد النظام وإضراره بمصالحها.

وقد ساق الكتاب[٢] أمثلة على هذا التحالف، ومنها أن الإدارة الأمريكية غضت الطرف عن ممارسات نظام مبارك القمعية بحق الجماعة الإسلامية وغيرها في تسعينيات القرن الماضي بعد مشاركته في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠، وإعطائه الغطاء العربي للتدخل الأمريكي، خاصة بعد معاناة واشنطن من بروز بعض الحركات الإسلامية

---

* **دكتوراة في العلوم السياسية- جامعة القاهرة.**

[1] Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance by Jason Brownlee, Cambridge University Press, 2012.

[٢] حول عرض ملخص الكتاب باللغة العربية انظر أحمد زكي عثمان، **الديمقراطية: ضحية التحالف المصري الأمريكي**، ٢١/ ١/ ٢٠١٥، في: http://bit.ly/2pSgwaL

"المتطرفة" التي قامت بتفجير مبنى التجارة العالمي عام ١٩٩٣، ثم تفجير سفارتيْها في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، واستهداف المُدمرة كول في عدن عام ٢٠٠٠. حيث تلاقى الطرفان على هدف واحد وهو التصدي لـ "العدو الجديد،" وخلال تلك الفترة غضت الولايات المتحدة النظر عن القمع المصري الكبير للإسلاميين في هذا العقد، وخصوصاً الجماعة الإسلامية. وبحسب المؤلف بلغ عدد ضحايا حرب نظام مبارك على الجماعة الإسلامية في عام ١٩٩٣ وحده ١١٠٦ أشخاص (بينهم أكثر من ١٠٠ قتيل مدني)، وهو ما يمثل نحو ٤١٪ من إجمالي كل القتلى والمصابين جراء العنف السياسي في مصر منذ عام ١٩٥٢. وعندما اتضح للولايات المتحدة خطر النظم السلطوية على الأمن الأمريكي لبروز حركات إسلامية متطرفة عانت الولايات المتحدة من خطورتها خاصة بعد تفجيرات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، راحت تضغط على مبارك لإدخال إصلاحات سياسية جزئية في العملية الديمقراطية، وهو ما برز في الجولة الأولى في انتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية التي فاز فيها الإخوان المسلمون للمرة الأولى بـ ٨٨ مقعداً، وهي نسبة اقتربت من ٢٠٪ من عدد مقاعد البرلمان.

وبالرغم من أن براونلي كتب مؤلفه قبل فوز محمد مرسي في الرئاسة في تموز/ يوليو ٢٠١٢ ، إلا أنه يشير إلى المعايير الحاكمة لهذه السياسات؛ بمعنى أن معيار المصلحة، وليس شكل الحكم، هو الفيصل في التعامل. وبالتالي يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة، فقد يكون هناك تأييد أمريكي لنظام تسلطي كنظام مبارك في مواجهة ثورة شعبية كثورة يناير، وكذلك فتور في التعامل مع نظام أفرزته انتخابات ديمقراطية كنظام مرسي، مقابل تأييد ضمني ثم علني لانقلاب عسكري، وصولاً إلى دعم كامل لنظام جديد أزاح نظاماً ديمقراطياً.

هذه الازدواجية الأمريكية في التعامل، والتي تعود إلى اعتبارات مصلحية وأمنية، تحتاج إلى تدليل علمي، وهو ما يدفعنا إلى تناول المواقف الأمريكية من الأوضاع في مصر منذ ثورة يناير وحتى ما بعد انقلاب عام ٢٠١٣. على أن يسبق ذلك تناول المحددات

الحاكمة لهذه السياسة بشكل مقتضب، ثم الوصول إلى الإجابة على التساؤل الرئيس وهو: هل وصول دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية مطلع عام ٢٠١٧ سيؤدي إلى تدهور عملية التحول الديمقراطي في مصر، لا سيما في ظل حالة التماهي الظاهرة بين الرجلَيْن منذ بداية ترشح ترامب، وكذلك بعد توليه الحكم وتلقيه أول تهنئة هاتفية من الرئيس السيسي؟

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين تحسن العلاقات المصرية- الأمريكية وتراجع عملية التحول الديمقراطي في البلاد، أو بمعنى أدق هناك علاقة عكسية بين وصول الجمهوريين إلى الحكم في الولايات المتحدة وتدهور عملية التحول الديمقراطي في مصر.

ويعتمد البحث على أكثر من منهج بحثي في آن واحد منها المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة.

وفي هذا الإطار يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: أولها محددات السياسة الأمريكية تجاه مصر، وثانيها الموقف الأمريكي من المشهد السياسي في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١ وحتى انقلاب عام ٢٠١٣، وآخرها رؤية إدارة ترامب للمشهد السياسي المصري، ويضمّن الكاتب خاتمة بحثه عدداً من الخلاصات حول الموضوع.

المطلب الأول: محددات السياسة الأمريكية تجاه مصر

تكتسب مصر أهمية استراتيجية كبيرة لدى الإدارة الأمريكية سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، وذلك لاعتبارات خاصة بالمصالح الأمريكية ذاتها، أو بمصالح إسرائيل الموالية لها دوماً.

فبالنسبة للمصالح الأمريكية المباشرة، تعدّ مصر بؤرة حيوية هامة في الاستراتيجية الأمريكية انطلاقاً من موقعها الجيو استراتيجي على اعتبار وجود قناة السويس بها، ومن ثم فهي منفذ هام لدول العالم والدول الأوروبية، ولواشنطن أيضاً، اعتبارات اقتصادية وتجارية، وهناك اعتبارات عسكرية خصوصاً ما يتعلق منها بتأمينمرور السفن الأمريكية

عبر القناة، فضلاً عن أن مصر هي إحدى الدول الهامة المطلة على البحر الأحمر، والذي يلعب دوراً هاماً في خدمة المتصارعين الإقليميين سواء تعلق الأمر بالصراع العربي- الإسرائيلي (إغلاق المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر إبان حرب ١٩٧٣) أو حتى بالصراعات الحيوية الهامة في المنقطة كالصراع العراقي الإيراني في الثمانينيات من القرن الماضي، والتي دفعت إيران وفق بعض الروايات إلى تلغيم بعض المناطق في البحر الأحمر، وكما ازدادت الأهمية لهذا البحر بعد بروز ظاهرة القرصنة وتفاقمها منذ عام ٢٠٠٨ في جنوبه حيث المحيط الهندي.

ومن ناحية ثانية فإن الثقل النسبي لمصر في إطار النظام العربي كان محل اهتمام واشنطن التي عملت على تحجيم هذا الدور بصورة كبيرة منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، أو احتواء النظام المصري وتطويعه لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها كما حدث إبان عهديْ السادات ومبارك، وقد أشار وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أفي ديختر في محاضرته الشهيرة عام ٢٠٠٨ في معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب إلى الاهتمام الأمريكي بمصر بعد رحيل عبد الناصر ومجيء السادات، والذي تم عبر مجموعة من المرتكزات المختلفة: سياسية، وأمنية، واقتصادية، وثقافية، بهدف احتواء مصر، وضمان عدم حدوث أي تحولات دراماتيكية في النظام المصري بما قد يؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية على غرار ما حدث في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية غير المباشرة والمرتبطة بإسرائيل، فهي تنبع من أمرين أساسيين:

١- الجوار الجغرافي بين مصر وإسرائيل؛ فإسرائيل تهتم دائماً بوجود نظام مصري لا يهدد مصالحها القومية، بل أكثر من ذلك فهي ترغب في إيجاد نظام لا يقف عائقاً أمام ممارساتها بحق الفلسطينيين، بل وإمكان دعمه لهذه الممارسات حتى ولو بصورة ضمنية. وربما هذا ما حدث إبان حرب غزة نهاية ٢٠٠٨، وما تلاها من قيام مصر ببناء جدار عازل على طول الحدود لمنع تهريب الطعام والسلع

الأساسية، فضلاً عن تهريب السلاح، ومن ثم إضعاف حماس، وتعزيز قوة السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن. وبالطبع فقد حدث تطور كبير في هذا الملف في عهد الرئيس السيسي، بسبب قيامه بهدم الأنفاق وإغراقها بالماء لمنع أي محاولة لتهريب السلع عبرها، وما استتبع ذلك من تهجير لسكان رفح المصرية.

٢- معاهدة كامب ديفيد، والبنود الواردة فيها الخاصة بتأمين إسرائيل، ووجود قوات دولية وأمريكية في المنطقة العازلة لا تضمن عدم الاعتداء على إسرائيل فحسب، بل وإمكانية تدخلها إذا لزم الأمر لاستعادة سيناء، فضلاً عن تصدير الغاز لتل أبيب بأثمان زهيدة، وهو ما جعل الولايات المتحدة، بل وإسرائيل كما أشار ديختر، حريصة على بقاء مبارك، والذي وصفته إسرائيل بالكنز الاستراتيجي لها بعد الإطاحة به عام ٢٠١١. ومن هنا فإن فكرة التوريث وانتقال السلطة من مبارك إلى نجله أشار إليها ديختر صراحة في محاضرته عندما تحدث عن "حرص تل أبيب على إقامة علاقات قوية مع أقوى شخصيتين يمكنهما لعب دور رئيسي في الإمساك بمقاليد الأمور بعد رحيل الرجل، وهما ابنه جمال واللواء عمر سليمان". وأكّد ديختر أن الولايات المتحدة وإسرائيل، وهما تتحركان بشكل حثيث لتأمين النظام القائم في مصر، تحرصان عبر ممثليهما المختلفين في مصر (السفارات والقنصليات والمراكز الأخرى) على تقديم كل صور العون لحملة انتخاب جمال مبارك رئيساً للجمهورية بعد رحيل أبيه، والهدف من ذلك هو تمكينه من الفوز بتأييد الشارع والرأي العام المصري، ودعم أنشطته المختلفة الاجتماعية والثقافية لكي يصبح أكثر قبولاً من والده"[(٣)].

[٣] راجع في هذا الشأن، فهمي هويدي، ماذا يدبرون للثورة في الخفاء؟، **الجزيرة نت**، ٢٢/ ٢/ ٢٠١١، في: http://bit.ly/2qslRCF

هذه الأهمية الاستيراتيجية لمصر زادت من وجهة نظر واشنطن بعد اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ لعدة أسباب، أبرزها ما يلي:

١- عنصر المفاجأة الذي لم يهز الرئيس الأسبق مبارك فقط باعتباره رأس النظام، بل وخلفاءه المخلصين أيضاً نجله جمال وعمر سليمان.

٢- الخوف من انتقال فكرة الثورة من مصر إلى دول أخرى من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما أكد عليه بوضوح ريتشارد هاوس رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الكونجرس الذي قال إن رد فعل أمريكا يجب أن يتم بشكل سري بينها وبين مبارك، ولا يتم الإعلان عنه حتى لا تهتز صورة أمريكا أمام حلفائها في المنطقة، خاصة أن علاقة أمريكا بمصر قوية منذ ٣٠ سنة، والتخلي عنها من شأنه إثارة قلق بقية الحلفاء[٤].

٣- الخوف من وصول طرف آخر للحكم في مصر لا ترغب به واشنطن، وهذا الطرف تحديداً هو الإخوان المسلمون الذين استخدمهم نظام مبارك دائماً كفزاعة لتخويف الغرب من فكرة تطبيق قواعد الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة انتخابات تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

٤- الخوف من قدوم نظم حكم في المنطقة لا تستند فقط إلى "المشروعية القانونية" عن طريق الانتخابات التي غالباً ما تكون شكلية، بل إلى الشرعية المستمدة من التأييد الشعبي، وبالتالي فإن تأثير الداخل عليها سيكون أكبر بكثير من تأثير الخارج، وتحديداً الولايات المتحدة التي لطالما لعبت على هذه الجزئية من حيث استقدام أو حتى دعم رؤساء لا يحظون بالشرعية، أو ينتمون إلى أقليات كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية المجاورة لمصر، وفي منطقة حوض النيل، أو

---

[٤] بدر شافعي، الولايات المتحدة والثورة المصرية، **تحديات الواقع وآفاق المستقبل** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، دورية آفاق أفريقية) على الرابط التالي:http://bit.ly/2pAkS3a

حتى خارج أفريقيا. وهذا يشمل بالطبع حسنى مبارك الذي فقد شرعيته الشعبية بسبب ممارساته غير الديمقراطية بحق قوى المعارضة على اختلاف ألوان طيفها السياسي. وبالتالي فإن واشنطن كانت في مأزق حقيقي أمام هذه الثورة المصرية، فقد كانت بين خيارين، كلاهما مر: الأول دعم حسني مبارك، وبالتالي وقوفها أمام الإرادة الشعبية، وهو ما قد يكلفها الكثير مستقبلاً لاسيما في ظل النظرة الشعبية السلبية تجاه واشنطن جرّاء دعمها للنظم القمعية في مواجهة الشعوب، والخيار الثاني هو التخلي عن دعم هذه النظم لتحسين صورتها أمام الشعوب العربية، ما يعني نجاح هذه الثورة التي قد تمتد إلى باقي الدول الأخرى، ويفضي بالتالي إلى تراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة[٥].

ولهذا فقد وجدت واشنطن نفسها في مأزق حقيقي في ظل عنصر المفاجأة من ناحية، ومن حيث الاختيار بين الانحياز لهذه النظم غير الشرعية، أو الانحياز للإرادة الشعبية التي قد لا تعترف بالهيمنة الأمريكية مستقبلاً من ناحية ثانية، وهذا ما انعكس على السلوك الأمريكي تجاه الثورة المصرية.

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من المشهد السياسي في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١ وحتى انقلاب عام ٢٠١٣

يمكن القول إن إدارة الرئيس أوباما التي عاصرت تطورات المشهد المصري بداية منذ ثورة يناير مروراً بمرحلة حكم المجلس العسكري، فإجراء أول انتخابات برلمانية ورئاسية حقيقية، ثم الانقلاب عليها، لم يحكمها سوى الاعتبارات السابق الإشارة إليها في المطلب الأول، والخاصة بمصالحها القومية من ناحية، وأمن إسرائيل من ناحية ثانية، في حين لم يكن لاعتبارات الإرادة الشعبية وقيم الديمقراطية أي مكان يُذكر في هذا الشأن، كما سيتضح من هذا المطلب الذي يمكن تقسيمه لثلاث مراحل زمنية متتالية.

---

[٥] المصدر نفسه.

أولاً: مرحلة ثورة يناير ٢٠١١

لقد انعكس عنصر المفاجأة، والرغبة في بقاء نظام مبارك، على سلوك الولايات المتحدة تجاه الثورة المصرية، والذي تميز بأمرين:

الأول: تأخر الرد انتظاراً لما ستسفر عنه مجريات الأمور.

الثاني: تذبذب الموقف ما بين تأييد النظام، وتأييد الثورة، والمطالبة ببقاء النظام مع إدخال بعض الإصلاحات الإرضائية لهؤلاء، وما بين رحيل النظام وإحداث حالة من الانتقال السلمي للسلطة. وحتى هذا الخيار شهد تذبذباً أيضاً ما بين الرغبة في الرحيل بعد انتهاء مدة ولاية مبارك "٧ أشهر"، وما بين الرحيل الفوري.

ويمكن تقسيم الموقف الأمريكي من الثورة ذاتها إلى ثلاث مراحل فرعية حكمتها ثلاثة سيناريوهات.

المرحلة الأولى: منذ اندلاع الثورة وحتى موقعة الجمل الشهيرة (٢ شباط/ فبراير ٢٠١١).

المرحلة الثانية: منذ موقعة الجمل وحتى ما قبل التنحي (١١ شباط/ فبراير).

المرحلة الثالثة: تنحي مبارك (١١ شباط/ فبراير).

أما السيناريوهات الثلاثة التي حكمت الموقف الأمريكي خلال الثورة فهي كالتالي، والتي نعرضها هنا دون الدخول في التفاصيل؛ الأول: دعم مبارك وتأمين الحماية لنظامه السياسي، والثاني: تنحية مبارك على وتسلم عمر سليمان الرئاسة مع الحفاظ على النظام السياسي القائم في مصر، والثالث: تنحية عمر سليمان والاستعاضة عنه بالجيش عن طريق انقلاب عسكري ناعم والقيام بتغييرات جزئية في الدستور الأساسي المصري من دون إجراء أي تغييرات أساسية في السياسة الخارجية، خاصة ما يتعلق بمعاهدة كامب ديفيد.

لكن يلاحظ هنا أمران، الأول: أن المطالبة الأمريكية برحيل مبارك الفوري لم تتحدث عن بديل له، وهل سيكون في هذه الحالة رئيس مجلس الشعب بموجب الدستور،

أم سيتم إعلان مرض الرئيس أو سفره للعلاج، وبالتالي سيؤول الأمر لعمر سليمان باعتباره النائب في هذه الحالة، ويبدو أن كلا الخيارين كان مقبولاً لدى واشنطن.

والثاني: تغير الموقف الأمريكي بعد أيام، وعودة الحديث إلى المطالبة بالرحيل، لكن ليس الرحيل الفوري. وربما كان هذا الموقف سبباً في زيادة حدة السخط الشعبي الذي جعل الجمعة التالية لأربعاء الجمل تحمل اسم "جمعة الرحيل" في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، وربما ساهم هذا أيضاً في الضغط الأمريكي على مبارك للقبول بالسيناريو الثالث، وهو ضرورة التنحي، وإيكال الأمر للمؤسسة العسكرية التي تحظى بتأييد كبير من قبل واشنطن، خاصة بعدما أكدت استطلاعات الرأي الأمريكية التي أجراها معهد غالوب الشهير لقياس توجهات الرأي العام الأمريكي يوم ٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، أي بعد "جمعة التنحي" بيوم واحد، تأييد ٨٢٪ من الأمريكيين للثورة[٦]. ولعل هذا يفسر التسريبات الأمريكية قبل قيام مبارك بإلقاء خطابه الأخير "ليلة التنحي" بأنه سوف يرحل عن السلطة، وهو ما يكشف عن أن واشنطن كانت على علم واتصال مع مبارك والمؤسسة العسكرية في آن واحد.

ثانياً: مرحلة حكم الإخوان المسلمين- الموقف الأمريكي من حكم مرسي ٢٠١٢-٢٠١٣

لقد كانت الولايات المتحدة في حيرة من أمرها، فهي ترغب في بقاء حليفها "المجلس العسكري" في الحكم لأطول فترة لحين تجهيز بديل مدني ليبرالي علماني يحافظ على مصالحها، لكن الضغوط الشعبية على المجلس، فضلاً عن إشكاليات واجهها في إدارة البلاد، ناهيك عن ثورة التطلعات بشأن تحقيق جماعة الإخوان للعدالة المنشودة، كل هذا دفع واشنطن إلى القبول اضطراراً بحكم الإخوان، لأن البديل كان الفريق أحمد شفيق حليف مبارك والثورة المضادة. لكن الإدارة الأمريكية حرصت في الوقت ذاته في كل التصريحات الصادرة عنها، على التأكيد على أن العبرة بالأفعال وليست بالأقوال، ومن

---

[6] See: http://bit.ly/2p3ytil

ذلك ما أكدته هيلاري كلينتون قبيل الانتخابات الرئاسية المصرية بقولها "إن أمريكا كانت تُحضّر للتعامل مع أي قيادة يختارها الشعب المصري، ولكن تفاعلنا معها سيعتمد إلى حد كبير على مدى التزامها بحقوق الإنسان، وأن أي انتخابات حرة ونزيهة قد تكون ضرورية في التحول الديمقراطي، ولكنها غير كافية"[٧]!

ومع ذلك شهدت مواقف الإدارة الأمريكية تبايناً فيما يتعلق بإعلان فوز مرسي بالرئاسة يوم ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ وتوليه الحكم أوائل تموز/ يوليو، لاسيما لدى وزارة الدفاع الأمريكية. ففي الوقت الذي تعاملت إدارة أوباما بواقعية مع هذا الفوز، إلا أنها حرصت أيضاً على ضرورة إرسال رسائل تشير إلى وجود حالة من القلق على مصالحها، بل ومصالح إسرائيل. حيث أصدر اللوبي المؤيد لإسرائيل- الإيباك بياناً حثّ فيه إدارة أوباما على توصيل رسالة واضحة للرئيس المصري الجديد مفادها أن "الأعمال وليس الكلمات ستكون هى معيار الحكم على الرئيس الجديد خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السلام مع إسرائيل، ووقف الإرهاب فى شبه جزيرة سيناء". وأشار البيان إلى أن خلفية الرئيس محمد مرسى "كمؤسس مشارك للجنة المصرية لمقاومة المشروع الصهيونى يزيد من القلق على مستقبل التزام مصر بالسلام مع إسرائيل"[٨]. لذا جاء بيان البيت الأبيض مرحباً بنتائج الانتخابات، لكنه أكد على أن واشنطن تتوقع من مرسى أن يعمل على ضمان الاستقرار "وألا ينجرف نحو المغالاة"، وأن ينفتح على كل الأطراف فى سبيل تشكيل حكومة جديدة.

ويلاحظ أن هذه المخاوف بدأت في الازدياد لا سيما مع قيام مرسي بزيارات لدول منافسة للولايات المتحدة كروسيا والصين، أو لا تقع في نطاق سيطرة الولايات المتحدة الجغرافية كالبرازيل وجنوب أفريقيا، أو على خلاف مع واشنطن كإيران.

---

[٧] بادية الحاج حسين، **السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين** (فلسطين: جامعة بيرزيت، رسالة مكملة للماجيستير، كلية الدارسات العليا، ٢٠١٥)، ص ٥٤.

[8] See: http://bit.ly/2qnjgMZ

ثم جاء العدوان الإسرائيلي على غزة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وتنديد مرسي به، وقيامه بسحب السفير، وإرسال رئيس وزرائه آنذاك هشام قنديل لغزه دون تنسيق مع الإدارة الأمريكية، ليزيد من المخاوف من اتباع مصر سياسة خارجية مستقلة عن أمريكا، تشكل تهديداً لإسرائيل عبر رفض عدوانها على غزه وتأييدها للمقاومة، بل ولعب دور الوساطة في وقف إطلاق النار[٩].

ومن هنا بدأت واشنطن في الإعراب عن استيائها من مرسي، وضرورة البحث عن بديل له، ويبدو أن البديل كان هو الجانب العسكري من دعم قوى مدنية معارضة له، والذي ظهر من خلال جبهة الإنقاذ، واتضح بعد ذلك[١٠].

ثالثاً: مرحلة الانقلاب.. الموقف الأمريكي من انقلاب تمرد/ يوليو ٢٠١٣

أيدت الولايات المتحدة الانقلاب العسكري فعلياً، والذي حدث في ٣ تمرد/ يوليو ٢٠١٣، بل ربما كانت على علم مسبق به، بحسب بعض الروايات ومنها حديث الفريق السيسي ذاته في حوار تليفزيوني له مع قناتي "سي. بي. سي." و "أون. تي. في." خلال ترشحه للرئاسة بقوله: إن الولايات المتحدة سعت لتأجيل استيلاء الجيش على السلطة من مرسي في ٣ تمرد/ يوليو الماضي وأنه كان على اتصال بالسفيرة الأمريكية السابقة آن باترسون. وهو ما أكده مصدر هام في الإدارة الأمريكية في حديث لنيويورك تايمز في ٧ أيار/ مايو ٢٠١٤ بأن واشنطن أدارت نقاشات مكثفة مع الحكومة والجيش

---

[٩] انظر: محمد المنشاوي، بعد نهاية عام علي حكم مرسى.. كشف حساب ختامي لعلاقات القاهرة وواشنطن، **صحيفة الشروق المصرية**، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٣: http://bit.ly/2qz6aZy

[١٠] انظر بدر شافعي، الازدواجية الأمريكية تجاه مصر منذ ثورة يناير وحتى الانقلاب، بسام ضويحي (محرراً)، **ازدواجية معايير الغرب والأمم المتحدة تجاه القضايا العربية والإسلامية** (إسطنبول: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط ١، ٢٠١٦) ص ١٩٧-١٩٨.

والمعارضة المصرية في الأيام التي سبقت تدخل الجيش، وحاولت المساعدة في التوصل لحل للأزمة حتى لا تتطور أو تفضي إلى عنف، لكن أياً من الأطراف رفض التنازل [١١].

كما أكد السيسي في حوار آخر مع الواشنطن بوست يوم ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٣ بأنه كان على اتصال يومي مع نظيره الأمريكي تشاك هاجل بخصوص الأوضاع في البلاد، وربما كانت تصريحات وزير الخارجية جون كيري خلال زيارته لباكستان بعد أحداث ٣ تموز/ تموز ٢٠١٣ بأيام، والتي أشار فيها إلى أن الجيش المصري استعاد مسيرة الديمقراطية[١٢]، وكان إعلان تأييد بلاده لخارطة الطريق التي أعلن عنها السيسي في بيان الانقلاب بمثابة تأييد واضح لما حدث، وهو ما أشار إليه الرئيس أوباما بعد ذلك بقوله إن مرسي استخدم الأسلوب الديمقراطي للوصول إلى السلطة، إلا أن ممارسته للحكم لم تكن كذلك، وهو ما أكده كيري بعد ذلك بعدة أيام وتحديداً صبيحة الذكرى الثانية لأحداث محمد محمود ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، عندما قال إن الإخوان سرقوا ثورة ٢٥ يناير من شباب التحرير، وأن الجيش أعاد الديمقراطية لمصر.

صحيح أنه لم يوصف على وجه الدقة ما حدث في ٣٠ حزيران/ يونيو بأنه انقلاب أو ثورة شعبية، لكن تخصيص الكونجرس بعضاً من جلساته بناء على طلب أوباما في يوم ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٣ لمناقشة كيفية إيجاد مخرج قانوني لاستمرار تدفق المعونات يشي بأن ما حدث انقلاب، لأن المعونة لا تقدم وفق القوانين الأمريكية للنظم الانقلابية[١٣].

وحتى هذه الديمقراطية العسكرية التي أيدتها الولايات المتحدة لتبرير الانقلاب، تراجعت عنها إدارة أوباما بعد ذلك بشهور بتوقفها، عن المطالبة بديمقراطية تشمل

---

[11] David D. Kirkpatrick, U.S. Sought Delay of Morsi's Ouster, Egyptian Leader Says, The New York times, May 6, 2014, *in*: http://nyti.ms/2p3A5sD

[١٢] حول حوار السيسي وتصريحات كيري انظر:

Lally Weymouth, Rare interview with Egyptian Gen. Abdel Fatah al-Sissi, The Washington post, 3 August 2013, *in*: http://wapo.st/2p0r1nq

[١٣] لمزيد من التفاصيل أنظر نادية مصطفى: النفاق الأمريكي وثنائية المصالح/ المبادئ، **مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة**، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣: http://bit.ly/2p3MPPK

الجميعInclusive Democracy، بما في ذلك الإخوان المسلمين وفق خارطة الطريق التي أعلنها السيسي[١٤].

هذا التراجع تكرر أيضاً عندما أعلن أوباما في تموز/ يوليو ٢٠١٣ أي بعد الانقلاب بفترة وجيزة تعليق بعض المساعدات العسكرية لمصر، ومنها دبابات متطورة وطائرات مقاتلة من طراز (F16)، وغيرها، لحين حدوث تطور في عملية التحول الديمقراطي، ثم قررت إدارته وعبر البنتاجون بعد شهر واحد من إعلان السيسي ترشحه في الانتخابات في آذار/ مارس ٢٠١٤، عزمها تسليم طائرات أباتشي لمصر لدعم جهودها في العمليات العسكرية التي تشنها لمكافحة الإرهاب الذي يهدد مصالحها وأمن المنطقة.

ومن المفارقة أن قرار تسليم الأباتشي تزامن مع تصريح للمتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، بأن الوزير كيري أبلغ نظيره المصري آنذاك بأنه لم يستطع حتى هذه اللحظة أن يشهد باتخاذ مصر لخطوات تدعم الانتقال الديمقراطي[١٥] ثم توالى الدعم الأمريكي للسيسي بعد ذلك، وغضّ الجميع الطرف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها النظام المصري بحق خصومه، لاسيما الإخوان، كما اتضح في فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية ليوم ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٤، ناهيك عن قانون تجريم التظاهر، وهو ما يكشف بجلاء عن ازدواجية المعايير الأمريكية في العالم كله، وليست مصر إلا حالة واحدة فقط في هذا الشأن.

المطلب الثالث: رؤية إدارة ترامب للمشهد السياسي المصري

نحاول في هذا المطلب تناول جزئيتين هامتين الأولى تتعلق بموقف ترامب من نظام السيسي، ومدى حدوث تغيرات من عدمها في سياسته مقارنة بأوباما، والثاني يتعلق

---

[١٤] محمد المنشاوي، واشنطن لم تغير موقفها من جماعة الإخوان، **صحيفة الشروق المصرية**، ٧/ ٨/ ٢٠١٥: http://bit.ly/2p3zC9V

[١٥] أمريكا والانقلاب العسكري في مصر.. بين تخبط الموقف السياسي ورسوخ الموقف الأمني والاستراتيجي، **موقع ساسة بوست**، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٤: http://bit.ly/2pA8Qak

بخصوص موقفه من قوى المعارضة الرئيسية، ونقصد بها الإخوان المسلمين باعتبارها فصيل المعارضة الأبرز رغم كل الضربات التي وجهت لها داخلياً وخارجياً.

أولاً: موقف ترامب من النظام المصري برئاسة السيسي

كما أسلفت، فإن فكرة الديمقراطية ليست هي الحاكمة لعلاقة الإدارة الأمريكية بالنظام المصري، وإنما المصالح، والتي من أهمها حماية المصالح الأمريكية في المنطقة خاصة ما يتعلق بمرور سفنها التجارية والعسكرية عبر قناة السويس، فضلاً عن حماية أمن حليفتها إسرائيل، وفي القلب منه استحقاقات معاهدة كامب ديفيد. ومن هنا يمكن فهم طبيعة علاقة ترامب الجمهوري بالنظام المصري القائم، والتي لم تختلف كثيراً إلا من حيث درجة قوتها عن علاقة أوباما الذي أعاد المساعدات العسكرية، وأفرج عن صفقة الأباتشي، كما رفض استقبال الرئيس مرسي المنتخب ديمقراطياً نهاية عام ٢٠١٢ في حين التقى الرئيس السيسي عام ٢٠١٤.

وربما الفارق بين الاثنين أن مواقف أوباما كانت تتسم بالغموض، واستخدام مصطلحات قد يتم تأويلها بصورة أو بأخرى كالموقف من الانقلاب، أما بالنسبة لترامب، فقد أعلن من خلال مجموعة من التغريدات على موقعه منذ عام ٢٠١١، أي قبل ترشحه للانتخابات بفترة طويلة، رفض عزل مبارك حيث قال: "نحن ألقينا بحليفنا مبارك في البحر ومصر الآن أصبحت عدونا. عمل عظيم يا أوباما...إن إسرائيل في مأزق"، وكذلك رفض وصول الإخوان للحكم، كما كان من المؤيدين للانقلاب العسكري، وأبدى إعجابه بالسيسي الذي التقاه على هامش مشاركته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦، وأعلن دعمه له في مواجهة الإرهاب، كما يُلاحظ أن ترامب لا يميز بين الحركات الإسلامية ، فداعش عنده مثل الإخوان رغم التباين الشديد بينهما[١٦].

[١٦] حول بعض هذه التغريدات أنظر: http://bit.ly/2oSC5Ib

وبحسب النيويورك تايمز فإن العلاقة بين ترامب والسيسي الذي كان أول المهنئين له ستشهد تحسناً ملحوظاً؛ فترامب يعوّل كثيراً على النظام المصري لمكافحة الإرهاب [١٧].

وبالرغم مما أُثير عن موقف ترامب من فكرة المساعدات الخارجية بصفة عامة ومنها المساعدات العسكرية السنوية لمصر، خاصة تغريداته الشهيرة في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٣ أي بعد الانقلاب على الرئيس مرسي "دعوا الدول العربية تعتني بمصر، فإن لديهم الكثير ليكسبوه، ولديهم وفرة من المال. لقد حان الوقت للولايات المتحدة أن تتوقف عن التصرف بغباء...لا دولارات (بعد اليوم)"[١٨]. إلا أنه قد تكون هناك صعوبة في وقف هذه المساعدات لعدة أسباب أولها أنها مرتبطة باتفاق كامب ديفيد، ومدى التزام الجانب المصري به، وثانيها أن إسرائيل ولوبيها الأمريكي "إيباك" سيعارضان بشدة أي محاولة في هذا الاتجاه.

ولعله من الملاحظ أن الفارق الأهم بين ترامب وأوباما في النظرة للنظام المصري تتعلق بملف حقوق الإنسان؛ فبينما أبدى أوباما قدراً من الاهتمام بهذا الملف، وكان يلوّح به من حين لآخر، نجد أن ترامب لم يعره اهتماماً يُذكر، بل راح يتهم المجني عليه، ويقصد به الإخوان تحديداً باعتبارهم جماعة إرهابية تستدعي استخدام النظام العنف معها، بل لا بد أن تقوم إدارته بدور مساند ومبرر لهذا التعامل عبر حظرها دولياً.

ثانياً: موقف ترامب من جماعة الإخوان المسلمين

صرح وليد فارس مستشار ترامب لشؤون الشرق الأوسط عقب إعلان نتيجة الانتخابات لعدة مواقع مصرية وعالمية، من أن ترامب سيمرر مشروع اعتبار الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية"، على اعتبار أن الإخوان من أخطر الجماعات التي تغذي الفكر المتطرف[١٩]. لذا، فهو- أي ترامب- يريد توجيه ضربة عسكرية للتنظيم الإخواني

---

17 See: http://nyti.ms/2oSvxt4

18 See: http://bit.ly/2oSC5Ib

١٩ ترامب يعتزم تصنيف الإخوان المسلمين كـ"جماعة إرهابية"، **موقع قناة روسيا اليوم**، ٩/ ١١/ ٢٠١٦.

وليس احتواءه سياسياً، مثلما فعل الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون. هذه التصريحات، بفرض صحتها، أثارت في حينها العديد من التساؤلات عن توقيتها، وإمكانية المضي قُدماً بشأنها، وموقف الإخوان منها؛ فترامب كما سبق القول لم يُخفِ عداءه للإخوان، بل يعتبرها الجماعة التي تغذّي التطرف العالمي، وبالتالي فهو يجمع بينها وبين داعش في سلة واحدة رغم اختلاف نهج كل منهما: سلميّة الإخوان، وعنفية داعش. ومن ثم، وبحسب هذه التصريحات، لن يكتفي بوضع الإخوان على قائمة الإرهاب وفرض حظر اقتصادي في الغالب عليها بسبب نهجها السلمي، وإنما، وهذا هو الأخطر توجيه ضربة عسكرية، إذ يبقى السؤال أين سيتم توجيهها؟ في مصر أم في أمريكا لوجود إخوان فيها، أم في كل دول العالم التي ينتشر بها الإخوان!

لقد تضمّن خطاب تنصيب ترامب المقتضب حديثاً عما وصفه بالإسلام الراديكالي المتطرف دون مزيد توضيح، لكنه أشار في خطاباته السابقة إلى هذا المفهوم الذي لم يميز فيه بين الحركات المسلحة كداعش وجماعات الإسلام السياسي كالإخوان وغيرها على عكس سابقيه من الرؤساء؛ فبحسب فواز جرجس في كتابه "أمريكا والإسلام السياسي" فإن الرئاسات الأمريكية السابقة كانت لديها قناعة بأن الحركات الإسلامية مختلفة عن بعضها وغير متجانسة، وتختلف ظروف نشأتها وخصوصيتها، ومن غير العملي صياغة سياسة موحدة في التعامل معها. وهو ما كان واضحاً في سياسة أوباما تحديداً الذي رفض تصنيفهم كجماعة إرهابية رغم تأييده الضمني للانقلاب العسكري على الإخوان في مصر، مما حدا بترامب إلى اتهام أوباما بأنه ساهم بداية في وصول الإخوان للحكم عبر الإطاحة بنظام حليف في إشارة إلى نظام مبارك. وقد أكد هذه الوجهة الجديدة لترامب وزير خارجيته تيلرسون الذي أكد في كلمة له في الكونجرس أن "هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية يجب أن تكون أولوياتنا القصوى في الشرق الأوسط، وبعد تدمير تنظيم

الدولة، فإن علينا التركيز على تنظيم القاعدة وجماعة الإخوان المسلمين"[٢٠]. وهي المرة الأولى التي يجمع فيها مسؤول أمريكي بين تنظيم القاعدة وبين جماعة الإخوان المسلمين، حيث لا يوجد في أي من الدول الغربية من يعتبر الإخوان منظمة إرهابية كما هو الحال بالنسبة للقاعدة، فكيف توصف الجماعة بالإرهاب وقد وصلت باسمها أو باسم أحزاب ضمن مدرستها الفكرية إلى الحكم أو شاركت فيه عبر صناديق الانتخاب في العديد من الدول العربية منها: المغرب وتونس ومصر وفلسطين، وهي ممثلة أيضاً في مجلس النواب المنتخب في الأردن عام ٢٠١٦.

وحتى نُفصّل في الموضوع فلا بدّ من تناول المحاور التالية:

١- الملابسات والحيثيات لمشروع قرار اعتبار جماعة الإخوان منظمة إرهابية

لقد تضمن مشروع القرار الذي تقدم به النائب الجمهوري تيد كروز بعد فوز ترامب استشهاداً تاريخياً ومعاصراً معظمه مُحرّف للاستدلال بأن جماعة الإخوان منذ نشأتها عام ١٩٢٨ هي جماعة إرهابية، واقتطع بعض نصوص مؤسس الجماعة حسن البنا من سياقها، فضلاً عن استدلاله بحظر الإدارات الأمريكية السابقة لبعض المنظمات التابعة للإخوان مثل حركة حماس، أو وضع بعض الشخصيات الإخوانية على قوائم الإرهاب مثل القيادي اليمني الشيخ عبد المجيد الزنداني لاتهامه عام ٢٠٠٤ بدعم القاعدة. لكن الخطورة في الحيثيات أيضاً أنها لا تقتصر على جماعة الإخوان وفروعها في كل دول العالم، ولكن اتهامه أيضاً بوجود جماعات للإخوان في داخل الولايات المتحدة ذاتها، حيث اتُّهِم الإخوان المسلمون في الولايات المتحدة بعد بروز حركة حماس عام ١٩٨٧ بإنشاء اللجنة الأمريكية الفلسطينية بناء على تكليف من التنظيم الدولي لدعم الحركة مادياً وإعلامياً، حيث تشكلت ثلاث منظمات هي مؤسسة الأرض المقدسة the Holy Land Foundation، والمؤسسة الأمريكية للفلسطينيين the Islamic Association for

[20] Sam Knight, Trump Secretary of State Pick Compares Muslim Brotherhood to Al-Qaeda, The District Sentinel, January 12, 2017, *in*: http://bit.ly/2p0C9AZ

Palestine، والمؤسسة المتحدة للدراسات والأبحاث The United Association for Studies and Research، ثم أضيف إلى ذلك مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كير" Council on American-Islamic Relations (CAIR).

وأشار القرار في حيثياته أيضاً إلى تجمع ١٥٩ من علماء الإخوان من ٣٥ دولة في إسطنبول في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٥ من أجل إعلان وثيقة "نداء الكنانة" لتعزيز ما وصفه بالعنف في مصر دفاعاً عما سمّوه بالحرب ضد مبادئ الإسلام، في إشارة إلى المادة ٤ من البيان الذي عرف باسم "نداء مصر" والتي طالبت بالقصاص retribution punishment ضد رجال الحكومة والقضاء والشرطة والجيش ورجال الإعلام الداعمين للحكومة، كما أشار القرار إلى البيان الذي نشره الموقع الرسمي للإخوان باللغة الإنجليزية بتاريخ ١ تموز/ يوليو ٢٠١٥ تحت اسم الثورة أو التمرد rebellion ضد الحكومة عقب تصفية العديد من كوادرها في إحدى الشقق بمدينة ٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٥، وكذلك تصريحات القيادي الإخواني أشرف عبد الغفار في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ الذي برّر بحسب القرار استهداف الإخوان لمحطات الكهرباء والضغط العالي.

واستناداً لما سبق، أشار القرار إلى أن جماعة الإخوان تتوافر فيها معايير المنظمات الإرهابية الأجنبية وفق الفصل ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية، لذا طالب وزير الخارجية بالتشاور مع المدعي العام، وزير العدل، ووزير الخزانة، باستخدام صلاحياته لتصنيفها كمنظمة إرهابية. وخلال ٦٠ يوماً على الأكثر ينبغي على وزرير الخارجية، بالتشاور مع جهاز الاستخبارات، تقديم تقرير تفصيلي للجان المعنية في الكونجرس يوضح فيه ما يلي:

- ما إذا كانت المعايير المتعلقة بوضع منظمة أجنبية على لائحة الإرهاب وفق نص المادة ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية تنطبق على الإخوان المسلمين.

- في حالة ما إذا قرر وزير الخارجية بأن المعايير لا تنطبق على الإخوان، عليه تقديم التبريرات لذلك[٢١].

٢- الآثار المترتبة على اعتبار جماعة الإخوان منظمة إرهابية

يحدد القانون الأمريكي ثلاثة معايير للمنظمة التي يضعها على لائحة المنظمات الإرهابية، هي:

١. يجب أن تكون المنظمة أجنبية.
٢. يجب أن تكون المنظمة ضالعة في النشاط الإرهابي.
٣. يجب أن تشكل نشاطات المنظمة تهديداً لأمن مواطني الولايات المتحدة أو الأمن القومي، بما فيه: الدفاع القومي، والعلاقات الخارجية، والمصالح الاقتصادية.

ويترتب على تصنيف أي منظمة كمنظمة إرهابية تأثيرات قانونية منها:

- يحظر القانون على أي شخص في الولايات المتحدة أو في أي منظمة خاضعة للسلطة القانونية للولايات المتحدة تقديم الأموال أو أي دعم مادي آخر إلى أية منظمة إرهابية أجنبية.
- يمكن حرمان الأجانب من الحصول على تأشيرات دخول، أو استثناؤهم إذا كانوا أعضاء في أية منظمة إرهابية أجنبية أو ممثلين لها.
- يتعين على المؤسسات المالية الأمريكية تجميد الأموال التابعة للمنظمات الإرهابية الأجنبية وعملائها، وتبليغ مكتب ضبط الأرصدة الأجنبية في وزارة الخزانة عن مثل هذا التجميد.

وينتهي العمل بالتصنيف بعد عامين إلا إذا تم تجديده، كما يمكن إلغاء التصنيف إذا وجد وزير الخارجية أساساً لذلك وأبلغ الكونغرس به. كما يمكن للكونغرس إصدار تشريعات للمطالبة بإلغاء التصنيف[٢٢].

---

[21] For more details see: http://bit.ly/2p0tLkN

[٢٢] ثلاثة معايير أمريكية لقبول إدراج الإخوان "منظمة إرهابية "، **موقع المصريون**، ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٣.

٣- إشكاليات اتخاذ القرار

من الواضح أن القرار يتضمن العديد من الإشكاليات التي قد تضع عوائق كثيرة أمام ترامب، بما يدفعه إلى تأجيل اتخاذه لحين الانتهاء من قضايا أخرى داخلية أو خارجية قد تبدو أكثر أهمية لا سيّما في ظل حالة تذبذب المواقف في الداخل والخارج لوصوله للحكم وتصريحاته التي وصفت بأنها متطرفة في العديد من القضايا، بل ونزاعه الأخير مع القضاء بشأن منع حاملي جنسيات ٧ دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة باستثناء المسيحيين.

أولى هذه الإشكاليات يتعلق بمبررات اتخاذ القرار، لا سيّما في ظل صعوبة إثبات الشرط الثالث من إدراج منظمة إرهابية على لائحة الإرهاب، وهو الشرط المتعلق بتهديد الأمن القومي الأمريكي؛ إذ يصعب إثبات ذلك، بل إن خبرات دول سابقة في هذا المجال أثبتت غير ذلك ومنها تحقيقات الحكومة البريطانية عام ٢٠١٥ التي لم تصنف الإخوان كجماعة.

ثاني هذه الإشكاليات يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة مع الدول التي يوجد بها الإخوان بصورة رسمية ويشاركون فيها في العمل المجتمعي أو العمل السياسي أو المشاركة في الحكم بصورة أو بأخرى؛ إذ إن اتخاذ مثل هذا القرار معناه مطالبة هذه الدول بأن تحذو حذو واشنطن من ناحية، وتقوم بحظر الجماعة والتحفظ على أموالها، ومنع أعضائها من الدخول أو الخروج، وهو أمر صعب إثباته، ناهيك عن إمكانية التزام الدول به خاصة في ظل الانتشار الكبير للإخوان حول العالم.

ثالث هذه الإشكاليات هو ما يتعلق بكيفية تطبيقه داخل الولايات المتحدة ذاتها، لا سيما في ظل عدم وجود كيان يحمل اسم الإخوان، كما يصعب إثبات وجود علاقة لبعض المؤسسات الأمريكية الإسلامية بالإخوان. وبحسب بعض الخبراء المعنيين بظاهرة الإسلام السياسي، فإن عضو الكونجرس تيد كروز يستهدف من تبني قراره هذه المنظمات الأمريكية التي يراها هو وآخرون جزءاً من مؤامرة واسعة النطاق تستهدف تدمير أمريكا من الداخل. وهو ما حذّر منه كوري سايلور مدير إدارة المراقبة ومكافحة ظاهرة

الإسلاموفوبيا في مجلس العلاقات الأمريكية- الإسلامية "كير" حيث أشار إلى أنّ اتهام كروز هذه المنظمات بأنها مشبوهة يأتي وفق نظرية المؤامرة، وهو ما أكده أيضاً ج. م. بيرغر J.M. Berger أحد الأكاديميين في جامعة جورج واشنطن؛ حيث أشار إلى أن القرار يتعلق بالسيطرة على المسلمين الأمريكيين، وليس بأي قضية تتعلق بالإخوان المسلمين، لا سيّما أن الجماعات المناهضة للإسلاميين في أمريكا ترى أن "كير" والتي تُعدّ أكبر منظمة مدنية للدفاع عن الحقوق المدنية للمسلمين ومجموعات أخرى مؤيدة للمسلمين هي بمنزلة الواجهة للإخوان وهو ما نفته كير. وبحسب هؤلاء، فإن لدى وزارتي الخارجية والخزانة بموجب قرار صادر من إدارة جورج بوش الابن عام ٢٠٠١ صلاحيات واسعة للتحقيق بخصوص المنظمات التي تزعم الحكومة أنها قدمت الدعم المادي أو هي على علاقة مع جماعة إرهابية معينة، بداية من التحقيق، وتجميد الأنشطة وحتى الانتهاء من التحقيقات التي قد تستغرق عدة سنوات، وخضوعها لعمليات تفتيش دون إذن قضائي، ومصادرة ممتلكاتها(٢٣).

يبقى السؤال في النهاية عن سيناريوهات إدارة ترامب للتعامل مع الإخوان، حيث إن أمامها أحد سيناريوهين بشأن قراره اعتبار الإخوان منظمة إرهابية:

الأول: وضع الإخوان على قائمة الإرهاب تنفيذاً لرؤية ترامب المشار إليها سابقاً، مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات هامة سواء على مؤسسات الإخوان الاجتماعية في الولايات المتحدة، أو على صعيد المواطنين أو الأفراد المقيمين بها، فضلاً عن حظر أفراد الإخوان في الدخول، ناهيك عن إمكانية حذو دول أخرى مثل هذا الحذو، وبالتالي تنفيذ مزيد من التقييد للجماعة على المستوى الدوليّ.

الثاني: تأجيل اتخاذ مثل هذه الخطوة وربما عدم اتخاذها من الأساس، نظراً لوجود أولويات أخرى، ومن هنا فإن موقف إدارة ترامب فيما يخص الشأن المصري سواء على

---

[23] Christopher Mathias, Ted Cruz vs. The Muslim Brotherhood Boogeyman, **The Huffington Post**, 13/1/2017.

الصعيد الداخلي، أو الخارجي (حرب داعش، والتعامل مع إيران)، سيقتصر على دعم السيسي، وعدم إثارة ملف حقوق الإنسان أو الحديث عن أي تسوية سياسية محتملة في مصر.

الخاتمة

في نهاية هذه الورقة يمكن التأكيد على بعض النقاط الختامية:

١. إن الزاوية التي تنظر إليها الإدارة الأمريكية في التعامل مع مصر هي زاوية مصالحها القومية من ناحية، ومصالح حلفائها وعلى رأسهم إسرائيل من ناحية ثانية، وأنه كلما كان هناك توافق بين الطرفين. غضت الإدارة الأمريكية الطرف عن عملية الديمقراطية والتحول الديمقراطي في مصر، أو بمعنى آخر هناك علاقة عكسية بين تحسن العلاقات وحدوث تحول ديمقراطي حقيقي، وهي الفرضية التي حاولت الورقة إثبات صحتها.

٢. إن الخلاف بين الإدارة الديمقراطية والجمهورية في التعامل مع الشأن المصري هو خلاف في درجة التعامل فقط، وليس خلافاً بشأن مصالح واشنطن وتل أبيب؛ فالديمقراطيون قد يثيرون على استحياء ملفيْ الديقمراطية وحقوق الإنسان، في حين أن الجمهوريين قد يكونون أكثر وضوحاً في التعبير عن مفهوم المصلحة.

٣. يرتبط بالنقطة السابقة القول إن مستقبل النظام السياسي في مصر قد يتراوح بين سيناريوهين أساسيين: الأول نظام استبدادي يستند إلى القوة في التعامل الداخلي، والعلاقات الوطيدة في العلاقات الخارجية خاصة مع واشنطن وتل أبيب، وهذه الممارسات ربما تستمر على الأقل خلال فترة ترامب الأولى، أي لحين ٢٠٢١. أما السيناريو الثاني، فهو وجود نظام هجين "استبدادي-ديمقراطي" مع غلبة الأول على الثاني، وهو بدوره يتوقف على عدة عوامل منها مدى تردّي الأوضاع الداخلية، وعجز النظام عن التعامل معها من ناحية، ومدى قوة أو ضعف المعارضة الحقيقية من ناحية ثانية، ومدى الضغوط الخارجية حال تعرض مصالح الدول الكبرى للخطر. وحتى كتابة هذه السطور

ربما يكون السيناريو الأول (استمرار الاستبداد لفترة) هو الأقرب للحدوث. وفي المقابل فإنه بات يتعين على قوى المعارضة في الخارج وتحديداً الإخوان وغيرهم إن أرادت لعب دور فاعل في الضغط على النظام في إطار إقامة ديمقراطية حقيقية، البحث عن كيان منشود أكثر اتساعاً قدر الإمكان يضم شتاتها، مع تقييم دقيق للكيانات الراهنة. لكن قبل هذا وذاك، هناك مجموعة من الأمور والإشكاليات لا بد من أخذها في الحسبان أبرزها:

- مدى توافر الإرادة السياسية للتوحد والاصطفاف، إذ لا زال ميدان القول غير ميدان الفعل، بدليل عدم تمكّنها من تشكيل كيان أوسع حتى هذه اللحظة، بل التباين حول المبادئ الرئيسة المتفق عليها فيما بينها.
- تحديد أولوياتها بدقة؛ فعلى سبيل المثال، وبالنسبة للإخوان وباعتبارها الفصيل الأكبر والأكثر ضرراً في الوقت ذاته منذ الانقلاب، بات يتعين على الجماعة الإجابة عن تساؤلات مبدئية ستكون محددة لأجندة الاصطفاف وموقفها منه، أبرزها ما هي أولوياتها في إطار الأوضاع الراهنة وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الانقلاب، هل هدفها الأول حماية الفرد أم الأسرة أم الجماعة أم الحكومة أم الدولة؟ ولعل الإجابة على هذه التساؤلات ربما تحلّ الكثير من المسائل الشائكة مع قوى المعارضة، فعلى سبيل المثال لو كان الهدف الفرد أو الأسرة أو حتى الجماعة، فلن تكون قضايا الحكم وهوية الدولة والشرعية من القضايا الرئيسية الحرجة، أما إذا كان الهدف هو الحكم والسياسة والدولة، فلا شك أن هذه القضايا الحرجة ستحتاج لضرورة التوصل لاتفاق بشأنها مع باقي قوى المعارضة الأخرى.
- الاصطفاف حول أجندة مشتركة، والدخول في التفاصيل وعدم الاكتفاء بالمبادئ العامة المشتركة التي يبدو أنها تهيمن على المشهد حتى هذه اللحظة.

- أهمية البحث عن بدائل، وعدم الاكتفاء بالمسار الثوري فقط؛ فأي خطط لا بد أن تشتمل على خيارات بديلة لا سيّما في ظل ظروف الوضع الراهن، إلا إذا كان النظر إلى القضية في إطار المعادلة الصفرية الحدّية.
- ضرورة معالجة المشكلات الهيكلية ومنها ضرورة إقامة الكيان الجامع للمعارضة، وما يرتبط به من إشكاليات مثل نسب التمثيل، طريق اتخاذ القرارات وغيرها.
- فهم إشكاليات العلاقة بين النظم المدنية والعسكرية؛ فتحديد إطار العلاقات المدنية العسكرية يتوقف على ثلاث فئات رئيسية هي العسكر والنخبة المعارضة ثم الشعب، وكلما كانت النخبة المدنية ضعيفة كانت هناك صعوبة في التوصل لصيغة ديمقراطية مقبولة، أو بمعنى آخر هناك صعوبة في الحديث عن عملية تحول ديمقراطي حقيقي، لا سيما أن أحد أسباب تحديد هذا التحول من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي هو طبيعة النظام الذي تم الانقلاب عليه، فكلما كان نتيجة خيار مدني ديمقراطي "كحالة مرسي" صارت احتمالية تحول العسكر للديمقراطية محدودة، عكس ما إذا وقع الانقلاب ضد نظام استبدادي. وبصفة عامة هناك صعوبة في تحول النظم العسكرية إلى مدنية إلا في حالات نادرة. وهنا نشير إلى الدراسة الهامة لكل من كونتي دي مارشال، ودونا مارشال، اللذين قاما بدراسة الانقلابات العسكرية حول العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وحتى عام ٢٠٠٨، حيث تم رصد ٢٤٧ انقلاباً، تحول ١٤ منها فقط إلى الديمقراطية. ما يعني في التحليل الأخير أن مستقبل أي نظام حتى وإن كان انقلابياً يتوقف على عوامل عديدة منها قوة المعارضة داخلياً، والضغوط الخارجية من ناحية ثانية، بحيث يمكن أن نكون أمام نظام تسلطي أو هجين "ديمقراطية شكلية"، أو ديمقراطية مدنية حقيقية.

المقالات والتقارير

الأزمة الليبية إلى أين؟*

تُشكِّل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظراً لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في الإقليم، فقد رأى فريق الأزمات العربي أن يخصص هذا العدد من تقاريره لبحث الأزمة الليبية؛ حيث يتناول بدايةً خلفيات الأزمة، ويوصِّف الأزمة وأسبابها، ويلخص أبرز المواقف العربية والإقليمية والدولية منها، ومن ثمَّ، يَرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة وشروط تحقق كل منها وتداعيات تحققها على المستوى الداخلي والإقليمي، وأخيراً يقدّم عدداً من التوصيات للأطراف المعنية على المستوى الليبي والإقليمي والدولي.

أولاً: خلفيات الأزمة

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام ١٩٦٩، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد مدة ٤٢ عاماً حتى ثورة "١٧ فبراير" عام ٢٠١١ التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس.

بدا واضحاً أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظَ بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدا غائباً أيضاً في عهد

---

* إعداد فريق الأزمات العربي، وهو فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.يضم الفريق كلاً من: **أ .د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ. عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي، **الفريق م. د. قاصد محمود**/ باحث استراتيجي، **د. عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث/ مركز دراسات الشرق الأوسط، **أ. جواد الحمد**/ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط.

ويتقدم فريق الأزمات العربي بالشكر الجزيل إلى الدكتور محمد عميش السفير الليبي السابق في الكويت والمستشار في رئاسة الوزراء في طرابلس لمشاركته في حلقة نقاش مع أعضاء الفريق تناولت خلفيات الأزمة الليبية وتداعياتها.

القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسعَ إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا؛ وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتيْها في كل من مصر وتونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها، بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقياً، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية، ولذلك توصف ثورة ١٧ فبراير بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكاً سياسياً منظماً.

وقبيل انطلاق الثورة في شباط/ فبراير ٢٠١١ استدعى الليبيون ذكرى الاحتجاجات التي وقعت في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للنبي محمد، والتي قمعتها السلطات وسقط نتيجتها ١٠ قتلى إلى جانب اعتقال ١٥٠ شخصاً، فاستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم ١٥ شباط/ فبريير عام ٢٠١١ باعتقال محامي أسر ضحايا مجزرة سجن أبو سليم[١]، الذين اعتادوا على الاعتصام بين الحين والآخر، فخرجت مظاهرات عفوية في مدينة بنغازي تطالب بالإفراج عن المحامي قابلها النظام بقمع شديد تسبب بمقتل عدد من المتظاهرين، وبذلك كانت بداية الثورة، وخلال خمسة أيام انهارت قوات النظام في بنغازي وأصبحت في قبضة "الثوار"، وبعدها انتقلت التظاهرات إلى طرابلس وبقية المدن الليبية.

كان لطبيعة المجتمع الليبي القبلية وتكديس السلاح وانتشاره دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة، وتضافرت الجهود الداخلية مع التدخلات الدولية وأدت إلى سقوط نظام القذافي ومقتله في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١، وكانت تحركات الشعب الليبي تتراوح بين الانتفاضة والمظاهرات الشعبية والانشقاقات داخل الجيش والحكومة، والتي كان أبرزها استقالة وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي،

---

١ وقعت مجزرة سجن أبو سليم في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٦، وراح ضحيتها ما يقرب من ١٦٠٠ من الليبيين الذين أعدمتهم سلطات القذافي ميدانياً. وتُعدّ هذه المجزرة إحدى أبرز القضايا التي حركت الثورة الليبية عام ٢٠١١.

ثم لاحقاً وزير الخارجية موسى كوسا، كما أن التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ ساعد على دعم الثوار ووصول الأسلحة لهم عقب تحييد الطائرات الغربية لقوات القذافي وتمكين الثوار من الاستيلاء على مخازن السلاح المتوافر بكثرة.

ثانياً: توصيف الأزمة وأسبابها

أ. توصيف الأزمة

تُعدّ ليبيا رابع أكبر البلدان مساحةً في قارة أفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم، وهو ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، وأبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على هذه الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة، عدا عن سهولة تهريب السلاح، وما له من أثر في نشوء الكثير من المجموعات المسلحة والميليشيات التي تسهم في تمزيق السلم الاجتماعي[١].

١. المشهد السياسي والاقتصادي

تشكّل المجلس الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية يوم ٢٧ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دولياً، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، هدفت إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا؛ حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر آب/ أغسطس ٢٠١١، وأهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في شباط/ فبراير ٢٠١٢.

---

١ يتركز معظم سكان ليبيا البالغ عددهم قرابة الستة ملايين على امتداد الشريط الساحلي، وخاصةً في الغرب الذي يقدر سكانه بنحو ٤ ملايين، ويُعد المجتمع الليبي مجتمعاً محافظاً يدين معظم سكانه بالإسلام، ويلعب التكوين القبلي دوراً مهماً في المجتمع على حساب الدور الذي يفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي حاربها نظام القذافي بإصداره قانوناً يجرم الحزبية. كما أصبحت القبائل تلعب دوراً أمنياً في ضوء انتشار السلاح وتهريبه خلال الثورة وبعدها.

وفي خطوة لاحقة، تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٢ وحُلّ المجلس الانتقالي وتكوّنت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، وفي إثر ذلك حدث أول استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي عندما تبعت مجموعات مسلحة وزير الدفاع أسامة الجويلي المحسوب على تحالف القوى الوطنية، بينما تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي الذي تمتع بتأييد رئيس الأركان والقوات الموالية له عبد السلام جاد الله العبيدي.

وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الجضران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية و"رئيس المكتب السياسي لإقليم برقة" على بيع النفط خارج أطر الدولة ما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان الذي فرّ إلى خارج البلاد في آذار/ مارس ٢٠١٤.

وخلف علي زيدان في موقعه عبد الله الثني، وذلك بشكل مؤقت إلى حين تكليف رئيس وزراء جديد من قبل المؤتمر الوطني الذي أقال الثني وعين أحمد امعيتيق خلفًا له، غير أنه تم الطعن بقرار الإقالة لعدم اكتمال النصاب في الجلسة التي اتخذ فيها القرار من طرف تحالف القوى الوطنية، معتبراً أنها غير قانونية ومخالفة للإعلان الدستوري، ورفع دعوى قضائية لدى الدائرة الدستورية في المحكمة العليا التي أقرت في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عدم شرعية الإقالة، وأبقت على الثني في منصبه.

وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق بدعوى إتمام إجراءات استلام وتسليم السلطة على خلفية قرار المحكمة العليا، وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي شكّل الجيش الليبي الموالي لحكومة أصبح مقرها في طبرق شرق البلاد، والتي نالت اعترافاً دولياً وإقليمياً.

وفي إثر ذلك رُفِعَت دعوى في المحكمة العليا تطعن في صحة إجراءات استلام وتسليم السلطة في طبرق، واستمر السجال بشأنها ما يقرب من ثلاثة أشهر، وانتهت بإصدار المحكمة قراراً في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ بعدم صحة إجراءات نقل السلطات إلى حكومة طبرق، بل وعدم صحة كل ما له علاقة بإجراءات لجنة فبراير بما فيها انتخاب البرلمان، وبذلك أصبح البرلمان بحكم المنعدم، وهو ما يعني إجراء انتخابات جديدة.

وفي خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني العام في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي في طرابلس والمدعومة من أطراف إقليمية، وبدعم من رئاسة الأركان العامة بقيادة العميد عبد السلام جاد الله العبيدي، والتي تعمل تحت إمرته قوات الدروع، وهي أكبر فصيل مسلح في ليبيا –في ذلك الوقت– حيث كانت تنتشر في معظم أرجاء البلاد. وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم "فجر ليبيا" في غرب البلاد ضد قوات القعقاع والصواعق والمدني التي أُجبرت على الانسحاب من طرابس وحُصرت في مدينة الزنتان، وبذلك سيطرت قوات الدروع على معظم الغرب الليبي.

تدخلت الأمم المتحدة وبعثت برناردينو ليون مندوباً لها، وعمل جاهداً لصياغة اتفاق، إلا أنه اتُّهم بانحيازه لفريق حفتر، وخلفه مارتن كوبلر، وتمت صياغة اتفاق الصخيرات في المغرب يوم ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٥، وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت "حكومة الوفاق الوطني" برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيساً للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه.

وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يُطلق عليها ويرأسها عبد الله الثني، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراج.

وفي ظل هذا الواقع المأزوم وغياب الحد الأدنى من المشتركات التي تجمع الحكومتيْن حول سبل إدارة البلاد انهار الدينار الليبي أمام الدولار، فبعد أن كان الدولار يساوي ١.٢٥ ديناراً ليبياً عام ٢٠١١ انهار في السنتين الأخيرتين ليصبح الدولار يساوي ٧ دنانير ليبية. كما تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد، إضافة إلى مشاكل التيار الكهربائي الذي ينقطع لفترات طويلة في البلاد.

وتُضاف إلى ذلك التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة طرابلس أو في بقية المدن والأقاليم؛ حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على الأرض ذات ولاءات سياسية متعددة سواء لأحزاب أو لمدن أو قبائل.

٢. المشهد الأمني

تتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا، وتنشط تحت عدد من التسميات، ومن أبرزها:

١. القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وهي تشكيلات مسلحة من الثوار من ٢٣ مدينة ليبية تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس، وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد. وتُعد موالية لحكومة الإنقاذ ومن ثم لحكومة الوفاق الوطني.

٢. تشكيلان جديدان تم استحداثهما، الأول تحت مسمى الحرس الرئاسي وقد شرعت بتشكيله حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني الذي أنشىء بناءً على قرار سابق للمؤتمر الوطني.

٣. القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، وأغلب عناصرها من قبائل الشرق (العبيدات، العواقير، الفرجان، البراعصه وغيرها) وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق. وهي مجموعات تقاتل ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنه، وقد خسر حفتر كثيراً من عناصره في معاركه ضد بنغازي ودرنه رغم السلاح الذي يتدفق إليه من مصر. ويقود جيش حفتر قادة عسكريون ممن كانوا في جيش القذافي أمثال ونيس بو خماده قائد كتائب الصاعقة والعقيد طيار صقر الجروشي قائد القوات الجوية في جيش حفتر، والعقيد فرج البرعصي قائد جبهة بنغازي.

٤. قوات القعقاع والصواعق والمدني: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وقد ضمت إليها العديد من عناصر اللواء (٣٢ معزز) التابع سابقاً لخميس القذافي ابن العقيد معمر القذافي، وعناصر من كتيبة (إمحمد المقريف) المكلفة

بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، والذي كان يقودها اللواء (البراني أشكال) المقيم حالياً فى القاهرة. وقد دخلت هذه القوات في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا، وانسحبت من طرابلس لتستقر بمدينة الزنتان معقلها الأخير. وبعض هذه القوات يقاتل مع جيش القبائل في جبهة الوطنية، وقد حظيت كتائب الزنتان بتسليح جيد وبأسلحة حديثة من مدرعات وصواريخ حرارية وقناصات وأجهزة رؤية ليلية وأجهزة اتصال، وذلك بفضل أسامة الجويلي وزير الدفاع في حكومة زيدان، وهو ابن مدينة الزنتان وأحد قادة كتائبها.

٥. قوات الدروع: هي أكبر تشكيل عسكري في ليبيا متكون من أغلبية من الثوار ويملك أكبر ترسانة عسكرية أغلبها مما استولى عليه الثوار من قوات القذافي، إلا أن هذه القوات تراجعت ولم تعد تمتلك نفس القوة السابقة.

٦. مجلس شورى ثوار بنغازي: وهو تنظيم عسكري يضمّ ٥ كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حرباً ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، وتحول مؤخراً إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي".

٧. كتائب الطّوارق في الجنوب الليبي: وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس مع (القوة الثالثة) الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر، وهي في صراع مع مكوّن (التبوّ) المدعوم من الزنتان وفرنسا.

٨. مجلس شورى ثوار درنه: كان يتكون من عدد من الكتائب المسلحة، من بينها "مجلس شورى شباب الإسلام" الذي اعتنق فكراً متطرفاً وأعلن انضمامه إلى تنظيم داعش، وقد دخل مجلس شورى درنة في منتصف عام ٢٠١٥ في مواجهات مع داعش أدت إلى طرد عناصر التنظيم من المدينة.

٩. تنظيم أنصار الشريعة: في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ محمد الزهاوي الذي أعلن عن مقتله في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٥، وقد كان جزءً من

مجلس شورى ثوار بنغازي، إلا أن هذا التنظيم قد تفتت، وانضم من بقي من أعضائه إلى داعش.

١٠. جيش القبائل: وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وقد وجدت كل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، أسسها أحمد قذاف الدم ابن عم العقيد القذافي المقيم في القاهرة. وتقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في جبهة الوطية في الغرب الليبي، وقد تم إخراج هذه القوات من معقلها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس.

ب. أسباب الأزمة

تمت الإشارة في سياق تناول خلفية الأزمة وتوصيفها إلى بعض أسباب الأزمة، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

١. غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها، وأحزابها، ومجتمعها المدني.

٢. تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءتها.

٣. التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.

٤. تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا.

٥. بروز الثنائية بين "ليبراليين" و"إسلاميين"، وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.

٦. صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.

ثالثاً: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

دول المغرب العربي

تشترك تونس مع ليبيا بشريط حدودي ويهمها الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية أولاً، كما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيره التونسي، فليبيا تُعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بانسيابية إلى البلاد، ومع ذلك فإن تونس لا تؤثر بفاعلية في مجريات الأحداث في ليبيا لاعتبارات كثيرة، من بينها انشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار، واستهداف الجماعات الإرهابية لأمن البلاد، والوضع الاقتصادي الصعب.

أما الجزائر فتدعم استقرار ليبيا، ويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي بسبب عمليات تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية. ورغم تحفظات الجزائر على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال حفتر، فإنها تبقى قوة غير فاعلة في ليبيا بسبب تركيزها على شؤونها الداخلية.

وبخصوص المغرب الذي احتضن اتفاق الصخيرات، فقد لعب دوراً مؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق. ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره بعد اتفاق الصخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقه.

مصر والسودان

مع اندلاع الثورة الليبية وازن المجلس العسكري الحاكم في مصر وقتها بين مصالحه مع نظام القذافي ودعم الثورة، خاصة مع وجود آلاف العمال المصريين في ليبيا، ولذلك أكد المجلس العسكري على حياد الموقف المصري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وركّز على سلامة رعاياه في ليبيا. ومن هنا امتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي، وتأخر اعترافها بالمجلس الانتقالي على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد أيدت الميادين مطالب الشعب الليبي وثورته.

وفي أعقاب تنحية الرئيس محمد مرسي عن الحكم في صيف عام ٢٠١٣، وظهور اللواء حفتر في المشهد السياسي الليبي باتت مصر تلعب دوراً مؤثراً في الأوضاع الداخلية الليبية من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياساً وعسكرياً.

غير أن مصر مع ذلك دعمت رسمياً اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للأزمة في ليبيا، واستقبلت القاهرة في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٧ رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى بدايات تحول في الموقف المصري من الأزمة الليبية باتجاه إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات بما يضمن إشراك حفتر بشكل أو بآخر في السلطة، وهو نفس الاتجاه الذي بدأ يظهر في المواقف الغربية من الأزمة كما سيتضح لاحقاً.

أما السودان الذي أبدى تأييده لسقوط نظام القذافي وكان الرئيس عمر البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه، فإن موقفه من الأزمة يتراوح بين دعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية وبين التراجع خطوة إلى الوراء للعب دور الوساطة بين الطرفين المتخاصمين نتيجة الضغوط المصرية.

دول الخليج

تعد الإمارات لاعباً رئيساً في ليبيا من خلال دعمها لقوات اللواء حفتر وحكومة طبرق سياساً وعسكرياً. وفي المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية.

تركيا

أبدت تركيا في البداية رفضها للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا خلال أحداث الثورة الليبية، ورفضت إقامة مناطق لحظر الطيران، وأظهرت موقفاً متردداً، ولم تطلب من القذافي التنحي إلا في وقت متأخر من أحداث الثورة، ليتحول الموقف التركي بعد ذلك إلى دعم المجلس الانتقالي؛ حيث زار أردوغان طرابلس -حينما كان رئيساً للوزراء- في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

ولاحقاً أبدت تركيا دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية في مواجهة قوات القعقاع والصواعق والمدني، وازداد التأييد التركي لحكومة الوفاق الوطني في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٦، حيث أعلن الرئيس أوردغان أنه لن يسمح بعودة الأنظمة السابقة أو الانقلابات. وصدرت تصريحات عن مسؤولين أتراك حول إعادة فتح السفارة في طرابلس، وإعادة تشغيل الخطوط الجوية بين البلدين، وإلغاء التأشيرات. ويشار إلى أن لدى تركيا نشاطاً اقتصادياً كبيراً في ليبيا، وخاصةً في قطاعات العقار والكهرباء.

المواقف الدولية

على المستوى الدولي تُعدّ إيطاليا بوابة الموقف الأمريكي وواجهته، وهي تعتبر ليبيا، بحكم تاريخها الاستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية، منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي، ومن هنا فإن موقف إيطاليا داعم لاستقرار ليبيا وضد ما تمثله قوات حفتر من فوضى يمكن أن تنتهي إليها ليبيا، وتتوافق مع الأجندة الأمريكية في هذا الخصوص.

وقد عبّر عن موقف الولايات المتحدة مبعوثها جوناثان واينر في كلمة له أمام الكونغرس، عندما قال إن هناك ثلاثة أهداف في ليبيا هي: الحفاظ على ليبيا موحدة ومستقرّة، ومحاربة الإرهاب، ومحاربة الهجرة غير الشرعية. وبخصوص الموقف الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ترامب فإنه ما زال غير واضح المعالم، ونبقى بانتظار ما يصدر عن الإدارة الأمريكية الجديدة من مواقف في الفترة المقبلة.

أما الموقف الفرنسي فهو موقف متناغم مع الموقف المصري والإماراتي منذ البداية. وأصبحت روسيا مؤخراً تلعب دوراً قريباً من الدور الفرنسي وتنسق بشكل واضح مع كل من مصر والإمارات.

ومن الملاحظ على مجمل الموقف الغربي أنه يسعى إلى إيجاد مكان لحفتر في الوفاق السياسي، والذي مازال خارجه حتى اللحظة.

رابعاً: سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية

أ. السيناريو الأول: سيناريو الحل السياسي

وصف السيناريو

وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسة المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه.

شروط تحقق السناريو

على المستوى الوطني: يتطلب التوصل لتوافق سياسي ينهي الصراع في ليبيا توفر القناعة لدى أطرافه بأن قدراً كبيراً من مصالحها قد تحققت، وبأن حسم الصراع عسكرياً لصالح أي منها غير متيسر في المدى المنظور، وبأن استمراره يلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية الليبية.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب نجاح الحل السياسي توافقاً بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دوراً دولياً أقوى في فرض اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني على الأطراف الليبية المتصارعة وعلى الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي وعلى إفشال اتفاق المصالحة الوطنية. ويتطلب نجاح السيناريو كذلك توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، وتبني اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق بصورة حقيقية، وإدراك الانعكاسات الخطيرة المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي.

النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو الحل السياسي

أولاً: على الصعيد الداخلي

١. الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية.

٢. تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف، ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقاتها ومقدّراتها.
٣. فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين.
٤. فتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد.
٥. محاصرة الفكر المتطرف ووجود المجموعات الإرهابية، وحرمانها من استثمار حالة الفوضى في توفير حاضنة شعبية لتشددها وإرهابها.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

١. وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها.
٢. دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة، والحيلولة دون عسكرة الدولة.
٣. الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الأخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى أمن المنطقة.

ب. السيناريو الثاني: عسكرة الدولة

وصف السيناريو

حسم الاقتتال في ليبيا عسكرياً لصالح اللواء حفتر، وسيطرة قواته على مؤسسات الدولة، وسقوط اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه.

شروط تحقق السيناريو

على المستوى الليبي: يتطلب تحقق السيناريو العسكري فشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني، وامتلاك فريق حفتر قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى، وحسم الصراع على الأرض.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب نجاح سيناريو العسكرة زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق حفتر عسكرياً بالسلاح والمعدات والخبرات، وربما بالتدخل العسكري المباشر.

النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو عسكرة الدولة

أولاً: على الصعيد الداخلي

١. استمرار حالة الاضطراب الأمني وغياب الاستقرار، واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم رضى أطراف رئيسة عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي.
٢. إغلاق الطريق على مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد وتكريس حالة استبداد سياسي.
٣. استمرار الاستنزاف الاقتصادي، وضعف فرص تعافي الاقتصاد الوطني من الأوضاع الصعبة القائمة حالياً.
٤. الحفاظ على وحدة الدولة، لكن مع استمرار أجواء الاحتقان وحالة عدم الرضى.
٥. توفير الفرصة المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

١. زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، وانجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين.
٢. تراجع فرص تحقيق استقرار المنطقة، واستمرار الفوضى الإقليمية.
٣. التأثير سلباً في مسار التحول الديمقراطي وتعزيز ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستبداد السياسي في المنطقة.

ج. السيناريو الثالث: تقسيم الدولة

وصف السيناريو

ترسيم الانقسام السياسي، وإنهاء وحدة الدولة، وتقسيمها إلى كيانين منفصلين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية.

شروط تحقق السيناريو

على المستوى الوطني: فشل جهود التوافق السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار الساسي وبصعوبة حسم الصراع عسكرياً لصالحها، وتفضيلها خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي: دعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية، إما لقناعتها بانسجام هذا السيناريو مع مصالحها، أو لإدراكها صعوبة حسم حلفائها المحليين للصراع لصالحهم.

النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو تقسيم الدولة

أولاً: على الصعيد الداخلي

١. ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة.
٢. استمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة، والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني.
٣. إلحاق ضرر بالغ بالحالة الاجتماعية وبالوحدة الوطنية، وتغذية النزاعات القبلية والجغرافية.
٤. وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدود.
٥. توجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني، والتأثير سلباً في أوضاع المواطنين الحياتية.
٦. توفير تربة خصبة للتطرف ولتمدد الحركات الإرهابية المتشددة.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

١. زيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزز استخدام الأراضي الليبية ساحة لخوض الصراعات الخارجية على حساب مصالح ليبيا وشعبها.
٢. التأثير بصورة سلبية في مسار التحول السياسي والديمقراطي في المنطقة.
٣. زيادة التهديدات والانعكاسات على الأمن الإقليمي وخاصة أمن دول الجوار.

د. السيناريو الرابع: جمود الوضع القائم

وصف السيناريو

استمرار حالة الاقتتال والفوضى.

شروط تحقق السيناريو

على المستوى الوطني: استمرار ميزان القوى الحالي، وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الصراع لصالحه، وعدم توافر الرغبة لدى الأطراف المعارضة لاتفاق الصخيرات للقبول به وبحكومة الوفاق الوطني.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب هذا السيناريو استمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالوتيرة الحالية، دون تراجع أو زيادة كبيرة تخلّ بميزان القوى لصالح طرف من الأطراف.

النتائج المتوقعة لاستمرار سيناريو الوضع القائم

على الصعيد الداخلي:

١. استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب، وغياب الاستقرار السياسي والأمني.
٢. استمرار الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي القائم حالياً دونما ترسيم.
٣. استمرار استنزاف الاقتصاد الوطني وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين.
٤. تعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في ليبيا نتيجة الانشغال والاستنزاف بحالة الصراع.
٥. بقاء الفرصة قائمة لتجدد نشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية، رغم تراجع قوتها نتيجة الضربات القوية التي تلقتها في (سرت) والعديد من المناطق الليبية.

على الصعيد الخارجي:

١. استمرار التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة الصراع وغياب الاستقرار.

٢. استمرار الانعكاسات السلبية لحالة الفوضى والاقتتال في ليبيا على الاستقرار الإقليمي وعلى أمن دول الجوار.
٣. استمرار التأثير السلبي للصراع في ليبيا على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة.

خلاصة السيناريوهات

- استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن نجاح سيناريوهي التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.
- سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدْين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى. وتظهر الانتصارات التي حققتها قوات حكومة الوفاق الوطني بدايات شهر كانون ثاني/ ديسمبر ٢٠١٦ في سرت على قوات تنظيم الدولة أهمية إنجاح خيار الحل السياسي وتحقيق التوافق الوطني.
- في ظل المعطيات والتعقيدات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، تبدو فرص السيناريوهات الأربعة قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح واحد منها، مع وجود أفضلية نسبية لسيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وبإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي.

خامساً: التوصيات

أ. للأطراف الليبية:

١.تحمّل مسؤولية حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية وجغرافية وقبلية، لتجنّب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة البلاد.

٢.الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقدرات الدولة، ويفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.

٣.التعاون المشترك لمواجهة خطر التطرف والإرهاب، وإشاعة روح الوسطية وثقافة الاعتدال في المجتمع، والحيلولة دون توفير تربة خصبة تستغلها المجموعات المتطرفة للتمدد ولنشر أفكارها وممارسة إرهابها.

٤.بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية، وإعادة هيكلة الجيش ومؤسسات الأمن الوطني لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والسعي بالتدريج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني.

ب. للأطراف الإقليمية ودول الجوار:

١.التوقف عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية، وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ومعالجة أية ملاحظات لبعض الأطراف عبر الحوار السياسي بعيداً عن الاحتكام للغة السلاح.

٢.تعاون دول الجوار في حماية نفسها، ومنع الآثار السلبية للأزمة في ليبيا على أمنها واستقرارها، وكذلك التعاون في مجال مواجهة خطر التطرف والإرهاب.

ج. للمجتمع الدولي:

١.التزام الأطراف الدولية بمخرجات الاتفاق السياسي، وعدم التعاطي مع أي طرف غير حكومة الوفاق الوطني، والتوقف عن تقديم الدعم للأطراف الخارجة على الاتفاق تحت غطاء التدريب والخبراء العسكريين، كما تكشف أكثر من مرة في الآونة الأخيرة، وهو ما أظهر عدم جدية بعض الأطراف الدولية في احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها برعاية دولية.

٢.زيادة الجهود من أجل إنجاح الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني اللذين حظيا برعاية دولية، والضغط على الأطراف الليبية المعطلة للاتفاق، وكذلك على الأطراف الإقليمية الداعمة لتلك الأطراف، للقبول بصورة فعلية بالاتفاق.

٣.تشديد الإجراءات من أجل تنفيذ قرار منع وصول الأسلحة إلى الأطراف الليبية المتصارعة.

٤.رعاية اجتماع لدول جوار ليبيا، لتسهيل الوصول إلى توافق إقليمي على إنجاح الحل السياسي في ليبيا ومواجهة الأخطار العابرة للحدود الليبية والتي تهدد دول الجوار، وكذلك لتنسيق الجهود في مواجهة المجموعات المتطرفة في ليبيا.

الأزمة اليمنية

الوضع القائم ومؤشرات المستقبل*

تمر الجمهورية اليمنية بمرحلة أكثر تعقيداً في تاريخها الحديث، فبعد اندلاع ثورة شباط/ فبراير ٢٠١١، التي لم تكن تمثل شريحة من المجتمع، لا حزباً ولا نقابة ولا تنظيماً سياسياً ولا منطقة معينة، أصبحت الثورة المضادة تعبث بنسيجها الاجتماعي، وتُثقل أمن الجيران الإقليميين.

شارك الحوثيون في الثورة ضد نظام علي عبدالله صالح (الذي حكم ٣٣ عاماً)، وسرعان ما تحالفوا معه مشاركين في الحوار الوطني، لكنهم انقلبوا لاحقاً على ما وقعوا عليه، وانقلبوا على الشرعية اليمنية مع اجتياح العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، وتمددوا ملتهمين المزيد من الأراضي تحت سيطرتهم، بعد أن أسقطوا مؤسسات الدولة في صنعاء، وطاردوا السلطة الشرعية إلى محافظة عدن (جنوبي البلاد)، وزادوا بتعيين لجنة ثورية في شباط/ فبراير ٢٠١٥، وحل مجلسي النواب والشورى، حتى انطلقت عمليات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس نفس العام، وهو تحالف يضم ١٠ دول عربية تقوده السعودية، ويشمل دول الخليج- عدا سلطنة عمان.

يحاول هذا التقرير التحليلي دراسة الوضع القائم في اليمن داخلياً وخارجياً ومؤشرات مستقبل الدولة اليمنية، وقد حاول الباحث العمل جاهداً من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية بناءً على ما سبقه من دراسة تقريرية للوضع القائم.

القسم الأول: الأزمة اليمنية: الوضع القائم

يؤثر في الوضع القائم باليمن عدة عوامل داخلية وخارجية، بين تذبذب الموقف الدولي بشأن الأزمة اليمنية، وعدم وضوح الرؤية في مجلس الأمن بشأن مستقبل

---

* إعداد الأستاذ عدنان حزام، باحث يمني، السكرتير الأول في السفارة اليمنية- الرياض.

الانقلابيين (كتحالف حرب)، أو فراداً كـ"جماعة الحوثي" و"عائلة علي عبدالله صالح"؛ كما يؤثر فيه الأطراف الفاعلون، وطبيعة العلاقة بينهم بشكل ثنائي وجمعي، و"الحكومة الشرعية، والمقاومة الشعبية، والتحالف العربي، والجيش الوطني، والدولة الوطنية، والحوثيون، وعلي عبدالله صالح، وتنظيم القاعدة، والمجتمع الدولي". ويمكن تفكيك ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأزمة اليمنية ومراحل المفاوضات بشأنها

١. إسقاط الانقلابين أم إدماجهم في حل سياسي

تدخل مجلس التعاون الخليجي سياسياً في مسعى لتحقيق الاستقرار، والانتقال السلمي للسلطة معاً، عام ٢٠١١، وأسندت مهمة تنفيذ هذا التوجه الذي عرف بالمبادرة الخليجية إلى المبعوث الأممي جمال بن عمر، لكنه أخفق بعد أربعة أعوام، وخرج من اليمن تلاحقه اتهامات بالتواطؤ مع الحوثيين ليتسلم الراية بعده الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

ومر التذبذب الدولي في هذه النقطة بمراحل ثلاث، تبعاً للمواقف حسب تصريحات المبعوثين الأمميين والمجتمع الدولي، وجلسات مجلس الأمن على النحو الآتي:

- **المرحلة الأولى: خلال مؤتمر الحوار الوطني وقبل الانقلاب**

فضّل جمال بنعمر المبعوث الدولي إلى اليمن الحديث عن تحركات الحوثيين بعيداً عن التوصيف الحقيقي للأحداث، كاشتباكات بين الجيش وميليشيات الحوثيين؛ فتارة يسميها معارك بين "جماعات مسلحة"، وهو تعبير فضفاض لتحركات الحوثيين من صعدة وحتى محافظة عمران بين (٢٠١٢-٢٠١٤)، وتارة أخرى يقول- كما أعلن ذلك في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ وقبل أسبوعين من إسقاط مدينة عمران- بأن المواجهات تدور بين "جماعات مسلحة" والحوثيين. كان ذلك أول إشارة إلى الحوثيين باعتبارهم يقفون وراء

الأحداث في المحافظة. ولكن وفي نفس الوقت يوضح بن عمر أن القتال لم يكن مع الجيش بل بين فصائل مسلحة متناحرة وهو ما أثار انتقادات عديدة[١].

تبدل الموقف الأممي تدريجياً خلال المرحلة الأولى، وكان لمجلس الأمن والمبعوث الدولي جمال بنعمر اليد الطولى في تغيير هذا الموقف، وهي التي أدت إلى تفاقم هذا الصراع، إثر سقوط عمران في تموز/ يوليو ٢٠١٤، حيث عزز الحوثيون وجودهم في محيط العاصمة صنعاء. وبرز ذلك بوضوح عقب قيام السلطات اليمنية برفع الدعم عن المشتقات النفطية في ٣٠ تموز/ يوليو نفس العام. وقد استغل الحوثيون هذا القرار وتحركوا باتجاه محاصرة العاصمة بالطريقة نفسها التي تمت في عمران. ووفقاً لذلك تم إنشاء مخيمات للمسلحين الحوثيين على معظم مداخل العاصمة صنعاء، والتجمع والاعتصام داخلها.

ومنذ إسقاط عمران بيد الحوثيين كان المجتمع الدولي يثق بجهود جمال بنعمر، الذي ظل يتحدث عن وساطة بين الرئيس اليمني والحوثيين لإزالة الاحتقان. وقد استمرت تلك الوساطة حتى بداية شهر أيلول/ سبتمبر، وفتحت العديد من المفاوضات مع الحوثيين، والتي تنتهي دائماً برفض أي اتفاق يخرج الوضع المتردي ويوقف اعتصامات الحوثيين، وحشد مقاتليهم على تخوم العاصمة.

وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، قام الحوثيون باقتحام قرى في الشمال الغربي للعاصمة، والاشتباك مع أشخاص فيها محسوبين على اللواء علي محسن الأحمر وحزب الإصلاح. وعلى ما يبدو؛ فإن هذه الاشتباكات كانت بمنزلة الخطوات التمهيدية لعملية إسقاط صنعاء. فعلى إثر هذه الاشتباكات توسعت المواجهات إلى المناطق الشمالية الغربية من مدينة صنعاء خلال أيام، لتصل ذروتها في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، حيث اجتاح الحوثيون صنعاء.

وفي موازاة ذلك؛ كان المبعوث الأممي جمال بن عمر يتفاوض مع الحوثيين حول اتفاقية جديدة، وألتقى المسؤول الأممي عبدالملك الحوثي في صعدة لبحث الاتفاق وقال

---

[١] ترحيب حذر بتسمية الحوثيين طرفاً بالصراع، الجزيرة نت، ٢٢/ ٦/ ٢٠١٤، https://goo.gl/WE4LBb

إن مباحثاته مع زعيم الجماعة كانت "إيجابية وبناءة"[١]، ونتيجة لتلك المفاوضات خرجت ما أسميت بـ"اتفاقية السلم والشراكة الوطنية"[٢]، والتي تم التوقيع عليها في يوم احتلال الحوثيين لصنعاء نفسه. وقد غطت هذه الوثيقة، وشرعنة لذلك الاحتلال؛ حيث تم الإيحاء بأن هذا الاتفاق يمثل نقلة نوعية في العملية السياسية في اليمن، خاصة أنه قد تم بمباركة من الرئيس هادي والمبعوث الأممي، ووقعت عليه جميع القوى، وهو التوقيع الذي تم إما تواطؤًا مع الحوثيين أو خوفًا منهم، بينما الحقيقية أن ذلك الاتفاق لم يكن إلا الغطاء الذي حجب عملية سقوط اليمن[٣].

- **المرحلة الثانية: مع الانقلاب وبعده**

قام الحوثيون باستبدال الحكومة بحكومة أخرى يرأسها خالد بحاح وأجبروا الرئيس اليمني على تعيينات كثيرة في الجيش والأمن والرئاسة ومفاصل الدولة المدنية، وعندما رفض هادي بعض طلباتهم فرض الحوثيون عليه وعلى الحكومة حصاراً بدءاً من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ وحتى فراره، وطوال تلك الفترة كانت الجهود الأممية تتخذ منحدراً يرقى إلى التهدئة والتفاؤل بالرغم من أن الحوثيين هدموا الدولة، وسيطروا على مؤسساتها بما فيها الحساسة.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ تجاهلت الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن التهديدات الحوثية بالإطاحة بالرئيس عبدربه منصور هادي[٤] في وقت استمر بنعمر في الإعلان عن اقتراب تشكيل حكومة كفاءة[٥] والتي ظل الحوثيين منذ الانقلاب ٢١

---

[١] بن عمر يلتقي زعيم الحوثيين للمرة الثالثة -محيط- ١٩/ ٩/ ٢٠١٤: https://goo.gl/TBg0pt

[٢] تم التوقيع مساء ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة في اليمن https://goo.gl/D9h64l

[٣] ٢٠١٤ عام الحوثيين في اليمن: https://goo.gl/p1YSwC

[٤] تلويح الحوثيين بالإطاحة بهادي يتصدر صحف اليمن: https://goo.gl/4uN3Oi

[٥] بن عمر: اتفاق على حكومة كفاءات باليمن- سكاي نيوز- الأول من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤: https://goo.gl/XuCytW

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ يرفضون أياً من الأسماء المقترحة محلياً ودولياً، حتى وافقوا أخيراً على أن يترأس خالد بحاح الحكومة؛ لكن ما لبث الحوثيون أن انقلبوا علي تلك الحكومة أيضاً، وبدأوا بمهاجمتها إلى جانب حليفهم الرئيس اليمني السابق، حتى يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ عندما قدم الرئيس وحكومة بحاح الاستقالة إلى البرلمان.

قام الحوثيون بالإعلان الدستوري في شباط/ فبراير ٢٠١٥ وبالرغم من ذلك ظل بنعمر متفائلاً وطلب استمرار المفاوضات بين الجماعة والأحزاب السياسية، في وقت كان الرئيس اليمني وحكومة خالد بحاح تحت الإقامة الجبرية[١]. ولم يخرج مجلس الأمن من دائرة التنديد والتهديد بفرض إجراءات[٢].

في هذه المرحلة كان بنعمر يؤكد أن الدولة انهارت في البلاد، وأن الحرب الأهلية هي الخيار الرئيس لما يحدث- دون تسمية الحوثيين بالطبع- ضارباً على وتر ما سماه الإرهاب، قائلاً إن هناك "ظاهرة القاعدة، والوضع الجديد أصبح مساعداً لها وللإرهاب". وأوضح بنعمر أن الوضع في اليمن يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، مفسراً بذلك موقف واهتمام مجلس الأمن[٣].

وفي جلسة لمجلس الأمن بداية آذار/ مارس ٢٠١٥ قدم بنعمر مقترحاً بتشكيل مجلس رئاسي، دون مشاورة الرئيس اليمني[٤]، في وقت كانت الحكومة اليمنية تخضع للحظر المفروض عليها من الحوثيين في صنعاء، والرئيس اليمني يتعرض لغارات جوية في عدن، وخلال الجلسة عبر مجلس الأمن عن مخاوفه من "التهديدات الإرهابية"

---

[١] تفاؤل أممي وكتل يمنية تطالب بإلغاء الإعلان الدستوري- البديل فبراير٢٠١٥:
http://ababiil.net/yemen-news/2381.html

[٢] مجلس الأمن قلق من الوضع باليمن ويهدد بإجراءات-١٠فبراير٢٠١٥- إسلام ويب:
https://goo.gl/1l7unO

[٣] مقابلة مع بنعمر على تلفزيون الجزيرة لقاء اليوم https://goo.gl/9u2P2P

[٤] بنعمر يطرح مجلساً رئاسياً وقلق أممي بشأن اليمن ٤/ ٣/ ٢٠١٥- ردفان برس:
https://goo.gl/nZR9Cv

النشطة في اليمن![١]. وعقب ذلك زار بنعمر الرئيس اليمني مرتين في عدن دون الخروج بأي نتائج كانت. كانت تحركاته انتقاصاً من "الشرعية"، ففي المرة الأولى تحرك من أجل حوار مع الحوثيين دون شروط، وفي الثانية دعا إلى عودة الرئيس إلى صنعاء وممارسة دوره كجزء من مجلس رئاسي. ووضع بنعمر الاقتراح بشأن المجلس الرئاسي في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ مع تدشين الحوثيين لحصار الرئيس اليمني وأعضاء الحكومة[٢] لكن معظم الأطراف كانت ترفضه بما في ذلك الموقف الدولي والإقليمي- بما في ذلك سفراء الاتحاد الأوروبي[٣].

في جلسة مجلس الأمن ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ حذر المبعوث الأممي جمال بن عمر في كلمة له من خلال دائرة تلفزيونية أمام المجلس من أن اليمن على مشارف حرب أهلية، وقال إن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، واصفاً الرئيس هادي والحوثيين بأنهما طرفان مهمان في أي حل. وقال بن عمر إن الحوثيين واهمون إن اعتقدوا أن في وسعهم السيطرة على اليمن، وأن هادي واهم إذا ظن أنه يستطيع استعادة ما استولى عليه الحوثيون[٤]. مجلس الأمن ينوي فيما يبدو تغيير رؤيته للعمل في اليمن التي كانت تتمثل في "إيقاع بطيء، غير مستفز" ظهر في جهود المبعوث الأممي بن عمر.

وفي نهاية آذار/ مارس ٢٠١٥ دعا بنعمر إلى حوار يتم في "الدوحة" أو "الرياض". كان التفاؤل حكومياً وأمريكياً وعربياً لكن جماعة الحوثي رفضت المشاركة في أي حوار خارج اليمن[٥]. وقال تولر- السفير الأمريكي- موجهاً خطابه للحوثيين "حالما يدمرون مؤسسات الدولة سيكون من الصعب للغاية تجميعها". وبالفعل حدث ذلك.

---

[١] بن عمر يبلغ مجلس الأمن خيبته من الحوثيين- جازان نيوز:
http://www.jazannews.org/news.php?action=show&id=39083

[٢] بن عمر: هادي وأعضاء حكومته يخضعون للإقامة الجبرية- مأرب برس مارس ٢٠١٥:
http://marebpress.net/mobile/news_details.php?sid=107986

[٣] قيادي حوثي: رفض دولي وإقليمي للمجلس الرئاسي فبراير٢٠١٥: https://goo.gl/W80vGP

[٤] مجلس الأمن ينذر الحوثيين وتحذير من حرب أهلية:
http://www.almshaheer.com/article2-1363558

[٥] الحوثيون يرفضون نقل الحوار: https://goo.gl/EwutYA

رفع الحوثيون الإقامة الجبرية عن أعضاء الحكومة اليمنية بعد أكثر من أسبوعين على تمكن الرئيس اليمني من الفرار إلى عدن، وبالرغم من أن هادي التقى بأعضاء حكومته في عدن بعد ذلك إلا أن المبعوث الأممي ظل في صنعاء.

وفي ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٥ غادر المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر العاصمة بشكل مفاجئ دون معرفة وجهته؛ معلناً توقف الحوار الوطني الذي كانت تجريه القوى السياسية مع الحوثيين في فندق "موفمبيك" تحت ضغط وهيمنة واشتراطات الحوثيين. وكانت الأطراف اليمنية قد توصلت في جلسات إلى اتفاق مبدئي على مجلس رئاسي لإدارة بقية المرحلة الانتقالية، فيما بقي الخلاف على رئيس المجلس، حيث تصر أحزاب الناصري والإصلاح على أن يترأسه الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، فيما طرحت جماعة الحوثي، وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس السابق علي عبد الله صالح أسماء أخرى[١].

وفي آذار/ مارس ٢٠١٥ أكد المجلس استعداده لاتخاذ مزيد من التدابير ضد أي طرف في حال عدم تنفيذ قراراته، مؤكداً دعمه جهود مجلس التعاون الخليجي في عملية الانتقال السياسي، مرحباً بالدعوة إلى الحوار في العاصمة السعودية الرياض[٢]. وقد عقد مجلس الأمن جلسته بعد أن سيطرت جماعة الحوثي على أجزاء من مدينة تعز جنوبي البلاد، وحركت مئات الجنود وعشرات الدبابات وناقلات الجنود نحو الضالع وعدن. كما عقدت الجلسة بعد رسالة من هادي لمجلس الأمن تضمنت دعوة منه لتفعيل العقوبات، وإصدار قرار يلزم الحوثيين وحلفاءهم "بوقف عدوانهم" على كل المحافظات، خصوصاً عدن، بموجب الفصل السابع. وفي رسالة موجهة إلى رئيس وأعضاء المجلس، قال هادي إن "ما وقع من اعتداء على عدن هو عدوان موجه ضد

---

[١] توقف الحوار اليمني وبن عمر يغادر صنعاء- فبراير٢٠١٥- مندب برس:
http://mandabpress.com/news4259.html

[٢] مصدر سابق أنظر (١٤).

الشعب اليمني والشرعية الدستورية"، في إشارة إلى قصف طائرات حربية تابعة للحوثيين مناطق في مدينة عدن، في نفس شهر عقد الجلسة.

وكان رد بان كي مون- الأمين العام السابق للأمم المتحدة- حاضراً على رسالة هادي، وقال إنه لا يجوز أن تتخذ أي من الدول الأعضاء تقديم أي توصيات من أجل رسالة "هادي"[١]! في مسعى من الأمم المتحدة إلى تقويض سلطات الرئيس المنتخب شرعياً. وعقب ذلك صدر بيان من قيادات عسكرية موالية لـ"صالح" ترفض أي تدخل خارجي في اليمن[٢]. وفي منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١٥ أعلن بنعمر إنهاء مهامه في اليمن[٣].

- **المرحلة الثالثة: بعد انطلاق العمليات العسكرية في اليمن**

بعد أن أحكم الحوثيون السلطة والدولة في اليمن، وأعلنوا تهديداتهم بمناورات عسكرية على الحدود السعودية في آذار/ مارس ٢٠١٥، انطلقت في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥ عمليات عسكرية لعشر دول ضمن تحالف عربي تقوده السعودية يهدف لمواجهة انقلاب جماعة الحوثي، والقوات الموالية للرئيس السابق، وإعادة الرئيس الشرعي إلى السلطة. ومع استمرار تخدير بنعمر للمجتمع الدولي، واتضاح موقفه أكثر جرى تعيين إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثاً أممياً إلى اليمن بديلاً عنه في نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

بدأت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تناقضات مختلفة عن تلك التي قام بها بنعمر. اعترف مجلس الأمن الدولي بضغط خليجي وأوروبي واسع بأن ماحدث في اليمن يعد "انقلاباً" وأصدر القرار (٢٢١٦) تحت الفصل السابع، وألزم المجلس الأمم المتحدة بتقديم تقرير عن تطبيقه بشكل دوري، والذي يشير إلى انسحاب الحوثيين من المدن

---

[١] بان كي مون: لا حل عسكرياً للأزمة في اليمن- المشهد اليمني: http://bit.ly/2pAbjBt

[٢] مصدر سابق أنظر (١٢).

[٣] المبعوث الدولي إلى اليمن بن عمر يستقيل من منصبه، في: http://bbc.in/2qnIxa3

وتسليم سلاحهم الثقيل والمتوسط للجيش اليمني. رفض الحوثيون وحزب علي عبدالله صالح القرار، ثم تراجعوا عن ذلك في أيار/ مايو نفس العام، لكنهم سرعان ما بدلوا مواقفهم خلال أول جولة مشاورات في جنيف ثم في بلدة "بييل" السويسرية.

ناقش مجلس الأمن الدولي في أيار/ مايو ٢٠١٥ التقرير الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بشأن مدى التزام الأطراف اليمنية بقرار المجلس ٢٢١٦ الصادر تحت الفصل السابع[١] لكنه بعدها لم يناقش!

بدأ إسماعيل ولد الشيخ جهوده بزيارة إلى العاصمة الإيرانية "طهران"، ثم عقد عدة لقاءات كانت معظمها في صنعاء مع الحوثيين (خلال شهر أيار/ مايو٢٠١٥)[٢]، ورفض الرئيس هادي أي مفاوضات مع الحوثيين قبل تنفيذ القرار الأممي، وكان من المقرر- حسب قرار لمجلس الأمن- في نفس الشهر أن تبدأ المشاورات مع نهايته، لكن رفض هادي أجلها إلى الشهر التالي حزيران/ يونيو وأثناء ذلك عقد مجلس الأمن جلسته داعياً من أسماهم "الفرقاء اليمنيين"[٣] إلى الحوار في جنيف، وبدأت تخفت تدريجياً لهجة الحسم لدى المجلس ضد الحوثيين.

وقد تلقى الرئيس اليمني دعوة من بان كي مون في آب/ أغسطس ٢٠١٥ لمشاورات مع الحوثيين بعد تأكيدهم الالتزام بالقرار الأممي (٢٢١٦)، ودفع الرئيس بفريق للمشاورات التي تأخرت حتى نهاية العام لكنها فشلت.

بدأ دور مجلس الأمن في اليمن يحذر من توسع تنظيم القاعدة والتنظيمات الجهادية- على سبيل الضغط على هادي والحكومة الشرعية-، وخاصة في المحافظات التي بدأت القوات الحكومية بتحريرها، وبدأ مجلس الأمن ينحو مساراً مختلفاً للأزمة مع بداية عام ٢٠١٦، مع غياب نقاشات المجلس على تنفيذ القرار (٢٢١٦)، فقد بدأت النقاشات

---

[١] مجلس الأمن يراجع تنفيذ القرار ٢٢١٦ بشأن اليمن/ عدن بوست: http://bit.ly/2qyR2LM

[٢] المبعوث الأممي يزور صنعاء قبل لقاء هادي بالرياض: http://bit.ly/2pSjvQv

[٣] مجلس الأمن يدعو الأطراف اليمنية للتمسك بالتهدئة: https://goo.gl/obQ89l

تتمحور حول الأزمة الإنسانية المتفاقمة في البلاد، والسبب الرئيس لتلك الأزمة والأزمات الأخرى وهو إنهاء الانقلاب[١].

ومع حلول منتصف آذار مارس ٢٠١٦، كان مجلس الأمن يتحدث عن مشروع قرار جديد في اليمن، يظهر أنه ينقض القرار السابق، ويحول الأزمة من سياسية عسكرية إلى إنسانية، ويشير إلى مكافحة الإرهاب[٢].

وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٥- قبل صدور القرار ٢٢١٦- طرحت روسيا مشروع قرار في أروقة الأمم المتحدة فيه إرباك، حيث طرح المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة المشروع دون العودة إلى الجهة الشرعية، وهي الحكومة اليمنية، والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، ما يعتبر مخالفة لكل الأعراف الدبلوماسية[٣]. وظل موقف روسيا تجاه اليمن غير واضح، فهي من ناحية تؤيد الشرعية المتمثلة بالرئيس هادي، ومن ناحية أخرى تقدم دعماً لجماعة الحوثي "الانقلابية". وبعد بدء العمليات اعتبر المندوب الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين[٤] أن أي تدخل بري في اليمن سيعتبر "تصعيداً متهوراً للأزمة"[٥].

وكان الموقف الأمريكي أكثر إرباكاً للمشهد اليمني؛ فطوال العامين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعيّ دعمها للتحالف العربي بحسب أول بيان عقب بدء العمليات، ثم سرعان ما تحول تدريجياً، حيث التقى جون كيري وزير الخارجية الأمريكي بوفد من الحوثيين في العاصمة العُمانية (مسقط) عقب تقديمه مبادرة حلّ تخدم الحوثيين، وتعترف بهم كسلطة أمر واقع. وبقيّ الموقف الأممي على حالة حتى

---

[١] مجلس الأمن يدعو المكونات اليمنية إلى الحوار في أقرب وقت- وكالة قاسيون: https://goo.gl/61ELWx

[٢] الرياض ترفض فكرة قرار أممي جديد بشأن اليمن- الموقع بوست: http://bit.ly/2qnGouM

[3] http://bit.ly/2pm8ky8

[٤] توفي بداية عام ٢٠١٧.

[٥] روسيا: التدخل البري باليمن تهوّر- الجزيرة نت:- https://goo.gl/bQzIjb

بدء اعتبار الحوثيين شريكاً سياسياً وجزءاً من مستقبل الدولة اليمنية، بما يوازي نصف المقاعد مقابل النصف للحكومة الشرعية!

وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٦ تحدث إسماعيل ولد الشيخ أحمد عن محادثات مباشرة في دولة الكويت، موضحاً أنها تشكل الفرصة الأخيرة، وستركز على خمس نقاط أساسية: الانسحاب، تسليم السلاح، الترتيبات الأمنية، الحل السياسي، إنشاء لجنة لإطلاق سراح السجناء والأسرى. وأشار إلى أن ما يتعلق بالحل السياسي يشمل استعادة الدولة لسيطرتها على جميع مؤسساتها إلى جانب استئناف الحوار السياسي[١]، وبدأت فعلاً رغم تأخر الحوثيين قرابة الأسبوعين عن الحضور.

وقدمت الميليشيا تصورها من أجل حل الأزمة، كذلك فعلت الحكومة، وفي تموز/ يوليو ٢٠١٦ قدم ولد الشيخ تصوره لحل الأزمة اليمنية بناءً على النقاط الخمس ووقعتها الحكومة اليمنية، ورفض الحوثيون هذا التصور ليتقدم ولد الشيخ في الشهر التالي بتصور يمثل تطابقاً لتصور فريق صالح والحوثي لحل الأزمة.

وفي ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٦ تقدم جون كيري بمبادرة لحل الأزمة عقب اجتماع في الرياض مع وزراء خارجية دول السعودية والإمارات وبريطانيا بالإضافة إلى ولد الشيخ، والتي يرى الجميع أنها تنتقص من الشرعية اليمنية، وتؤجل سحب الحوثيين لسلاحهم، وتركز على مكافحة الإرهاب، وهو ما أثار حفيظة الحكومة اليمنية. ولهذا، عندما قدمت تلك المبادرة من قبل المبعوث الأممي تم رفضها. ومع نهاية العام أعلن جون كيري في حديث مع وكالة رويترز عن اتفاق لوقف إطلاق النار في اليمن، وتشكيل حكومة يمنية مع بداية العام ٢٠١٧. وقد نُشرت وثيقة اتفاقه مع الحوثيين، ونفت الحكومة اليمنية أن تكون طرفاً في أي اتفاق، واعتبرت ذلك استفزازاً وخللاً في الدبلوماسية الأمريكية.

---

[١] مجلس الأمن يرحب باتفاق وقف القتال باليمن: https://goo.gl/FW1E1n

وبالعودة الى الموقف الدولي في المراحل الثلاث يتضح التالي:

- أن الموقف الدولي في هذه المرحلة، ورغم دخول السلاح على الخط في حسم الصراع اليمني لم يكن موقفاً واضحاً. لقد كان اليمنيون على بعد خطوة من الوصول إلى نهايات الحوار الوطني، والشروع في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة، لكن بدخول السلاح على ذلك النحو البدائي- الذي لا يكتفي بالسيطرة على السلطة كما يحدث مع الجيوش حين تقوم بانقلاب عسكري في بلدانها- تسقط الدولة تماما.
- استمرار عمل البعثات الدبلوماسية أثناء حصار العاصمة اليمنية صنعاء واقتحامها يكشف عن موقف دولي غير معترض على ما حدث في البلاد. لقد وضع الرئيس اليمني تحت الحراسة وداخل بيته ومنع الدخول إليه ومع ذلك استمر مبعوث الامم المتحدة يدير حواراً في أحد فنادق العاصمة وتحت سيطرة السلاح الحوثي.
- أصدر مجلس الأمن قراراً واضحاً عرف فيه ما جرى في اليمن على أنه انقلاب، وقرر ضرورة إسقاط الانقلاب، إلا أن المجتمع الدولي استمر في تقديم مبادرات تعمل على نقض ذلك الموقف، وهو ما يمهد لنقل الحوثين من جماعة انقلبت على السلطة تتحمل مسؤولية ما جرى في البلد إلى شريك سياسي في حل سياسي محتمل.
- في الآونة الأخيرة بدأت صيغ الحل المقدمة من المجتمع الدولي تبتعد عن مهمتها الرئيسية وهي العمل على اسقاط الانقلاب، وتقترب من مناقشة قضايا هي من اختصاص مؤتمر الحوار الوطني، وتتصل بترتيبات نقل السلطة وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وأصبح هناك خلط واضح بين مهمة التفاوض الذي يجري مع الانقلابين ومهمة الحوار الوطني الذي يجب أن يحسم بين اليمنيين.
- لا تشير التغيرات الدولية إزاء تهديدات الحوثيين الإقليمية إلا لجزء بسيط من سياسة شد الحبل، بمقابل هجوم واعتراضات على السلطة الشرعية وترهيبها

بانتشار تنظيم القاعدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولم تتغير تلك النظرة حتى مع تحرير القوات الحكومية لتلك البلدات والمحافظات من التنظيم.

٢. الإرهاب والوضع المعيشي وحضورهما في الأجندة الدولية

من خلال قراءة المراحل الثلاث السابقة يتضح بشكل أكثر قرباً أن تقدم الحوثيين في صنعاء حتى وقوع الانقلاب كان مصاحباً لمخاوف من الجماعات الجهادية، فقد عبّر مجلس الأمن في معظم قراراته وجلساته- إلى جانب تصريحات المبعوثين الدوليين- عن مخاوف مُقلقة من تمدد الجماعات المسلحة، فكان أشبه بمبرر لإبقاء الحوثيين كقوة تواجه تمدد هذه الجماعات، مع أن حضور شعبية هذه التنظيمات أتى بسبب غياب الدولة، وتزايد مع قيام الحوثيين بهدم كُل أركانها.

فلا يكاد يخلو بيان لمجلس الأمن أو بيان صادر عنه يتعلق باليمن منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧ من الإشارة إلى مواجهة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية. وقد خاض الحوثيون حملة واسعة مع بداية الانقلاب العسكري في كون الجماعة تواجه التنظيمات الإرهابية، مع أن حليفهم الرئيس السابق يملك علاقات وثيقة بالتنظيم[١]، وبعد قرابة شهر من انقلاب الحوثيين، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، شجع مجلس الأمن رؤية الحوثيين بتقديم إدانة تزايد الأعمال والهجمات "الإرهابية" في اليمن، على انقلاب الجماعة، مصراً على أن وضع الدولة هو اعتيادي بالحديث بمطالبته الإسراع في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في قطاعي الشرطة والجيش[٢].

وكان لهذا الموقف المتخاذل تأثير في تحديد الأولويات الدولية في اليمن، وهو ما أثار تساؤلاً حول دور الحفاظ على الدولة وإيجاد مقوماتها لمواجهة الميليشيا التي تغتصب السلطة، في انجراف الأحداث لاحقاً إلى إسقاط كامل للدولة، وتفجر البلاد في دوامة من المعارك الداخلية.

---

[١] فيلم وثائقي بثه تلفزيون الجزيرة بعنوان مخبر القاعدة: https://goo.gl/K0pHll

[٢] مجلس الأمن يدين "الإرهاب" في اليمن ويدعو إلى إصلاح قطاعي الشرطة والجيش- الرأي اليوم، http://www.raialyoum.com/?p=165242

وبالرغم من أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أصدر قراراً برقم (٢٢٠١) في ١٥ فبراير/ شباط ٢٠١٥ طلب فيه جماعة الحوثيين بسحب مسلحيها من المؤسسات الحكومية، واستنكر القرار تحركات الحوثيين الذين تدعمهم إيران لحل البرلمان والسيطرة على مؤسسات الحكومة اليمنية واستخدام أعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية، والاستيلاء على المنابر الإعلامية للدولة ووسائل الإعلام للتحريض على العنف[١]، إلا أن المجلس ضل بعيداً عن مراقبة الأوضاع في اليمن، التي انجرفت بعد ذلك إلى وضع أسوأ.

بعد العمليات العسكرية للتحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن ظهرت الأزمة الإنسانية كمحدد أول قبل الجماعات المسلحة في تراتبية البيانات والأحاديث الدولية، يشمل ذلك السياسيين والصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، محملةً الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية مسؤوليتها بسبب قرار (٢٢١٦) الذي يفرض رقابة واسعة على المياه الإقليمية والأجواء اليمنية لمنع تهريب الأسلحة إلى الحوثيين، مع أن الاستيراد الغذائي والنفطي ظل مستمراً عبر المنافذ البحرية والجوية أيضاً بما فيها المساعدات الدولية والأممية. ومع شروع الحكومة اليمنية في تحرير أراضي البلاد أعاد مجلس الأمن الدولي تحذيره من تزايد نفوذ الجماعات الإرهابية في اليمن، مشجعاً على تجنب أي فراغ أمني "قد يستغله الإرهابيون أو غيرهم من الجماعات العنيفة"[٢].

يتجاهل مجلس الأمن الدولي والمبعوث الدولي الحالة التي أوصل الحوثيون الدولة إليها بنهب البنك المركزي اليمني والسيطرة على الاحتياطي النقدي دعماً للمجهود الحربي للجماعة، مع حالة الشلل التام في المرافق الحكومية والخاصة، إضافة إلى السيطرة بشكل كامل على سوق الاستيراد النفطي والغذائي[٣].

---

[١] مجلس الأمن يطالب بانسحاب الحوثيين وإنهاء العنف- تلفزيون الحرة:http://arbne.ws/2pqXIhl

[٢] مجلس الأمن يحذر من تنامي الإرهاب باليمن: https://goo.gl/IfPBZs

[٣] نشرت وثائق وتأكيدات يمنية أن الحوثيين يسيطرون على سوق الاستيراد من المشتقات النفطية بموجب إعلان الحوثيين عن تعويم المشتقات النفطية.

وقد شكلت الأزمة الإنسانية وتداعياتها ضغطاً هائلاً لـ"صالح" الحوثيين الذين تحركوا بشكل مكثف عبر دوائر حقوقية تدين بالولاء لإيران، وصل حد أن المملكة المتحدة كانت تبني طرقاً من أجل التصويت على قانون يوقف مواجهة الحوثي بدعوى الأزمة الإنسانية.

وبالتأكيد، فإن الوضع المعيشي متدهور للغاية في اليمن- حتى منذ ما قبل الربيع العربي- لكن إجراءات الحوثيين كانت سبباً رئيسياً في هذا التردي، فحتى المعونات الإنسانية التي تمر بحراً تخضع لتفتيش الأمم المتحدة، وليس التحالف العربي، وذلك منذ أيار/ مايو ٢٠١٦. ومن الغرابة أن انتشار المجاعة يأتي في البلدات المجاورة لميناء الحديدة، حيث تصل ٨٠ بالمائة من المساعدات.

ثانياً: التحالف العربي

١. لماذا تشكل التحالف العربي في القضية اليمنية؟

قررت حكومات دول الخليج التدخل مضطرة لوقف استيلاء الحوثيين على اليمن بناء على معلومات استخباراتية جديدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، تشير إلى أن الحكومة الأمريكية أبلغت السعودية بأن "أنظمة المراقبة بالأقمار الصناعية كشفت نقل نحو ٣٠٠ صاروخ اسكود في اليمن تحت سيطرة المتمردين بالقرب من الحدود السعودية"[(١)]. وأعلن الحوثيون في آذار/ مارس نفس العام عن مناورة عسكرية بمختلف أنواع الأسلحة قرب الحدود السعودية، وقال القيادي في الجماعة محمد البخيتي أن جماعته ستحتل بلدات سعودية حدودية.

ومثل الخطر الإيراني شبحاً التهم اليمن ويستهدف دول الخليج، فبعد استيلاء الحوثيين على العاصمة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ أعلن مسؤولون بارزون في الإدارة الإيرانية أن اليمن هي العاصمة الرابعة لها في الشرق الأوسط بعد (بغداد وبيروت ودمشق).

---

(١) أزمة اليمن: لماذا شنت دول الخليج حرباً على الحوثيين؟ فرانك غاردنر محرر بي بي سي للشؤون الأمنية – السعودية: http://bbc.in/2mbqFdk

وقد أشارت تقديرات مجلس التعاون الخليجي إلى أنه قبل بدء التحالف بقيادة السعودية، شن التحالف حملته الجوية لطرد المتمردين في ٢٦ مارس/ آذار الماضي، حيث كان هناك نحو ٥ الآف مدرب إيراني وعراقي في اليمن يساعدون المتمردين، من بينهم ثلاثة مدربين على الأقل ينتمون للحرس الثوري الإيراني ألقي القبض عليهم في عدن وتم تسليمهم إلى عمان، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي حافظت على موقف حيادي في حرب اليمن[١].

وفي ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٥- قبل انطلاق العمليات العسكرية- طلب هادي من مجلس الأمن الدولي إصدار قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يسمح لجميع الدول "الراغبة" بتقديم المساعدة الفورية لصد الحوثيين، وسط أنباء عن تحركات سعودية على الحدود اليمنية. وأوضح الرئيس اليمني- في رسالة وجهها إلى أعضاء مجلس الأمن- أنه طلب من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى تقديم المساندة الفورية بكل الوسائل الممكنة بما فيها التدخل العسكري[٢].

شعرت دول الخليج العربي بقيادة السعودية أن جماعة الحوثي المسلحة، التابعة لإيران، ستنتهج نهجاً أكثر عدوانية في اليمن ما سينعكس أُثاره طويلة المدى على الأوضاع الداخلية للشعوب الخليجية، فسكان اليمن الذين يقدر عددهم بـ٢٥ مليون نسمة[٣] سينفجرون إلى عمالة ولجوء في دول مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلى أن الاضطرابات في اليمن تؤثر بشكل محوري في الاقتصاد والسياسة الخليجية، وفي حال طالت أزمة البلاد وامتدت إلى الممرات المائية كانت المشكلة أعمق وهذا ما حدث وظهر جلياً في استهداف الحوثيين للسفن في البحر الأحمر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

---

[١] غاردنر، مصدر سابق.

[٢] هادي يدعو مجلس الأمن لإجازة الدعم العسكري لصد الحوثيين: https://goo.gl/YZI4mz

[٣] "الجهاز المركزي للإحصاء- الاسقاطات السكانية للجمهورية للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٥)". http://www.cso-yemen.org/cgi-sys/suspendedpage.cgi?lng=arabic&id=553

ومنذ ما قبل بدء تدخل التحالف العربي في اليمن كانت شحنات الأسلحة الإيرانيَّة في طريقها إلى الحوثيين، وقدمت إيران عشرات الشحنات من الأسلحة لـ"الحوثيين" و"الحراك" بين (٢٠٠٦-٢٠١٣)، السلاح المُعطى ليس رمياً لأحجار النرد لتظهر علامات عشوائية بل هي أحجار على رقعة شطرنج تحمل تحركات محسوبة؛ سفينة (جهيان ١) التي ألقي القبض عليها في٢٠١٢، المرسلة للحراك والحوثيين"[١] هي مثال واضح على ذلك. وقد أكدت بعثة مجلس الأمن أنها قادمة من طهران. ويوحي بعضهم بأن المجتمع اليمني مسلح، وأن ما حدث يمكن أن يكون عبارة عن عملية تهريب اتهمت فيها طهران، لكن اليمنيين يمتلكون فقط أسلحة شخصية ومتوسطة لا يمكن أن يمتلكوا صواريخ حرارية أو صواريخ ستريلا ومتفجرات نوع سي فور (كيلو غرامين من مادة C4 تعادل قوة ١٠ كيلو غرامات من مادة تي إن تي شديدة الانفجار). هذا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه طهران في تهريب الأسلحة عبر سفن مهربة إلى جزر تتبع إريتريا، ثم يتم نقل هذه الأسلحة عبر قوارب صيد على شحنات صغيرة إلى الأراضي اليمنية، حيث يقوم سماسرة السلاح بنقلها وتهريبها إلى محافظة صعده التي تسيطر عليها جماعة الحوثي[٢]. وتشير المخابرات الغربية إلى أن إيران تقوم بتدريب المسلحين الذين ينتمون للحراك الانفصالي والحوثيين، في حين أن وكيل إيران اللبناني (حزب الله)، يوفر بعض التمويل والتدريب الإعلامي للمجموعات المسلحة بالإضافة للتدريب العسكري اللازم[٣].

بعد العمليات العسكرية للتحالف ضد الحوثيين كثفت إيران من عمليات دعمها العسكري للحوثيين كما تشير إلى ذلك تقارير أُممية ودولية رسمية، وتعتمد إيران على

---

[١] المصدر أون لاين رئيس جهاز الأمن القومي: «جيهان ١» سبقتها سفينة أخرى وصلت اليمن بينما الثالثة لا تزال في إيران: ١٢/ ٢/ ٢٠١٣ http://bit.ly/2qsPzaS

[٢] مصادر سياسية ودبلوماسية كشفت أن لدى اليمن وثائق ومستندات تثبت تورط طهران في تهريب تلك الأسلحة وتدريب ميليشيات حوثية في جزر إريتريا الشرق الأوسط (٢١/ ١/ ٢٠١٣) http://bit.ly/2qsACFE

[3] The Wall Street Journal,/ 30/1/2013 / Fears Grow Over Yemenis' Ties to Iran, By:Maria Abi-Habib

شبكة تهريب واسعة لإيصال السلاح للحوثيين، ومعظم الأسلحة ينقل عبر قوارب صيد صغيرة في محاولة للتخفي من سفن المراقبة في عرض البحر[١]. تقرير سري لـ "مجلس الأمن" قدمته لجنة العقوبات الأممية الخاصة باليمن، أشار بشكل واضح إلى أسلحة إيرانية كانت في طريقها إلى الحوثيين تم الإمساك بها في البحر العربي. وفي تقرير مصور لتلك الأسلحة التي تحمل أسماءً إيرانية وكتابات فارسية، جاء فيه: قام الفريق بعملية تفتيش شملت الصواريخ والمعدات المرتبطة بها، الموجودة حالياً تحت عهدة الولايات المتحدة الأمريكية، ولاحظ أن منشأها هو جمهورية إيران وأن لها خصائصَ مماثلةً لتلك التي بدأت تظهر بحوزة الحوثيين عبر وسائط الإعلام في آب/ أغسطس ٢٠١٥[٢]. وكشف تقرير صادر من مؤسسة أبحاث التسلح في الصراعات "كار" عن مطابقة الأسلحة التي عثرت عليها مع أخرى صودرت من مقاتلين حوثيين في اليمن، وذلك بعد مهاجمة أساطيل عربية لـ ٣ قوارب شراعية في بحر العرب عام ٢٠١٦[٣].

إيران لا تنتهك القرار الدولي (٢٢١٦) وحسب، بل تنتهك قراراً صادراً عن الأمم المتحدة في ٢٠٠٧ يحظر إيران من بيع الأسلحة، ويلزم جميع البلدان بمنع جميع شحنات الأسلحة الإيرانية (بما فيها سلطنة عُمان). وقد تم تشكيل لجنة للعقوبات يشرف عليها خبراء، لمتابعة تنفيذ هذا الحظر. وحتى مع الاتفاق النووي استمر ذلك الحظر بقرار مجلس الأمن رقم (٢٢٣١) في ٢٠١٥ لكن إيران انتهكت القرار عدة مرات من خلال تصدير الصواريخ إلى اليمن وسوريا وحزب الله اللبناني وكذلك بإجراء اختبارات باليستية[٤].

---

[١] الجزر اليمنية.. ممر تهريب الأسلحة الإيرانية للحوثي العربية الحدث https://goo.gl/KD1ZRt

[٢] مجلة البيان - شبكات إيرانية لتهريب الأسلحة إلى اليمن:http://bit.ly/2p3QsoW

[٣] إيران تتورط.. أدلة دامغة لتهريبها السلاح والهروين للحوثيين في اليمن- مسند للأنباء: http://mosnad.com/news.php?id=16619

[٤] مجلة البيان مصدر سابق.

٢. طبيعة العلاقة بين التحالف والقيادة اليمنية الشرعية

تشارك دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء (سلطنة عُمان) في عمليات التحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن، بالرغم من النظرة مختلفة للأجندات والتحالفات في البلاد، فالمملكة العربية السعودية تحارب الحوثيين لتأمين أمنها أولاً وأمن شبه الجزيرة العربية، كون الحوثيين جماعة تابعة لإيران تملك أسلحة فتاكة، ورسمياً تشاطرها بقية قوات التحالف، كما أنها- أي الرياض- تحتاج إلى استقرار في اليمن لتجنب مخاطر اقتصادية وسياسية على السعودية؛ فجارتها الجنوبية من أفقر دول الشرق الأوسط، وتملك نمواً سكانياً سريعاً (بنسبة ٢.٣ بالمائة سنوياً) في ظل بطالة تتجاوز (٤٧ بالمائة) - ٧٥ ٪ من العاملين سرحوا من أعمالهم مع بداية الحرب- وهذا سيسبب هجرة واسعة للعمل في السعودية التي تحمل أصلاً قرابة مليوني عامل يمني.

علاقة اليمن ودول التحالف العربي علاقة جوار تاريخي ارتبطت بالمصالح والسياسات. ودعم التحالف للقيادة اليمنية الشرعية يأتي حفاظاً على بلد جار وشقيق من الانحدار نحو العنف المستدام. وقد اتخذت الدولة اليمنية حكومة ورئاسة من الرياض مقراً لها، وكان للدور المتميز والريادي لقوات التحالف في البلاد أثراً واسعاً في تغيير أبجديات المواجهة مع الحوثيين حتى تأسيس جيش كامل ووطني بديلاً عن الجيش المبني على عقيدة شخصية. مع ذلك فكلما طال الوقت التي يقضيه التحالف العربي في اليمن سيبدأ مرحلة جديدة من "التململ" لبعض الدول المشاركة بداخله، وقد بدا هذا ظاهراً خلال عام ٢٠١٦، فإلى جانب الموقف المصري، وتباعد سياسته الخارجية عن دول مجلس التعاون الخليجي طوال العام، ظهر موقف إماراتي في حزيران/ يونيو عندما تحدث وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش عن بدء انسحاب القوات الإماراتية من اليمن بالرغم من كونه تراجع بعد يومين من تصريحه مؤكداً بقاء القوات[١][٢].

---

[1] http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/06/16/uae-anwar-gargash-yemen-war.

[2] http://bit.ly/2oOJw3d

لذلك ستكافح المملكة العربية السعودية مع استمرار الحرب في البلاد من أجل بقاء التحالف العربي وعدم انسحاب أي دولة منه؛ فبقاء التحالف يعتبر داعماً قوياً لتشريع استمرار دعم الشرعية اليمنية. كما أن الإمارات ستكافح لتوطيد جذورها في المحافظات الجنوبية كما يقول مركز ستراتفور الأمريكي[١]. وبالنسبة لسلطنة عمان ستكافح أيضاً لتأمين حدودها الغربية مع اليمن من تسلسل تنظيم القاعدة إلى جانب أنها لن تشترك في دول مجلس التعاون الخليجي في السياسة ضد الحوثيين وإيران بالرغم من اشتراكها في التحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية لمكافحة الإرهاب.

٣. الموقف من السعودية في الحقل الدولي وتأثيره في القضية اليمنية

وضعت المملكة العربية السعودية كل ثقلها في الخارج من أجل دعم الحكومة اليمنية. فاليمن يقع أسفل جدول أعمال وزارة الخارجية الأمريكية، وقد قررت جارتها الأكثر أهمية بكثير، المملكة العربية السعودية، أن تقضي على نفوذ الحوثيين. لذلك أعطت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي دعماً قوياً للموقف السعودي في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ في عام ٢٠١٥، وتقوم الحكومة الشرعية بمتابعة حثيثة القوية لأدنى انحراف واضح عن لغة هذا القرار[٢].

يعتمد التحالف العربي والشرعية اليمنية على الثِقل الدولي والإقليمي للسعودية، وحتى وإن كانت المواقف الأوروبية واضحة وداعمه لمواجهة الحوثيين- رغم امتلاكها سياسة انفتاح واسعة- لكن الموقف الأمريكي وإن بدا ظاهرياً خلال ولاية باراك أوباما يدعم التحالف والشرعية إلا إنه عادةً ما كان يذهب بعيداً لتأييد الحوثيين. وحتى نهاية ديسمبر/ كانون الثاني الماضي كانت موسكو وواشنطن قد اعدتا مشروع قرار في مجلس الأمن لوقف الحرب في اليمن، لكن إدارة ترامب الجديدة أوقفته حسبما ذكر أبوبكر

---

(1) https://www.stratfor.com/forecast/2017-annual-forecast-middle-east-and-north-africa/middle-east-and-north-africa

(2) Why Yemen Isn't an American Priority:
http://www.mei.edu/content/article/why-yemen-isnt-american-priority

القربي كبير المفاوضين في حزب الرئيس السابق "صالح" مع انتهاء زيارته لموسكو فبراير/ شباط الجاري مضيفاً: "اقترحنا على المسؤولين الروس ان يستغلوا غزل ترامب للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتقديم مبادرة مع أمريكا الى مجلس الأمن لوقف الحرب، وتبني خطة وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري للحل السياسي، وبذلك يقدمون لترامب فرصة لتحقيق نجاح لإدارته في اليمن، وكوسيلة لتعزيز العلاقة بينهما وفهمنا منهم أنهم اتفقوا مع أمريكا على تقديم مبادرة إلى مجلس الأمن، ولكن جاء ترامب وبناء على ضغط من السعودية جمدها"[١].

وتعتبر السياسة الخارجية لمعظم الدول الغربية إلى جانب روسيا والصين الملف اليمني ملفاً يخص الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وهي لذلك ترى من الصعب تغيير هذه السياسة. ومع ذلك فإنها ترى أنها تستطيع التأثير في ملفين: الإنساني، وهو مرتبط بالضغط لوقف الحرب عبر مجلس الأمن بإصدار قرار خلال عام ٢٠١٦ ، حيث فشلت كل الجهود الإيرانية- الحوثية من أجل وقف الحرب عبر مجلس الأمن رغم حصولهما على تقارب روسي وبعد الدول الأوروبية، الثاني: قراءة الموقف الأمريكي تجاه التحالفات القديمة بعد أن أثارت ردود فعله تجاه دول الخليج وإيران ودول شرق آسيا والناتو جدلاً واسعاً أثناء الحملة الانتخابية وبعدها.

ومع ذلك تختلف أولويات أمريكا والمجتمع الدولي في اليمن عن تلك التي تملكها السعودية، فالمملكة تعتبر إيران هي الخطر الرئيسي الذي يهدد المنطقة، وأن الحوثيين هم وكلاؤها الشرعيون؛ لكن واشنطن لا ترى ذلك وتعتبر "تنظيم القاعدة" وما يسمي نفسه "تنظيم الدولة" الخطر الرئيس في البلاد. حتى أنها لا تعترف بوجود نفوذ قوي لإيران على الحوثيين، بالرغم من أن جون كيري كان قد اتهم الحوثيين بإطلاق صواريخ إيرانية على الحدود السعودية.

---

[١] القربي: روسيا وأمريكا اتفقتا على تقديم مبادرة إلى مجلس الأمن لإنهاء الحرب في اليمن ولكن ترامب جمدها بناء على ضغط من السعودية: http://www.raialyoum.com/?p=621323

بالنسبة لواشنطن، تعتبر اليمن في المقام الأول كتهديد إرهابي، وستظل كذلك تحت أي إدارة مستقبلية. ولذلك بدأت إدارة ترامب بشن حملات عسكرية واسعة بعد أيام من استلامه السلطة في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧.

ثالثاً: الشرعية بين الفرص والتحديات

١. تثبيت هوية الصراع وتحديات المكونات ما دون الوطنية

الشعب ليس معطىً قبْلياً، فهو يخضع لسيرورة تشكّل معقّدة متداخلة مع مسارات تشكّل الدولة والأمة والمواطنة والمجتمع المدني والحرية والهوية الوطنية. فهذه مفاهيم مترابطة، تتقدم معاً وتتراجع معاً كمصفوفة واحدة[١].

مثّل الحوثيون انسلاخاً من هوية الشعب الجامعة، فأنبعث رؤيتها إلى مخالطة مفاهيم العيش المشترك والملة والعرف والدولة والمجتمع الأهلي ومنظومته التقليدية. ليس الشعب مجموعاً حسابياً للمكونات الإثنية والطائفية والمذهبية القائمة، فجمع حسابي كهذا لا ينتج شعباً، بل يفضي إلى «مخلوطة» طوائف وإثنيات، عاجزة عجزاً كلياً عن تأسيس حياة عامة، تنتفي فيها العلاقات ما دون الوطنية كعلاقات سياسية، فيما يرتبط مفهوم الشعب بفكرة العمومية، ويحيل على مجموع المواطنين الأحرار الذين انتظموا في إطار هوية وطنية عامة، تنفي وتعيد تركيب العلاقات بين هويّاتهم الجزئية، بما يؤمّن الانتقال من واقع التعدد والاختلاف المجتمعي إلى الوحدة في مجال الدولة، ولا يتضمّن مسار تشكّيل الشعب إلغاء وجود المكوّنات، بمقدار ما يتضمّن «إعدام» العلاقات المذهبية والإثنية والطائفية في الحيّز السياسي[٢].

لذلك فإن هوية الصراع في اليمن يأتي في معنين مهمين ما عدا ذلك فهي أدوات لتحريك المسار الراكد في البلاد من أجل حشد المقاتلين وغالباً تستخدمها الحوثية كطريق آمن لوصول المقاتلين:

---

[١] منير الخطيب- المكوّنات السورية ومفهوم الشعب، الحياة اللندنية: http://bit.ly/2pwGqOg

[٢] الخطيب مصدر سابق.

الأول: أن الصراع ليس إثنيا ولا طائفية بل بين حكومة شرعية مُنتخبة تمثلها المواثيق والعهود السابقة وبين ميلشيا انقلبت على الدولة وهدمتها وعبثت بها، ومهمة بناء المؤسسات يأتي كصيرورة تتشكل ضمن بناء معقد يشمل المنظومة الاجتماعية ووقف ومعالجة الشروخ المجتمعية التي أنشأت بفعل الحرب.

الثاني: أن الصراع لا يختص بالجمهورية اليمنية وحدها بل يمثل دفاعاً عن أمن شبه الجزيرة العربية خاصة، وأمن الوطن العربي على وجه العموم. فالدولة "الساسانية"- الإيرانية- تحاول العودة عبر تصدير الثورة إلى البلدان العربية ولن تكون اليمن الأخيرة فالهدف الأشمل لإيران سيكون شبه الجزيرة العربية أولاً ومعظم بلدان الشرق الأوسط.

٢. مهمة بناء المؤسسات السيادية للدولة على أسس وطنية

قامت المؤسسات السيادية اليمنية طوال ٣٣ عاماً على أسس ولاء للعائلة المتمثلة في علي عبدالله صالح وأبنائه وأشقائه وأبنائهم، وكان الأشد تركيزاً في تلك المؤسسات هي مؤسستا الأمن والجيش، بالإضافة إلى أجهزة المخابرات، ومن خلال الزواج والتصاهر والعلاقات الأخرى شكل نظام علي عبدالله صالح شبكة واسعة للمصالح لا تنفك عن كون كل فرد منها يمثل بقاءه مصلحة للآخر.

وهذه الشبكة لم تر الشعب اليمني يوماً إلا بوصفه تراصفاً للمكوّنات المحشورة قسراً في بنية مجتمعية سديمية ذات طبيعة توتاليتارية، وهي من الأسباب المهمة التي تقف في خلفية المأساة الراهنة، وأن الحرب الحالية الدائرة على طول الجغرافيا اليمنية وعرضها تتغذى من معين تلك الظواهر المتشابكة والتي تصل حتى إلى القرى. وقد زاد من تقويتها الهويات الفرعية التي أنشأتها جماعة الحوثي عقب التحالف المشبوه مع "صالح" شبكته المحلية.

تتعقد مهمة بناء المؤسسات السيادية للدولة الوطنية اليمنية على أسس الإجماع الوطني والذي مثله مؤتمر الحوار الوطني الذي أنشأ مجتمعاً واعياً مدركاً للمستقبل حالماً بإيقاف تغّول حكم الميليشيا وعودة نظام الحكم الاستبدادي السابق. وكانت إعادة هيكلة

الجيش الوطني الذي قام به الرئيس عبدربه منصور هادي خلال الفترة بين (٢٠١٢-٢٠١٣) مقتصراً على قيادات الجيش الموالية لـ"علي عبدالله صالح" ومن ضمنهم أقاربه، لكن كانت المشكلة التي ظهرت لاحقاً لا تتعلق بالقيادات وحدها بل حتى بالعقيدة القتالية، وبالمثل في بقية المناصب القيادية في مؤسسات الدولة فقد كان علي عبدالله صالح يوجه- بشكل شخصي- الأشخاص لعدم الامتثال للقرارات الرئاسية أو الحكومية التي تصدر من الرئيس أو من حكومة محمد سالم باسندوة.

ولذلك كانت مهمة بناء المؤسسات منذ بدء عمليات التحالف العربي في اليمن، حيث قامت الحكومة الشرعية بإعادة بناء قدرات الجيش اليمني، ويشمل ذلك تجنيد أكثر من ٢٠٠ ألف مقاتل- كما تشير إحصائيات رسمية-[١] بالإضافة إلى أجهزة المخابرات وقوات خاصة لمكافحة الإرهاب، كما شمل طوال العامين الماضيين تعيينات جديدة شملت الدبلوماسية والوزارات والمحافظين.

٣. إعادة ضبط الفعل المجتمعي المقاوم في مسار وطني عام

عندما تمددت جماعة الحوثي المسلحة في معظم محافظات البلاد، وظهرت مؤسسات الجيش والأمن في موقف المحايد، كان الشعب اليمني في إطار مجموعاته المحلية مقاتلاً للحوثيين ومحاولاً لوقف تمددها، فتحولت التجمعات المحلية مع إطالة أمد الحرب إلى "ميليشيات" مقاومة لاحتلال الحوثيين، ولاحقاً مع تحرك قوات الجيش الوطني ودعم التحالف العربي، أطلق على الفعل المجتمعي المقاوم مصطلح "المقاومة الشعبية" والتي مثلت رديفاً للجيش الوطني الذي تم تشكيله خلال الحرب.

احتاج الفعل المجتمعي باستمرار- المتوقع بحكم طبيعة اليمن القبلية والتسلح المنتشر- إلى إعادة ضبط وتهيئة وإعادة إدماج وتوزيع مجموعاته كرديف للجيش الوطني، لكنها في أوقات مختلفة كانت تمثل حجر عثرة أمام إعادة ضبط الأمن في المناطق المحررة، فكانت الحلول

---

[١] 200 ألف مقاتل تحت لواء الشرعية اليمنية- البيان الإماراتية: http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-12-31-1.2812625

تأتي من الحكومة الشرعية بدمجهم في وحدات الجيش الوطني، ولم يكن لإعادة الدمج أن يمثل مشكلة كبيرة بعد تدريبات تأهيليه، بل يجب أن يشمل دمج الأفراد مع توزيعهم في عدة وحدات مختلفة تابعة للجيش، فبقاؤهم كتلة واحدة تحت لواء واحد أو في وحدة واحدة ليس بالحل الكامل، إذ ما يزال الأفراد ملتحمين ومتكاتفين تحت نفس القيادة السابقة.

رابعاً: الحوار السياسي اليمني

١. الحوار الوطني هل ما يزال قاعدة لإعادة بناء الدولة؟

عُقِد مؤتمر الحوار الوطني بين آذار/ مارس ٢٠١٣ حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ في ظل عملية إعادة تجميع عسكرية كانت تلوح في الأفق لشبكات الرئيس السابق علي عبدالله صالح في القوات المسلّحة، وفي ظل التعبئة لدى جماعة الحوثي، وتهديد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب المتجسد في سلسلة طويلة من عمليات اغتيال لمسؤولين أمنيين[١]. وبذلك اقتطعت الحركة الحوثية، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، بالقوة مناطق سيطرة متناحرة.

ولكن قبل ذلك يجب الإشارة إلى المرحلة السابقة للحوار الوطني لمعرفة الأوضاع. فبعد الثورة الشبابية الشعبية وانتهاج الجهورية حرية الرأي والتعبير والسماح للصحافة والرؤى لإعادة بناء الدولة اليمنية، وانطلاق الحوار اليمني كان اليمن أمام ثلاثة خيارات هي في الأصل مخاطر محدقة باليمنيين؛ **الأول:** التقسيم والعودة إلى التشطير جراء ما تسبب به نظام "صالح" من تفكيك للنسيج الاجتماعي، **الثاني:** الحركة الدؤوبة للحوثين لإقامة دولة شيعية ما يتهدد البلاد والمنطقة بخطر التمدد الإيراني، **الثالث:** نشاط القاعدة وتفاقم خطرها تحت شعار منع التمدد الإيراني لتصل الضربات الجوية الأمريكية إلى أغلب المحافظات اليمنية بحجة ملاحقة العناصر المتطرفة، ما كان ينذر بتحول اليمن إلى ساحة حرب دولية ضد الإرهاب[٢].

---

[١] بروكنجز- مصدر سابق.

[٢] صباح الشرعبي/ عضو الحوار الوطني/ ندوة في تعز، في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٧.

وفي ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣ انعقد بالعاصمة صنعاء مؤتمر تحت شعار "بالحوار نصنع المستقبل"، برئاسة رئيس البلاد عبد ربه منصور هادي، وهو مؤتمر جرى التحضير والإعداد له مراحل طويلة وتعرقل لأكثر من مرة[١]. واستمر انعقاد المؤتمر لمدة عشرة أشهر حتى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، وقد سعى بطموح لمعالجة تلك المخاوف، التي كانت تعيش حالة ركود وسكون في عهد علي عبدالله صالح، وظهرت إلى السطح بعد الثورة الشعبية التي أجبرت النظام السابق على ترك السلطة بعد حكم دام ٣٣ عاماً. وقد ضم المؤتمر ٥٦٥ عضواً، ٥٠٪ منهم من مواطني المحافظات الجنوبية، و٣٠٪ من الجانب النسائي و٢٠٪ من الشباب، جرى اختيارهم وترشيحهم من جميع الأطراف السياسية والفاعلة ومنظمات المجتمع المدني بنسب معينة.

تجاوز اليمنيون قبل الانقلاب مرحلة الانتقامات عندما أرسوا من خلال الحوار العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، واستطاعوا وضع معالجات للإقصاء والتهميش بوضعهم لقواعد الشراكة. كما استطاعوا وضع أسس الدولة، ونظام حكم جديد، ونظاماً انتخابياً جديداً يضمن شراكة أوسع في إدارة السلطة دون غلبة، كما استطاع اليمنيون وضع أسس نظام قضائي مستقل ومتخصص وتوزيع عادل للثروة والسلطة[٢].

تبنى مؤتمر الحوار الوطني فدرالية مكونة من ٦ أقاليم وتم توزيع المحافظات الـ٢١ الحالية على الأقاليم الستة. وتدل مجريات الأحداث على أن قرار الفدرالية متعددة الأقاليم كان قد اتخذ أيضاً في وقت مبكر، بدليل أن الرئيس هادي، كثيراً ما تحدث عن الأقاليم الستة، حتى قبل بدء مؤتمر الحوار.

وافق الجميع على مخرجات الحوار الوطني، حتى إن ممثل الحوثيين (أحمد شرف الدين) في لجنة بناء الدولة وقع على مقترح "الستة الأقاليم" في الوقت الذي كانت

---

[١] مجزرة ارتكبتها قوات موالية لـ"علي عبدالله صالح" قتلت عشرات المعتصمين السلميين في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ والتي كانت القاصمة في نظامه وأعلن قيادات في الجيش والحكومة بعدها بيومين انضمامهم إلى الثورة السلمية.

[٢] ألفت الدبعي/ عضو الحوار الوطني/ ندوة في تعز، في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١٧.

جماعته ترفض هذا الخيار الذي اعتقد أحمد شرف الدين بأنه الأسلم لليمن، والضامن لوحدتها بدلاً من الصراع الداخلي،[١] وقد اغتيل أحمد شرف وهو في طريقة لحضور الجلسة الختامية للمؤتمر[٢]. لذلك فمخرجات الحوار الوطني هي القاعدة الرئيسية من أجل بناء الدولة اليمنية المنشودة.

٢. الأحزاب السياسية بين الدعم لمسار بناء الدولة والدعم لقيادة الشرعية

كما كانت الأحزاب السياسية رديفاً رئيسياً في مواجهة نظام علي عبدالله صالح، فقد كانت كذلك في دعواتها المتكررة لحماية الدولة اليمنية من الانجراف نحو صراع مليشياوي لا ينتهي؛ ولأجل بناء الدولة والمحافظة على شرعية التداول السلمي للسلطة عن طريق صناديق الانتخابات وليس عن طريق الانقلابات السلطوية أو العسكرية أو الميليشياوي وقفت إلى جانب الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بصفته رئيساً منتخباً.

مثّلت الأحزاب السياسية اليمنية قاعدة أساسية لتحركات السلطة الشرعية وطلب الدعم الخارجي المتمثل بقوات التحالف لمواجهة الحوثيين، وهي التي أعطت غطاء سياسياً محلياً ودولياً للتحالف في فترات متباعدة حسب أوضاع قياداتها الأمنية، كما أن الأحزاب السياسية التي انتهجت مبدأ الانصهار في المجتمع اليمني ضمن بوتقة الهوية الوطنية الجامعة التي كانت الأحزاب تخشى انحلالها مع نظام عنصري استخدمها علي عبدالله صالح بالذات بعد ظهور الحراك الجنوبي (السلمي) في ٢٠٠٧، واستفحل الحوثيون فيها بعد انقلاب أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. ومع العمل المسلح يغيب الفعل السياسي إلا في تحريك المجتمعات من أجل حماية بنيان الدولة القطرية أو إعادة بنائها كما

---

[١] مقطع فيديو لـ"أحمد شرف الدين" في موقع للحوثيين عن رؤيته للدولة اليمنية القادمة هام نظرة أنصار الله للدولة المنشودة يطرحها الدكتور أحمد شرف الدين اليوم ١٥- ٦- ٢٠١٣:
http://bit.ly/2pCEANW

[٢] العنف في اليمن: اغتيال أحمد شرف الدين عضو قائمة الحوثيين في الحوار الوطني في اليمن/ ٢١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤: http://bbc.in/2qnrIfc

تفعل الأحزاب اليمنية. وانخرطت في تجمعات المقاومة دون الولوج في الهويات الفرعية والتي تجتمع تحت راية اسم "الشعب".

خامساً: المقاومة بين الاستقطاب المناطقي والتشّكل الوطني

١. الفعل المقاوم بين حاجة الدفاع عن النفس ومطلب الدولة التي ستمنع هذه المخاطر مستقبلاً

تحدثنا عن الفعل المجتمعي المقاوم الذي اتخذ من مجتمعاته المحلية منطلقاً لمواجهة تمدد الحوثيين، بعد أن فَقد الثّقة في تحرك مؤسسات الدولة لحمياته من الميليشيا المسلحة التي تلتهم المزيد من الأراضي. وفي ظل ذلك نشأ استقطاب مناطقي تحول فيها أفراد إلى قادة في المقاومة وهو الذي جلّب مقاتلين من أفراد منطقته- بحكم العادات القبلية وعدم ظهور تنظيم محدد من قبل السلطة المحلية التي هي إما موالية للحوثيين (جرى تغييرها) أو صامتة- لذلك فإن هذا الاستقطاب تزايد في البلاد مسبباً مشكلة تُجبر الحكومة اليمنية على معالجة التعديات قبل الوصول إلى مرحلة من الانفلات.

مع غياب التشّكل الوطني- من قبل السلطة المسؤولة- وانتشار مجاميع المقاومة للدفاع عن أراضيهم، ظهر الجيش الوطني- الثلاثة الأشهر الأخيرة من ٢٠١٥- فبدأ التشكيل الوطني يحِل تدريجياً ليضيف المقاومة كرديف مساعد في عمليات عسكرية منظمة ومخططة لمواجهة الحوثيين، لكن وكالعادة في مثّل هذه التكوينات تنشأ الخلافات وبواعث القلق.

٢. المقاومة وتعدد الجهات الداعمة

مع تشّكل الكينونات لمقاومة مسلحة لمواجهة الحوثيين، تعددت الجهات الداعمة مالياً وتدريبياً، وتنوعت هذه الجهات من حيث الأهداف، لكنها انحصرت في اثنين إما من الحكومة اليمنية ودول التحالف (مجتمعة)، أو من دولة واحدة داخل التحالف العربي وهذا هو العبء الأكبر الذي يضاف إلى عبء المناطقية، وترسخ مبدأ الولاء ما بعد انتهاء الحرب. فليست قيادات المقاومة مبنية على العقيدة القتالية والوطنية ذاتها المبنية في الجيش الوطني، وليس هذا يعني أن المقاتلين في المقاومة الشعبية يملكون عقيدة لا وطنية- بل على

العكس من ذلك- لكن القيادات ومصدر التمويل والحمَيّة المناطقية تهدد الدول بعد استعادة مؤسسات السلطة.

وكانت أبرز تلك الحوادث ما حدث في مطار عدن منتصف فبراير/ شباط ٢٠١٧، عندما رفض قائد عسكري قراراً من الرئيس اليمني بتعيين بديل عنه، وتدخلت قوة لدولة الإمارات التابعة للتحالف العربي من أجل حمايته وهو الحادث الأبرز الذي أثار ردود فعل محلية، وتدخلاً من السعودية، ولقاءات ما تزال مستمرة حتى بداية (آذار/ مارس).

وذهبت حادثة المطار إلى بعد آخر يتعلق بالعلاقات التي تتشكل وولاء الحكومة والقوات اليمنية لصالح بلادها أو لصالح قوة تابعة للتحالف، ليضع عدة أسئلة تتعلق بحجم هذا الولاء الخارج، وقدرته العسكرية، والمهام المناطة بكل فريق على حده. كما يسهم ذلك في فرز جديد للفوضى في اليمن بدلاً من إيجاد موالين للشرعية، وتابعين لتحالف الحرب الداخلية (الحوثي/ علي عبدالله صالح)، وفرز جديد يتعلق بتعريفات الشراكة في مواجهة الانقلاب وطبيعة الولاء الخارجي لبعض الفصائل[1].

٣. قيادة المقاومة وطريقة الإدماج في سلك الوظيفة العامة

تتمثل العقبة الأبرز في اليمن بعد الصراع في إدماج المقاومة في الوظيفة العامة، وخصوصا قيادة المقاومة الشعبية؛ فقادة المقاومة هم إما عسكريون متقاعدون أو شيوخ عشائر أو موظفون حكوميون سابقون. من هؤلاء سيكتفي بعضهم بأدوارهم السابقة، ويتنحون لصالح العمل السياسي مع بدء تأسيس الدولة وممارسة السياسة، لكن قيادات أخرى ستطلب إدماجاً في سلك الوظيفة العامة بما في ذلك وظائف قيادية، قد تؤثر في حكومة كفاءات. وسيتمكن أفراد المقاومة من الانخراط في الجهاز العسكري للدولة (في الأمن والجيش)، حيث بدأت تلك العملية في المناطق المحررة تأخذ مجراها بشكل سريع مع بعض التعقيدات المتزامنة في حالة الحرب.

---

(1) http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/16333

القسم الثاني: مؤشرات المستقبل

على ضوء ما سبق يشير المستقبل إلى عدة مقاربات، أبرزها الدولة الاتحادية اليمنية. وستحتاج المرحلة الانتقالية وقتاً عقب الحرب لتترسخ، بحيث تبدأ الحكومة اليمنية تحركاتها من حيث انتهت بالمصادقة على الدستور وتقديمه للاستفتاء.

ويمكن الإشارة إلى المؤشرات إلى الآتي:

أولاً: حل سياسي أم عسكري

خاضت الحكومة اليمنية مع الحوثيين وحليفهم علي عبدالله صالح أربع جولات من محادثات السلام، لكنها لم تخرج بنتيجة. ورغم تقدم القوات العسكرية في مناطق سيطرة الحوثيين بعد تحرير معظم الأراضي اليمنية من الجماعة إلا أن المناطق الخاضعة لسيطرتها هي الأكثر كثافة سكانية. ولهذا ما فالحل العسكري الجذري عبء على الحكومة من الصعب تحمله.

في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ أطلقت الحكومة اليمنية، بمساندة من قوات التحالف العربي، عمليةً واسعةً استهدفت مواقع مسلحي جماعة الحوثي، والرئيس السابق علي عبد الله صالح في منطقة باب المندب، ومنطقة "ذو باب"، تمكنت خلالها من السيطرة على نحو ٧٥ كيلومترًا من الشريط الساحلي على البحر الأحمر الذي يضم ميناءيْن من أهم الموانئ اليمنية، هما "المخا"، و"ذو باب"، إضافةً إلى معسكر العمري الاستراتيجي. وقد شاركت في عملية "الرمح الذهبي" خمسة ألوية تابعة للجيش اليمني تم تجهيزها في عدن[1]، بعد صد هجوم الحوثيين عليها منتصف عام ٢٠١٥. وأهم هذه الألوية اللواء الثالث حزم الذي فقد قائده العميد عمر سعيد الصبيحي، خلال معارك استعادة ميناء المخا، قبل أن يفقد أيضاً اللواء أحمد سيف اليافعي نائب رئيس الأركان

[1] "Operation Golden Arrow Begins," Stratfor (January 9, 2017), accessed on 10 /2/2017, at: http://bit.ly/2lv9hPj

اليمني الذي قتل بصاروخ حراري أثناء المواجهات التي دارت شمال الميناء يوم ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٧.

تكمن أهمية عملية "الرمح الذهبي" في قيمة المنطقة التي استعيدت من المتمردين والتي يمكن أن تنعكس إيجابياً على وضع الحكومة العسكري وعلى صعيد العملية التفاوضية في حال استئنافها. ووفقاً للناطق الرسمي باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد عبده مجلي، فإن العملية تهدف إلى تأمين السواحل اليمنية كافة على البحر الأحمر البالغ طولها نحو ٤٤٢ كيلومتراً، والسيطرة على خطوط الإمداد الأساسية فيها من أجل منع وصول أسلحة جديدة إلى تحالف قوات الحوثي وصالح، وإضعاف الطرفين تمهيدًا لإطلاق عملية استعادة العاصمة صنعاء، إذا لم يرضخ المتمردون لشروط الحل السياسي وفقًا للمرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية لعام ٢٠١١، ووثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل لعام ٢٠١٤، والقرار الأممي رقم ٢٢١٦ الصادر عام ٢٠١٥). وتتضمن الخطة أيضًا استعادة ميناء ميدي القريب من الحدود السعودية، ثم الانطلاق في حال نجاحها إلى المرحلة الأهم المتمثلة باستعادة ميناء الصليف، وميناء الحديدة، المنفذ البحري الأهم الذي تسيطر عليه قوات الحوثي وصالح على البحر الأحمر. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية لهذه الموانئ فقد أبدى المتمردون مقاومةً شرسةً في المناطق الجبلية المحاذية للشريط الساحلي، حرصًا على الحفاظ على منافذ مائية قريبة من القرن الأفريقي لأغراض التهريب والحصول على الإمدادات من الخارج[1].

لذلك سيكون الحل خليطاً بين السياسي والعسكري- كما يشير تاريخ الصراعات الحديث لليمنيين- ويبدو أن ذلك هو رأي التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، كما أنه توجه المجتمع الدولي.

لكن ذلك سيكون مصحوباً بعدة أمور:

- إخراج ميناء الحديدة من دائرة النفوذ الحوثي.

---

[1] تقدير موقف- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: http://bit.ly/2pCRRpI

- تقليص الواردات المالية التي تحصل عليها الجماعة.
- تحرير تعز من قبضة الحوثيين.

إضافة لذلك حصل تغير في البيئة الدولية تمثّل بصورة رئيسة في قدوم إدارة أمريكية جديدة تبدو أقل استعداداً من الإدارة السابقة لغض الطرف عن السياسات الإيرانية في المنطقة، ما سيؤثر على الأرجح في طريقة التعامل الأمريكية مع الصراع في اليمن، ومقاربات تسويته، وكذلك في الموقف من الحوثيين.

وقد بدأت انعكاسات اختلاف النظرة الأمريكية للموضوع اليمني تظهر في اجتماعات اللجنة الرباعية الخاصة باليمن، وهي اللجنة التي تشكّلت في أيار/ مايو ٢٠١٦، وتضم في عضويتها كلاً من الولايات المتحدة، وبريطانيا، والسعودية ودولة الإمارات، وحلّت محل "مجموعة الثماني عشرة" الراعية للمبادرة الخليجية في اليمن التي كانت تضم مروحةً أكبر من الدول المهتمة بالشأن اليمني، بما فيها قطر وتركيا من بين دول أخرى. وتُحاول اللجنة الرباعية وضع تصور للحل السلمي المنشود في اليمن[١]. وقد قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري بدور فاعل فيها، وطرح في آخر أيام إدارته مبادرةً تضمنت تنحية نائب الرئيس علي محسن الأحمر، وأن يصبح للرئيس هادي دور شرفي بعد أن ينقل صلاحياتٍ لنائبٍ يعيّنه ويتم الاتفاق عليه، وذلك بعد انسحاب الحوثيين من العاصمة صنعاء، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للدولة. وقد رفضت الحكومة اليمنية هذه الخطة حينها، وعدّتها مكافأةً للانقلابيين، فهي تنزع الشرعية عن حكومة الرئيس هادي دون أن تقدّم ضماناتٍ كافية بأن يلتزم المتمردون تعهداتهم الانسحاب من صنعاء وتسليم أسلحتهم الثقيلة[٢].

وفي ١٧ شباط/ فبراير استضافت مدينة بون الألمانية أول اجتماع للجنة الرباعية بعد تسلم إدارة ترامب السلطة، بحضور وزير الخارجية الأمريكي الجديد، ريكس تيلرسون الذي

---

[١] المركز العربي، مصدر سابق.

[٢] "الرئيس اليمني يرفض خطة المبعوث الأممي"، الجزيرة. نت، شوهد في ٢/ ٣/ ٢٠١٧، في: http://bit.ly/2envPio

عمل في اليمن من عام ١٩٩٥ وحتى ١٩٩٨ رئيس فرع لشركة "أكسون" النفطية، وكان أطلق خلال جلسة استماع في الكونغرس مخصصة للتصديق على تعيينه في منصبه، تصريحاتٍ تساند دوراً أمريكياً أكبر في دعم حكومة الرئيس هادي[١][٢].

ثانياً: هل ستقوم مؤسسات الدولة الوطنية؟

اندلعت الحرب ضد الحوثيين عندما هَدم الحوثيون مؤسسات الدولة الوطنية، وعبثوا بهويتها الوطنية، وبعثروا الهويات الفرعية لدعم هوية الجماعة الطائفية والعرقية. وإيقاف الحرب دون الشروع في إقامة الدولة الوطنية مجدداً واستعادة مؤسساتها يعني إعادة تدوير للحرب التي ستندلع مجدداً، وستستمر هذه الحلقة المفرغة مراراً حتى تقوم الدولة اليمنية الجديدة؛ تشير إلى ذلك تواريخ الدول التي تعاني من الصراع الداخلي.

وحسب المؤشرات فإن الحكومة الشرعية تسعى من أجل الوصول إلى مؤسسات هذه الدولة الوطنية سواء أكان ذلك عن طريق الحرب أو السلم أو كلاهما معاً.

ويمكن أن نشير إلى مقومات هذه الدولة الوطنية:

أ. دولة وطنية اتحادية من عدة أقاليم تضمن الخروج من بوتقة الصراعات السياسية.

ب. يبقى السلاح الثقيل والمتوسط ضمن سيطرة وهيمنة الدولة التي تبسط سيادتها على كامل التراب الوطني.

ت. يحتفظ الجيش والأمن بتنظيمات عسكرية هرمية مستقلة، ولا يُسمح لأي تكوين مجتمعي أو قبلي بهذا النوع من التنظيمات.

ث. حل التنظيم الميليشياوي للحوثين، وإعادة دمج المقاتلين الحوثيين- الذين لم يرتكبوا جرائم عظمى وإبادة جماعية- في المجتمع وفق خطط مدروسة.

---

[١] عادل الأحمدي، "اجتماع الرباعية حول اليمن في ألمانيا: تحريك الجمود السياسي"، العربي الجديد، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٧، شوهد في ١٩/ ٢/ ٢٠١٧، في: https://goo.gl/nMyDqO

[٢] المركز العربي، مصدر سابق.

ج. استبعاد النزعة الفردية الإرادوية في كبت الحريات.
ح. احترام السلطة لحقوق المواطنين، وضرورة إشعار المواطن بأن الدولة هي الحصن لحمايته وإعالته.

ثالثاً: المقاومة ومصيرها

لا تمثل المقاومة الشعبية معضلة رئيسية، وإن كانت تمثل مشكلة عرضية يمكن معالجتها قبل الوصول إلى الدولة المنشودة. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى عدة نقاط:

- أغلب المقاتلين في صفوف المقاومة الشعبية هم من السكان المحليين الذين يدافعون عن مناطقهم، ولذلك سيعودون إلى منازلهم مع عودة الدولة الوطنية المنشودة؛ يمكن الإشارة إلى دور رجال القبائل في ثورة عام ٢٠١١ ومناطق المواجهات مع الجيش الموالي لـ"صالح" وعودتهم بعد نقل السلطة إلى منازلهم.
- تستمر عملية دمج أفراد المقاومة في الجيش الوطني ضمن عملية مدروسة تكفل ألا يكونوا في نفس وحداتهم (مجاميعهم) السابقة أثناء النضال ومواجهة الحوثيين.
- يمكن أن يتم وضع القادة العسكريين للمقاومة الشعبية ضمن قوات الاحتياط برتب عسكرية سارية، ويكونون حاضرين متى ما استدعاهم الواجب الوطني.

كل تلك الحلول مرتبطة بالدولة الوطنية واستعادة مؤسساتها ومدى قدرتها على استعادة ثقة اليمنيين بعد أن اهتزت عبر عدة حلقات مستمرة من الخذلان عن حمايتهم، بدءً من حروب صعدة الست وحتى حرب الحوثيين، وفشلها في حماية كل اليمنيين.

كما أن الحلول المرتبطة باستعادة الدولة الوطنية تضع على عاتقها معالجة الشروخ المجتمعية التي احدثتها الحرب، والاعتماد على التكوينات الممتدة على معظم التراب الوطني من أجل معالجتها سريعاً ومنع استفحالها خلال المرحلة الانتقالية من الحرب إلى الاستقرار.

ملف العدد

قانون "تسوية أوضاع المستوطنات" الإسرائيلية ٢٠١٧

قانون تسوية أوضاع المستوطنات في الأراضي المحتلة

أداة احتلال مستحدثة*

أصدر الكنيست الإسرائيلي قانوناً يسمى قانون تسوية أوضاع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والمسماة في القانون (يهودا والسامرة) وذلك بتاريخ ٦/ ٢/ ٢٠١٧، وتم استكمال إجراءات التصديق عليه. ونعرض في هذا التقرير تعريفاً بأهم الأحكام المتضمنة في هذا القانون، والآثار الخطيرة على الأرض المحتلة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية عام ١٩٦٧، جراء أحكام هذا القانون، والتصميم الرسمي لحكومة الاحتلال على إنفاذ هذا المسار الاستيطاني.

أولاً: أهم مخاطر هذا القانون ومقرراته

١- يهدف القانون وفقاً للمادة (١) منه إلى تسوية المستوطنات في الضفة الغربية وتثبيتها قانونياً، وتمكين استمرارها وتطويرها (أي توسيعها)، حيث ورد ذلك بالنص الصريح، وبالتالي فإن هذا القانون يعتبر أداة احتلال مستحدثة بشكل (قانون) وذلك لتلافي الاحتجاجات الدولية قدر الإمكان وإضفاء الصفة الشرعية و/ أو القانونية على المستوطنات/ توسيعها/ استحداث مستوطنات جديدة.

وبالطبع، فهذه المستوطنات قائمة على أرض الشعب الفلسطيني (الضفة الغربية/ يهودا والسامرة) المحتلة عام ١٩٦٧، وهذا المركز القانوني (للضفة الغربية) ثابت وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن مجلس الأمن و/ أو الجمعية العامة والمتعددة والمتكررة، وكذلك القرارات الخاصة بعدم شرعية الاستيطان القائم وتوسيعه و/ أو المستحدث.

---

* أعد هذا التقرير المحامي عبد الله الحراحشة، باحث قانوني.

٢- ينص هذا القانون الذي يمكن وصفه بأداة الاحتلال الاحتيالية المستحدثة في المادة (٢) منه على مساهمة إسرائيل (دولة الاحتلال) على تشجيع وتبني الحالة الاستطانية قانونياً وإدارياً وتنموياً بحيث ينص القانون على إجراءات التخطيط والتي تشمل التراخيص لمخططات البنية التحتية للمستوطنات سواء قبل البدء فيها و/ أو بعد ذلك ويشمل أيضاً:

أ. تجهيز البنية التحتية.

ب. منح الحوافز.

ج. المساهمة المالية والعينية.

د. الترويج للاستيطان.

٣- التبني الحكومي للمستوطنة وتشمل/ تأهيلها/ توسعتها (بيوت سكنية، منشآت، مساحات زراعية، مبان مع طرق مؤدية لها م/ ٢).

٤- يعتمد القانون موضوع التقرير على أفكار بالغة الخطورة في توسيع أدوات الاحتلال الإجرامية في محاولة منه لبسط صفة قانونية على هذه المستوطنات وذلك في (م/ ٣) منه حيث ينص على صلاحية سلطات الاحتلال بتسجيل الأراضي في المستوطنات للمستوطنين والقائمة قبل نفاذ هذا القانون (والتي تمت بحسن نية):

- بحيث تسجل بعضها باسم دولة الاحتلال (أملاك حكومية) والتي لا يكون قد وضع يده عليها مستوطن محدد.
- تحدد سلطات الاحتلال الأراضي الثابت ملكيتها لمالكها ومدى حقه في استخدامها و/ أو الاحتفاظ بها، وفي ذلك قيد خطير على الحق في الملكية.

وينص القانون على إمكانية نقلها إلى المستوطنات، ونزع ملكيتها وفقاً لقرارات (سلطات الإحتلال)، وذلك بموجب قيد وشرط ورد في (م/ ٣) من هذا القانون، وهو مكانة المنطقة والمستوطنة فيها وفقاً للتقدير

السياسي، وهذه صلاحيات مطلقة للاحتلال بمزيد من الهضم والقضم لأرض الشعب الفلسطيني.

٥- يؤكد القانون موضوع التقرير على تأكيد دولة الاحتلال على استكمال إجراءات التخطيط والتنظيم في الأرض التي سجلت و/ أو لم تسجل وبصفة الاستعجال وذلك كما ورد في (م/ ٦/ أ) منه.

٦- مستحدث خطير جداً- وهو التعويض الإجباري (نزع ملكية) حيث نص هذا القانون في المادة (٨) منه على صلاحية سلطات الاحتلال بمنح المستوطنين حق الاحتفاظ بالأرض واستخدامها بالرغم من وجود مالك لها وثبوت ملكيته لهذه الأرض. وبموجب هذا القانون/ أداة الاحتلال المستحدثة، فقد أحالت سلطات الاحتلال حق المالك في ملكه إلى التعويض المالي. كما نص القانون على "حق!" المستوطن بالاحتفاظ بالأرض واستخدامها، إذا كانت قد سجلت بأملاك حكومية لدولة الاحتلال. وبالرغم من وجود مالك لهذه الأرض فلا يكون له سوى التعويض فقط، وعليه فإن هذا النص فيه اعتداء واستيلاء على أراض محتلة ثابت ملكيتها للأفراد وتسليمها للمستوطنين، ولا يحق للمالك لهذه الأرض سوى ما نص عليه هذا القانون بالتعويض فقط.

٧- الآلية لفض النزاعات (الاعتراضات م /١٠). نص هذا القانون على آلية للفصل في اعتراضات مالكي الأراضي الأصليين، وتسمى لجنة الاعتراضات، ولا تعمل بقواعد القانون والإثبات (هكذا في نص القانون) وإنما بالطرق التي تراها مناسبة، ويتم تشكيل اللجنة من:

أ. وزارة العدل

ب. وزارة الدفاع

ج. سلطات الإقليم

ولهذه اللجنة صلاحيات مطلقة، ولا تخضع لنصوص و/ أو إجراءات ضامنة للحقوق والأصول القانونية في المحاكمات والفصل في النزاعات.

٨- ومن الخطير في هذا القانون أيضاً هو النص في المادة (١١) منه على قائمة بالمستوطنات والتي يعتبرها الاحتلال (شرعية وقانونية)، ثم بعد كل ذلك منح وزير العدل صلاحية إضافة أي مستوطنات جديدية وذلك بعد الحصول على مصادقة لجنة الدستور والقضاء في الكنيست. وبذلك يكون هذا القانون أداة خطيرة للغاية باستمرارية الاستيلاء على حقوق الشعب الفلسطيني العامة والخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ دون التوقف عند حدٍّ معيّن. ومع استمرار الوقت لا يجد الشعب الفلسطيني ما يفاوض عليه و/ أو يكون محلاً للمفاوضات، فقسم منه سجل أرضاً حكومية (لدولة الاحتلال)، والآخر سجل لمستوطنات، والأخير أحيل للتفاوض لبديل الملكية (التعويض).

ثانياً: التقييم والاستخلاصات

١- تعتبر أراضي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ حقاً للشعب الفلسطيني وفقاً لأحكام القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، سواء الصادرة عن مجلس الأمن و/ أو الجمعية العامة والمتكررة.

٢- تشكل أحكام القانون الدولي العام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في موضوع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ قواعد آمرة ومن الناحية القانونية، لا يجوز مخالفتها، وتكون في الدرجة القانونية الأعلى من القانون الداخلي (دولة الاحتلال) وتشمل أعمال هذه الدولة التشريعية (القوانين) و/ أو القضائية و/ أو الإدارية. وعليه، فمن الناحية القانونية فإن هذا القانون/ أداة الاحتلال المستحدثة لا يجوز أن يخالف قواعد ونصوص وأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تُقرّ بأن دولة الاحتلال لا يحق و/ أو يجوز لها الاستيلاء على أرض الغير (الشعب الفلسطيني) العامة

و/ أو الخاصة، وأن كافة التصرفات الصادرة عنها – تشريعات و/ أو أحكام قضائية و/ أو إدارية منعدمة ولا ترتب أثراً و/ أو حقاً لها ولمستوطنيها ومُستوجِبة الإلغاء.

٣- من الأهمية البالغة مقاومة هذا المسار التشريعي والإداري والرسمي الاحتلالي وبكافة الوسائل المشروعة، واللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لوقف و/ أو إلغاء مفاعيل هذا المشروع الاستيطاني الرسمي والاحتلالي، وهي الجهة التي لها صلاحية البحث والتدقيق والتقرير في "جرائم الحرب"، حيث أن القانون موضوع المراجعة هو أكثر الأمثله فضحاً لجرائم الحرب. غير أن اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية أثبت– في السياق الفلسطيني- عدم جدواه، وصعوبة ولوج هذا الطريق في غياب قيادة سياسية تدعم هذه المطالب.

٤- اللجوء للأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة لاستصدار قرارت بعدم مشروعية هكذا تشريعات و/ أو إجراءات حكومية صادرة عن سلطات الاحتلال، واستثمار ما صدر عن المرجعيات الدولية من تقاير وقرارات بخصوص عدم مشروعية تصرفات وقرارات وإجراءت الدولة القائمة بالاحتلال، وتستوجب هذه المسارات أن تؤخذ بصفة الاستعجال.

قانون "تسوية أوضاع المستوطنات" في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ردود الفعل والتداعيات السياسية*

تمهيد

أثارت مصادقة الكنيست الإسرائيلي على قانون "تسوية أوضاع المستوطنات" في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٧ بنسخته النهائية المعدلة ردود فعل وتداعيات سياسية واسعة، وذلك لما ينتج عن هذا القانون من مصادرة حق استخدام أرض فلسطينية خاصة من قِبل أصحابها، وهو ما يعني إضفاء الشرعية القانونية إسرائيلياً على ١٦ بؤرة استيطانية في الضفة أقيمت على أراض خاصة يملكها فلسطينيون، وكذلك على نحو أربعة آلاف وحدة استطيانية[1].

جاء القانون الذي تم اقتراحه بمبادرة من أعضاء "كنيست" من اليمين الإسرائيلي، من حزبيْ "البيت اليهودي"، ومن "الليكود" الذي يقود الائتلاف الحكومي، للالتفاف على قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بإخلاء البؤر الاستيطانية "غير الشرعية" حسب التعريف الإسرائيلي. وهي مستوطنات بُنِيت على أراض فلسطينية خاصة، حيث ألزمت المحكمة الحكومة الإسرائيلية بإجلاء عشرات المستوطنين من مستوطنة "عامونا" وسط الضفة الغربية قبل ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦. مرَّ القانون، منذ اقتراحه، بمرحلتين، حيث تم طرحه للتصويت في نسخته التمهيدية في ٢٠١٦/١٢/٥، وصوت لصالحه ٥٩ عضواً من الكنيست، في حين عارضه ٤٩ عضواً، وبالتالي أقره الكنيست الإسرائيلي في نسخته التمهيدية. ثم أعيد التصويت على النسخة المعدلة في ٦ من شباط/ فبراير، حيث صوّت لصالح القانون ٦٠ عضو كنيست، مقابل معارضة ٥٢ عضواً، ليتم إقراره نهائياً.

*** إعداد أ. مجدي عبد العزيز، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[1] Knesset passes settlement regulation law, February 7, 2017, *in*: https://www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=13341

من الجدير بالذكر أن إسرائيل تفرّق بين المستوطنات التي حصلت على تصريح أو اعتراف من الحكومة الإسرائيلية، وبين البؤر الاستيطانية- وهي مستوطنات لا تعترف بها إسرائيل بوصفها مستوطنات قانونية- تم تحديدها في "تقرير البؤر الاستيطانية" الذي قدمته إلى الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٥ المحامية ورئيسة القسم الجنائي في مكتب مدعي عام إسرائيل سابقاً، تاليا ساسون[١]- بناءً على طلب من رئيس الوزراء السابق أرئيل شارون، هذه المعايير إذا لم تستوفها المستوطنة، ستُعتبر بؤرة استيطانية غير قانونية في نظر إسرائيل. وقد قامت بعض منظمات حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ برفع دعاوى قضائية أمرت المحكمة الإسرائيلية بناء عليها بهدم البؤرة الاستيطانية "عمونا"، بدعوى أن أراضيها ليست مملوكة لإسرائيل وغير مسجلة باسم يهود، وإنما مسجلة كملكية خاصة للفلسطينيين، ولذلك لا يمكن اعتبارها قانونية وفقًا للقانون الإسرائيلي. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٢، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتعيين لجنة برئاسة قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، لغرض فحص "النشاطات التي يجب اتباعها لتسوية البناء في المستوطنات والتوصية بإجراء لائق لاستيضاح مسائل الأراضي في المنطقة". وقدمت اللجنة توصياتها إلى الحكومة الإسرائيلية في يوم ٩/ ٧/ ٢٠١٢، وتمثلت توصياتها بالمطالبة بشرعنة البؤر الاستيطانية بأثر رجعيّ وسبل تحقيق ذلك[٢].

تتضمن الصيغة المعدلة لقانون التسوية، تجميد أوامر تنفيذية وإدارية صدرت بحق ١٦ مستوطنة وبؤرة استيطانية لمدة عام، على أن يتم خلاله التصديق على مصادرة الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها تلك المستوطنات والبؤر الاستيطانية. ويتيح القانون لوزيرة القضاء الإسرائيلية إيليت شاكيد إضافة مستوطنات وبؤر استيطانية أخرى

---

[1] Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts- Talya Sason, *in*:
http://mfa.gov.il/MFA/AboutIsrael/State/Law/Pages/Summary

[2] Tovah Lazaroff, "Legal report on outposts recommends authorization". *The Jerusalem Post*. 10 July 2012, *in*:
http://peacenow.org.il/en/legalization-law-passes-second-third-readings

إلى قائمة التجميد سابقة الذكر بعد تصديق لجنة القانون التابعة للكنيست، وذلك بهدف تنظيم الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة بما يضمن ترسيخه وتطوره. كما نص القانون على عدم تجريم المستوطنين بالاستيلاء على أرض فلسطينية، إضافة إلى أنه يمنح تعويضاً مالياً كبيراً للفلسطينين الذي يثبتون ملكيتهم على الأرض المقامة عليها منازل مستوطنين.

ردود الفعل الإسرائيلية

عبّر الرئيس الإسرائيلي ريفلين عن رفضه لقانون التسوية، لافتاً إلى أن مصادرة الأراضي بالضفة الغربية يجب أن تُطبق من خلال قانون يسري على الجانبين، في إشارة إلى أصحاب الأرض الفلسطينيين وأيضاً المستوطنين. وذلك برغم دعوته في السياق نفسه إلى فرض السيادة الإسرائيلية على التجمعات الاستيطانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين القاطنين بتخوم المستوطنات[١].

وخلال الجلسة العامة للبرلمان ندد زعيم حزب العمل المعارض الذي يترأس كتلة المعارضة في الكنيست إسحاق هرتسوغ بهذا "القانون الحقير" الذي "سيؤدي إلى ضم ملايين الفلسطينيين" ويُعرِّض، حسب قوله، الجنود والسياسيين الإسرائيليين لمحاكمات في محاكم دولية. كما حذر المدعي العام للحكومة أفيخاي ماندلبليت أن "مشروع القانون قد يعرض المسؤولين الإسرائيليين لملاحقات قضائية في المحكمة الجنائية الدولية". وألمح أنه في حين وصل استئناف إلى المحكمة العليا في إسرائيل ضد القانون فإنه "من الصعب الدفاع عنه"[٢].

وقد أدانت منظمات إسرائيلية قانون التسوية، حيث وصفت منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية مصادقة الكنيست على قانون شرعنة المستوطنات بأنه "وصمة عار"، وأن

---

[1] Haaretz, March 10, 2017, *in*:
http://www.haaretz.com/israel-news/1.771526,

[٢] موقع قناة i24 الإسرائيلية:
https://www.i24news.tv/ar/ أخبار/middle-east/136971-170206le /

مستقبل إسرائيل بات في أيدي أقلية متطرفة[١]، مشيرة إلى أن من يقف وراء المصادقة على القانون هو رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

من جانبها، هاجمت منظمة "يش دين" "يوجد قانون" في تغريده لها على حسابها في تويتر[٢]، القانون الجديد، ونعتته بغير القانوني وغير الأخلاقي؛ حيث أوضحت أن القانون يهدف "لمكافأة لصوص الأراضي" في إشارة واضحة إلى المستوطنين.

وقالت منظمة "بتسليم" لحقوق الإنسان في إسرائيل في بيان لها[٣]، "إن الحكومة الإسرائيلية أكدت مرة أخرى أنها لا تنوي إنهاء التحكم بالفلسطينيين ووقف سلب أراضيهم"، وأن القانون الجديد يعمل على "إضفاء مظهر قانوني يشرعن النهب"، مبينة أن مصادقة الكنيست على قانون تسوية أوضاع المستوطنات "وصمة عار في جبين الدولة وهيئتها التشريعية".

ردود الفعل الفلسطينية والعربية

أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيان لها رفضها لقانون التسوية، داعية المجتمع الدولي إلى رفضه جملة وتفصيلاً[٤]. وهدد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، باللجوء إلى المحاكم الدولية لمواجهة "قانون التسوية" والخطط الاستيطانية الجديدة. من جانبه صرّح وزير الخارجية الفلسطيني د. رياض المالكي أن القيادة الفلسطينية ستدرس وتقيّم ردود الفعل الدولية والعربية تجاه تمرير قانون التسوية في الكنيسيت الإسرائيلي، والذي يتحمل مسؤولية كبيرة تجاه قرارات الحكومة الإسرائيلية في حال لم يتم محاسبتها على جرائمها

---

[1] Peace Now, Legalization Law Passes Its Second and Third Readings, 7 February 2017, *in*:
http://peacenow.org.il/en/legalization-law-passes-second-third-readings

[2] Yesh Din Tweeter account: https://twitter.com/YeshDin/

[٣] أنظر التصريح بالعربية على موقع المنظمة، ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٧ في:
http://www.btselem.org/arabic/press_releases/20170206_response_to_regulation_bill

[٤] أنظر البيان على موقع منظمة التحرير اللفلسطينية في:
http://www.plo.ps/article/45647

الاستيطانية. وأضاف المالكي بأنه بناءً على هذا التقييم سيتم تحديد حجم ردود الفعل الفلسطينية وبأي اتجاه ستذهب، وأن القيادة الفلسطينية لن تقبل بمحاسبة أو لوم أي طرف بناءً على الخطوات التي سيتم اتخاذها للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني[١].

وعبر الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس الأستاذ عبد اللطيف القانوع في بيان صحفي عن رفض "حماس إقرار الاحتلال الإسرائيلي قانون تسوية أوضاع المستوطنات واعتبرته "إرهاباً منظماً، وعربدة صهيونية، واستمراراً للعدوان الإسرائيلي السافر على حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وهو محاولة لفرض أمر واقع وتغيير ديموغرافي خطير لترسيخ أركان الدولة اليهودية العنصرية المتطرفة.."[٢].

في حين قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كايد الغول، إنّ "مصادقة الكنيست الصهيوني على قانون تسوية المستوطنات يؤكد مجدداً على أن الطابع الإجلائي الاستعماري للاحتلال الإسرائيلي هو المظهر الذي يُحدّد السياسات الرئيسية في التعامل مع الفلسطينيين، وقال إن دولة الاحتلال تريد الوصول إلى تسوية بالمنطق الصهيوني، بمعنى أنها تريد أن يرفع الفلسطينيون الراية البيضاء، ويقبلوا بسياسة الاستيطان، وأن يكونوا في أحسن الأحوال تحت حكم إداري ذاتي ليس أكثر"[٣].

وعلى الصعيد العربي، عبّر أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عن الموقف العربي تجاه قانون التسوية، حيث شدد على أن هذا القانون ليس سوى غطاء لسرقة الأراضي والاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالفلسطينين، مؤكداً أن هذا القانون يعكس النوايا الحقيقية لحكومة إسرائيل ويُجسد موقفها المعادي للسلام والخارج عن القانون[٤].

---

[١] موقع وزراة الخارجية الفلسطينية في: http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/8876

[٢] البيان الصحفي على موقع حماس: http://hamas.ps/ar/post/6873/

[٣] موقع الجبهة الشعبية: http://pflp.ps/ar/post/14687/

[٤] موقع الجامعة العربية في:
http://www.lasportal.org/ar/secretarygeneral/Pages/SGNewsDetails.aspx?RID=982

كما حذر وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي بسم الحكومة الأردنية محمد المومني، من خطورة إقرار القانون، ووصفها بالخطوة الاستفزازية، والتي أكد أن من شأنها القضاء على أي أمل بحل الدولتيْن وإحلال السلام في المنطقة، إضافة الى تأجيج مشاعر المسلمين، وجرّ المنطقة لمزيد من العنف والتطرف، وطالب الحكومة الإسرائيلية بالمحافظة على الوضع القائم وعدم السماح بإقامة الوحدات الاستيطانية والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية[١].

بينما اعتبرت مصر المصادقة على القانون عملاً مقوضاً لفرص حل الدولتين، وترسيخاً للوضع غير الشرعي للمستوطنات ومخالفة للقوانين والأعراف الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة[٢].

ردود الفعل الدولية

امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارتها الجديدة عن التنديد بالقانون، في أول اختبار لإدارة ترامب حول جديتها في التعامل مع الملف الإسرائيلي/ الفلسطيني، علماً أن الرئيس الأمريكي أصدر تصريحاً- للمرة الأولى- يُحذر فيه الإسرائيليين من بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أثناء لقائه مع ملك الأردن عبدالله الثاني في ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٧، أي قبل إقرار القانون بأربعة أيام[٣].

وعلى الرغم من الصمت الأمريكي تجاه المصادقة على قانون تسوية المستوطنات، إلا أن القانون أثار موجة من الشجب والإدانات الدولية ضده، فقد اعتبرت الأمم المتحدة على لسان نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن القانون يُخالف القانون الدولي، وسيكون له آثار بعيدة المدى على إسرائيل، كما سيقوض بشكل خطير حل الدولتيْن والسلام بين الإسرائيليين

---

[١] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ٧/ ٢/ ٢٠١٧ في:
http://www.petra.gov.jo/public_news

[٢] موقع صحيفة اليوم السابع المصرية: http://www.youm7.com/story/2017/2/8/

[3] Washington Post, 2/2/2017, *in*: https://www.washingtonpost.com/politics

والفلسطينيين[١]. يُذكر أن مجلس الأمن كان قد أصدر القرار رقم (٢٣٣٤) في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ والذي يُطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية، كما يؤكد عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، ويَعُدّ إنشاء المستوطنات انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، كما طالب القرار بوقف فوري لكل الأنشطة الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية[٢].

في حين صرحت وزيرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، أن القانون يتجاوز حداً جديداً وخطيراً ويتناقض مع التزامات سابقة للحكومات الإسرائيلية، ويعتبر غير قانوني بحسب القانون الدولي. ودعا الاتحاد الأوروبي، الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن تطبيق القانون الذي من شأنه أن يزيد من التوتر، ويُعرض احتمالات الحل السلمي للخطر[٣].

كما شجبت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل القانون وقرّرت تأجيل لقاء كان مرتقباً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على إثر إقرار قانون التسوية، في حين طالب وزير خارجية فرنسا بسحب القانون وإعادة النظر فيه[٤]، في حين صرحت تيريزا ماي رئيسة وزراء بريطانيا، أن سن قانون التسوية من شأنه أن يتسبب بمصاعب كثيرة لأصدقاء إسرائيل في أنحاء العالم[٥].

---

[١] موقع الأمم المتحدة بالعربية في:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28211#.WMKN5_mGPIU

[2] UN website, *in*: https://www.un.org/press/en/2016/sc12657.doc.htm

[٣] أنظر موقع العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي في:
https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en

[٤] موقع الخارجية الفرنسية، ٦/ ٢/ ٢٠١٧ في:
http://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/israel-palestinian-territories

[٥] موقع الحكومة البريطانية، ٦/ ٢٠١٧ في:
https://www.gov.uk/government/news/pm-meeting-with-israeli-prime-minister-netanyahu-6-february-2017

التداعيات السياسية لقانون تسوية المستوطنات

رغم إقرار القانون، فإنه ما زال يواجه معارضة شديدة من الداخل الإسرائيلي، متمثلاً بمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات التي تدين الاستيطان، فبعد إقرار القانون بيوم واحد، قدمت مجالس محلية فلسطينية ومنظمات حقوقية إسرائيلية ومواطنون فلسطينيون التماساً مشتركاً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، مطالبين بإلغاء قانون تسوية المستوطنات، حيث التمس ١٧ مجلساً محلياً فلسطينياً (١٥ مجلساً قروياً وبلديّتين) وثلاث منظّمات حقوق إنسان فلسطينيّة (مركز عدالة ومركز القدس للمساعدة القانونية ومركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة) إلى المحكمة الإسرائيليّة العليا[١]، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الإسرائيلية، مثل حركة سلام الآن وجمعية حقوق المواطن ويش دين.

هذه المؤسسات والمنظمات لا تملك سوى الاعتراض والالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية لإلغاء القانون، وحتى ولو نجحت هذه الاعتراضات في إلغاء القانون، فلن يكون كفيلاً بإرجاع الأوضاع السابقة قبل إقرار القانون في ظل سيطرة تحالف يقوده اليمين الإسرائيلي، وستمضي الحكومة الإسرائيلية في شرعنة المستوطنات بحسب ما حذر منه مدير مؤسسة "ميزان" لحقوق الإنسان حيث قال "لكي نكون واضحين فإن إلغاء القانون لا يعني أن الحكومة الإسرائيلية ستهدم منازل وتطرد المستوطنين وتخلي المستوطنات. لن يتغير أي شيء على أرض الواقع، وإنما قضائياً هنا سيصبح أمر عدم إعطاء شرعية وتبييض لعمليات السرقة والاستيلاء التي فرضها الاحتلال بالقوة العسكرية وأخرى بالبلطجة من قبل المستوطنين بحماية جيش الاحتلال"[٢].

من جهة أخرى، كان واضحاً بأن الحكومة الإسرائيلية عازمة على شرعنة الاستيطان كمقدمة لتهويد الضفة الغربية. فقد سعت إسرائيل لخلق حقائق جديدة على

---

[١] أنظر موقع منظمة عدالة القانوني في:
https://www.adalah.org/ar/content/view/9029

[٢] مقال عمر خمايسي مدير مؤسسة "ميزان" لحقوق الإنسان، قانون التسوية وتبعات التوجه للمحكمة العليا، موقع عرب ٤٨: http://www.arab48.com/

الأرض عبر سلسلة من الإجراءات الاستيطانية والانتهاكات للقانون الدولي، ضاربة عرض الحائط بقرار مجلس الأمن الأخير (٢٣٣٤)، وانتهاء بإقرار قانون التسوية، رغم جملة التحذيرات التي تلقتها الحكومة الإسرائيلية من حلفائها في الخارج، والذي سيشكل عقبة كبيرة أمام السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وسيقوض بشكل خطير حلّ الدولتين، وسيحول دون الوصول لحل للقضية الفلسطينية.

على صعيد آخر، فإن إقرار القانون ساهم بتطور الموقف العالمي من قضية الاستيطان، بداية مع قرار مجلس الأمن المشار إليه والذي لم يشهد استخدام الفيتو الأمريكي لمنعه، تبعه تفاعل الأطراف الدولية ضد القانون برفضه واعتباره غير قانوني بحسب القانون الدولي، مما ينذر ببدأ أخذ خطوات تصعيدية تجاه تجريم الاستيطان وممارسة ضغوط على الحكومات الإسرائيلية لوقف القانون والانصياع لقرارات الشرعية الدولية . وفي هذا السياق وزعت وزارة الخارجية الإسرائيلية على ممثلياتها في كافة أنحاء العالم جملة من الرسائل، تمت بلورتها في مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وتهدف إلى صد الانتقادات الدولية على المصادقة على قانون التسوية حيث طلب من سفراء إسرائيل في العالم التشديد، في حديثهم مع دبلوماسيين أجانب وأعضاء برلمانات وصحافيين، على أن القانون سيتم فحصه من قبل المحكمة العليا، وأنه من الممكن أن يتم إلغاؤه[1]، في خطوة تهدف لامتصاص موجة الغضب والانتقادات ضد القانون.

[1] The Jerusalem Post, 10/2/2017, *in*:
http://www.jpost.com/Opinion/Netanyahu-looks-to-MFA-for-damage-control-following-international-disdain-over-Settlements-Law-481078

قانون تسوية أوضاع المستوطنات ٢٠١٧•

(نص القانون مترجماً عن العبرية)[١]

- **الهدف**

١- هدف هذا القانون هو تسوية أوضاع المستوطنات في يهودا والسامرة والتمكن من استمرار استقرارها وتطويرها.

- **توصيفات/ تعريفات**

٢- في هذا القانون-

"منطقة"- كما هو محدد في حالات الطوارئ (يهودا والسامرة- الفصل في القضايا والمساعدة القانونية)، ١٩٦٧[٢]، وكيفما مدد سريانها وعدلت صيغتها في القانون، من فترة لفترة؛

"صاحب الحقوق في الأراضي"- من أثبت بأنه مسجل كصاحب حق في الأراضي أو له الحق في أن يتم تسجيله كصاحب حق في الأراضي؛

"إجراءات التخطيط"- بما فيها إعطاء تراخيص البناء استناداً للخطط التي سيتم التصديق عليها؛ "موافقة الدولة"- صراحة أو ضمناً، مسبقاً أو بعد العمل، بما في ذلك المساعدة على وضع البنى التحتية، ومنح الحوافز، وإعداد الخطط، وإصدار منشورات مُعدة لتشجيع البناء أو التطوير أو المشاركة بالمال أو مشاركة عينية.

• تم قبوله في الكنيست بتاريخ ٦ شباط / فبراير ٢٠١٧، اقتراح القانون والكلام التوضيحي تم نشرهما في اقتراح القانون في الكنيست- ٦٧٢، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، صفحة ٤٤.

[١] **أعد هذه الترجمة أ. أحمد حمادة، راصد ومترجم لغة عبرية- مركز دراسات الشرق الأوسط، وحررها أ. حسن أحمد، أستاذ اللغة العبرية في الجامعة الأردنية.**

[٢] حزمة تعديلات ١٩٦٧، صفحة ٢٧٤١؛ كتاب القانون ١٩٦٨، صفحة ٢٠؛ ٢٠١١، صفحة ٤٧٦.

"المستوطنة" - وتشمل تأهيلها أو توسعتها، بما في ذلك البيوت السكنية التي فيها، والمنشآت، والمساحات الزراعية التي تُستخدم لمنفعتها، والمباني العامة، ووسائل الإنتاج، وكذلك الطرق المؤدية إليها، والبنية التحتية، والماء، والاتصالات، والكهرباء والصرف الصحي؛

"لجنة الاعتراضات" - وهي اللجنة التي تشكلت وفقاً للبند ١٠؛

"لجنة التقييم" - وهي اللجنة التي تشكلت وفقاً للبند ٩؛

"قانون الأراضي الأردني" - قانون الأراضي (الشراء للأغراض العامة)، رقم ٢ لعام ١٩٥٣، ووفقاً لتعديلاته في قرار يتعلق بقانون الأراضي (الشراء للأغراض العامة) (قرار رقم ٣٢١) (يهودا والسامرة)، ١٩٦٩[١]؛

"الدولة" - حكومة إسرائيل أو وزارة من وزارات الحكومة، أو السلطات الإقليمية، أو السلطة المحلية، أو المجلس الإقليمي في إسرائيل أو في منطقة ومؤسسة استيطانية؛

"مؤسسة استيطانية" - كما هو محدد في قانون المرشحين للاستيطان الزراعي، ٢١٩٥٣؛

"المفوض" - المفوض بأملاك الحكومة في منطقة يهودا والسامرة حسب القرار المتعلق بأملاك الحكومة؛

"أراضي تتطلب تسوية" - أراضي موجودة في منطقة حق استخدامها وامتلاكها، كلها أو جزء منها، ليس بيد سلطات الإقليم أو المفوض؛

"قرار متعلق بأملاك الحكومة" - قرار متعلق بأملاك الحكومة- (يهودا والسامرة) (رقم ٥٩)، ٣١٩٦٧؛

---

[١] حزمة إعلانات ١٩٦٩، صفحة ٦٤٤.

[٢] كتاب القانون ١٩٥٣، صفحة ١٢٦.

[٣] حزمة إعلانات ١٩٦٧، صفحة ١٦٢.

"سلطات الإقليم" - كل من يحمل صلاحيات سلطوية وفقاً للبند ٣ من الإعلان المتعلق بترتيبات الحكم والقانون (يهودا والسامرة) (رقم ٢)، ١١٩٦٧[١]، أو حسب أمر قضائي آخر يحل مكانه.

- **تسجيل الأراضي التي تحتاج إلى تنظيم أو تحديد حقوق استخدامها وملكيتها**

٣- إذا وجدت السلطات الإقليمية بأنه في الفترة التي سبقت يوم نشر هذا القانون تم، بحسن نية، بناء مستوطنة على أراض بحاجة إلى تسوية أو الحصول على موافقة الدولة لبنائها، تطبق التعليمات التالية على كل الأراضي التي تم عليها بناء تلك المستوطنة عشية صدور هذا القانون:

(١) أراضي ليس لها صاحب حق في الأراضي- يقوم المفوض بتسجيلها كأملاك حكومية، وفقاً للبند ٢ج للقرار المتعلق بأملاك الحكومة؛

(٢) (أ) الأراضي التي يوجد لها صاحب حق بملكيتها- تحدد سلطات الإقليم أحقية استخدام الأراضي والاحتفاظ بها وتنقلها إلى المفوض، في حال وجد بأن المبلغ الذي تم استثماره في البناء بالمستوطنة فاق، في وقت البناء، قيمة الأرض دون المستوطنة في ذلك الوقت؛

(ب) تحديد حق الاستخدام والاحتفاظ كما هو وارد في هذا الفقرة، سيتم، قدر الإمكان، وفقاً لتعليمات قانون الأراضي الأردني، ما دامت لا تتعارض مع تعاليم هذا القانون، وسوف تظل سارية المفعول حتى يتم الحسم السياسي بشأن مكانة المنطقة والمستوطنة التي فيها.

- **موعد تسجيل الأراضي أو منح حقوق استخدامها والاحتفاظ بها**

٤- (أ) يقوم المفوض بتسجيل الأراضي كأملاك حكومية وفقاً للبند ٣(١) خلال ١٢ شهراً من يوم نشر هذا القانون.

[١] حزمة إعلانات ١٩٦٧، صفحة ٣.

(ب) تحصل سلطات الإقليم على حق استخدام والاحتفاظ بالأراضي وفقاً للبند ٣(٢) خلال ٦ أشهر من يوم نشر هذا القانون.

- **تعيين الحقوق في الأراضي**

٥- خلال ٦٠ يوماً من يوم التسجيل أو منح الحق كما هو وارد في البند ٤، وحسب مقتضى الحال، يقوم المفوض بتعيين حقوق استخدام والاحتفاظ بالأراضي التي تم تسجيلها أو تلك التي تم منح الحقوق اللازمة فيها حسب الأصول، وذلك لغايات المستوطنات التي بُنيت على ذات الأراضي، بواسطة مؤسسة استيطانية.

- **استكمال إجراءات التخطيط**

٦- (أ) ستعمل الدولة على إكمال إجراءات التخطيط في الأراضي التي تم تسجيلها أو تلك التي تم منح الحقوق فيها حسب البند ٣، بأسرع ما يمكن.

(ب) إجراءات التخطيط في الأراضي الواردة في البند الفرعي (أ)، ستتم، بكل ما أمكن، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تسوية وضع البناء القائم.

- **تعليق الإجراءات وانتهائها**

٧- (أ) في حال وجدت سلطات الإقليم بأنه تنطبق على المستوطنة الشروط الموجودة في البند ٣، فإنه سيتم تعليق كل إجراءات فرض القانون والأوامر الإدارية، الموجودة من أجل ذات المستوطنة، وذلك حتى يتم استكمال إجراءات التخطيط حسب البند ٦، باستثناء الإجراءات والأوامر، التي تم منحها، كما ذكر، أوامر قضائية أو أحكام قضائية بشأن تطبيقها.

(ب) في حال استُكملت إجراءات التخطيط وفقاً للبند ٦، فإنه سيتم إنهاء كل إجراءات فرض القانون والأوامر الإدارية التي تم تعليقها حسب البند (أ).

(ج) تعليمات هذا البند لا تنطبق على المبنى الواجب هدمه من أجل منع الخطر عن حياة البشر.

- **التعويض**

٨- (أ) إذا منحت سلطات الإقليم حقوق الاستخدام والاحتفاظ بالأراضي وفقاً لتعليمات البند ٣(٢)، يحق لصاحب الحق في الأراضي الحصول على بدل استخدام عن كل سنتين بنسبة ١٢٥٪ من القيمة المناسبة لبدل الاستخدام حسب ما تُحدده لجنة التقييم وفقاً للبند ٩(ج) (تالياً- قيمتها المناسبة)، رسوم استخدام مخفضة لفترة ٢٠ عاماً كل مرة بنسبة ١٢٥٪ من قيمتها المناسبة، أو على أرض بديلة إن أمكن الأمر بظروف معينة، حسب اختياره.

(ب) إذا لم يختر صاحب الحق بالأراضي أحد بدائل التعويض وفقاً للبند (أ) حتى موعد تخصيص الحقوق في الأراضي وفقاً للبند ٥، يكون مستحقاً لبدل استخدام لمدة عامين بنسبة ١٢٥٪ من قيمتها المناسبة.

(ج) دفع التعويض حسب هذا البند يتم خلال ٣ أشهر من يوم تحديد القيمة المناسبة لرسوم الاستخدام وفقاً للبند ٩(ج)(٢).

(د) إذا ما تناهى لعلم المفوض بأن الأراضي التي تم تسجيلها كأملاك حكومية وفقاً للبند ٣(١) يوجد لها صاحب حق بالأرض، فإنه ينطبق عليها تعليمات البند ٣(٢) ويكون لصاحب الحق بالأراضي حق بالتعويض وفقاً لتعليمات هذا البند.

(ه) لا يوجد في تعليمات هذا البند والبندين ٩ و١٠، ما يوجب إعاقة الإجراءات في البنود ٣ إلى ٦.

- **لجنة التقييم**

٩- (أ) وزير العدل، وبالتشاور مع وزير الدفاع، يقوم بتشكيل لجنة تقييم لغايات تطبيق تعليمات هذا القانون، وهؤلاء هم أعضاؤها:

(١) ممثل يقوم بتعيينه وزير العدل من موظفي وزارته، ويكون رئيس اللجنة؛

(٢) ممثل يقوم بتعيينه وزير المالية من موظفي وزارته؛

(٣) ممثل عن سلطات الإقليم يقوم بتعينه وزير الدفاع.

(ب) يُقرر وزير العدل المسائل الإجرائية في لجنة التقييم.

(ج) (١) تُحدد لجنة التقييم نسبة القيمة المناسبة لرسوم الاستخدام أو الأرض البديلة التي يتم اقتراحها لصاحب الحق في الأراضي، حسبما يقتضي، وذلك بعد الاستماع إلى مطالب صاحب الحق في الأراضي- في حال كان لديه مطالب، وبعدما تقوم بدراسة كافة حيثيات الموضوع.

(٢) قرار لجنة التقييم وفقاً للفقرة (١)، يتم في غضون ٣ أشهر من يوم انتهاء الاستماع إلى مطالب صاحب الحق في الأراضي أو من اليوم الذي كان فيه يجب على صاحب الأراضي أن يُقدم مطالبه وفقا للترتيبات الاجرائية التي تم تحديدها في الفقرة الفرعية (ب).

- **لجنة الاعتراضات**

(١٠) (أ) وزير العدل، وبالتشاور مع وزير الدفاع، يقوم بتشكيل لجنة الاعتراضات لغايات تنفيذ تعليمات هذا القانون، وهؤلاء هم أعضاؤها:

(١) ممثل عن سلطات الإقليم، مؤهل لأن يكون قاضي في محكمة الصلح، ويقوم بتعيينه وزير العدل بموافقة وزير الدفاع، ويكون رئيس اللجنة؛

(٢) ممثل يقوم بتعيينه المخمّن الحكومي الرئيسي، ويكون من موظفي وزارته؛

(٣) مخمّن الأراضي الذي يكون اسمه في قائمة المخمنين الحاسمين وفقاً لتعليمات البند ٢٠٢ج لقانون التخطيط والبناء، ١٩٦٥[١]، ويقوم بتعيينه رئيس مجلس تخمين الأراضي.

(ب) يجوز لصاحب الحق في الأراضي الذي يرى نفسه متضرراً من قرارات لجنة التقييم وفقاً للبند ٩(ج)(١)، تقديم اعتراض إلى لجنة الاعتراضات على القرار.

(ج) يتم اتخاذ قرارات لجنة الاعتراضات بأغلبية آراء أعضاء اللجنة، إذا لم يكن هناك أغلبية على رأي واحد، فإن رأي رئيس اللجنة هو الحاسم.

[١] كتاب القانون ١٩٦٥، صفحة ٣٠٧.

(د) لا تكون لجنة الاعتراضات مرتبطة باجراءات الحكم وقواعد الإثباتات الدارجة في المحاكم، وستعمل بالطرق التي تراها أنسب وأكثر ملائمة، لاتخاذ قرار عادل وسريع يتعلق بالاعتراض.

(ه) لجنة الاعتراضات مخولة بالمصادقة على القرار الذي يتم اتخاذه من قبل لجنة التقييم، كله أو جزء منه، إلغائه أو تغييره، إعادة الموضوع للنقاش من جديد في لجنة التقييم أو اتخاذ قرار آخر بدلاً منه.

- **تعليمات انتقالية بموضوع المستوطنات المدرجة في الملحق**

١١- (أ) (١) في فترة ١٢ شهر من يوم نشر هذا القانون، فإنه يتم تعليق كل إجراءات فرض القانون والأوامر الإدارية القائمة بشأن الاستيطان في المستوطنات المدرجة في الملحق.

(٢) خلال الفترة المذكورة في الفقرة (١)، تُقرر سلطات الإقليم إذا ما كانت المستوطنات المدرجة في الملحق تستوفي الشروط الواردة في البند ٣.

(٣) إذا قررت سلطات الإقليم بأن المستوطنات المدرجة في الملحق تستوفي الشروط الواردة في البند ٣، فإنه ينطبق عليها تعليمات هذا القانون.

(٤) التعليمات الواردة في هذه الفقرة الفرعية لا تنطبق على-

(أ) إجراءات فرض القانون والأوامر الإدارية القائمة بخصوص موضوع الاستيطان في المستوطنات المدرجة في الملحق، والتي حصلت على أوامر قضائية أو أحكام قانونية بشأن تطبيقها؛

(ب) المبنى الذي من الضروري هدمه لإبعاد الخطر عن حياة البشر؛

(ب) وزير العدل، وبمصادقة لجنة الدستور والقضاء والقانون التابعة للكنيست، مخول بإضافة مستوطنات إلى الملحق، وفقاً لأمر.

- **الملحق (البند ١١)**

١. عفرا؛

٢. نتيف هآفوت؛

٣. عيلي؛

٤. كوخاف هشاحر؛

٥. متسابيه كراميم؛

٦. ألون موريه؛

٧. معاليه مخماس؛

٨. شيفي شومرون؛

٩. كدوميم؛

١٠. بسغوت؛

١١. بيت إيل؛

١٢. يتسهار؛

١٣. هار براخاه؛

١٤. موديعين عيليت؛

١٥. نوكديم؛

١٦. كوخاف يعكوف.

- رئيس الوزراء: بنيامين نتنياهو
- وزيرة العدل: أييلِت شاكيد
- رئيس الدولة: رؤوفين ريفلين
- رئيس الكنيست: يولي يوئيل أدلشتاين

الملف البيبلوغرافي

الاقتصاد الأردني ٢٠٠٠- ٢٠١٧

- المراجع العربية والإنجليزية
- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الاقتصاد الأردني ٢٠٠٠-٢٠١٧*

أولاً: المراجع العربية

١.الكتـــــب

١. الاستراتيجية الأولى للاستشارات، **الاقتصاد الأردني في عام ٢٠٠٥.** عمان: الاستراتيجية الأولى للاستشارات، ٢٠٠٦.

٢. بدران، إبراهيم، **قراءات في المسيرة الاقتصادية الوطنية.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٣. باشا، مازن، **التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية.** عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٤. داود، حسام، **المبادئ الحديثة في الاقتصاد الكلي مع الطبيق على الاقتصاد الأردني.** عمّان: دار داود، ٢٠٠٩.

٥. دائرة الإحصاءات العامة، **إحصاءات العمل في الأردن ٢٠٠٧-٢٠١١.** عمان: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣.

٦. الروسان، عاطف، والروابدة، عبد الرؤوف، **الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠١٠: دراسة تحليلية للأزمة وأثرها على الاقتصاد الأردني.** عمان: دار الروسان، ٢٠١٠.

٧. الشاعر، وهيب، **واقع الاقتصاد الأردني وآفاقه: الإطار السياسي والاجتماعي. عمان:** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧.

٨. الطراونة، يونس، **التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الأردن.** عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

---

* **إعداد أ. حمزة ياسين، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

٩. عبد الهادي، سامر، **التمويل الخارجي واثره على الفجوات الاقتصادية.** عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

١٠. العايد، يوسف، **الاستثمار في الأردن ٢٠١٠.** عمان: دار العايد، ٢٠٠٩.

١١. غرفة تجارة عمان، **مجموعة دراسات اقتصادية للعام ٢٠١١.** عمان: غرفة تجارة عمان، ٢٠١١.

١٢. قندح، عدلي، **السياسات الاقتصادية الأردنية: تحليل نقدي**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣.

١٣. المحاميد، خالد، الاقتصاد وسياسية الأردن الخارجية. عمان: جهينة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

١٤. محمد، مقداد، الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني. إربد: دار الكتاب، ٢٠٠١

١٥. مجموعة من المؤلفين، الآفاق المستقبلية للاقتصاد والتصنيع في الأردن. عمان: الآن ناشرون وموزعون، ٢٠١٧.

١٦. مؤتمر البحث العلمي في الأردن، **الفقر والبطالة واحتياجات سوق العمل.** عمان: البحث العلمي في الأردن، ٢٠٠٩.

١٧. موسى، فودة، التحرير المالي في الأردن ما بين النجاح والفشل. عمان: الدار العثمانية، ٢٠١١.

١٨. نزال، إبراهيم، **الإدارة المالية العامة والمالية الدولية.** عمان: الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

١٩. الوزني، خالد وآخرون، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة.** عمان: إسناد للاستشارات، ٢٠١٤.

٢. الرسائل الجامعية

١. أبو شاويش، رشا، "التأثيرات المتبادلة بين الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي في الأردن." رسالة جامعية (ماجستير في الاقتصاد)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٣.

٢. خليل، إسراء، "أثر التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (٢٠٠٤-٢٠١٤)." رسالة جامعية (ماجستير في التمويل)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٦.

٣. العساف، محمد، "أثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم الأساسي والتضخم العام: تحليل مقارن لحالة الأردن." رسالة جامعية (ماجستير في اقتصاد الأعمال)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٥.

٤. العلوان، برنس، "أثر التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي في الأردن." رسالة جامعية (ماجستير في اقتصاد أعمال)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٥.

٥. الفروخ، محمد، "المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من ١٩٩٠-٢٠١٠." رسالة جامعية (ماجستير في الاقتصاد)، جامعة آل البيت، ٢٠١١.

٦. القضاة، إبراهيم، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٧٩-٢٠١٠)." رسالة جامعية (ماجستير في اقتصاد)، الجامعة الأردنية، ٢٠١١.

٧. القضاة، عمر، "أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاستثمار في الأردن." رسالة جامعية (ماجستير في اقتصاد الأعمال)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٥.

٨. القضاة، ناصر، "أثر عبء الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن." رسالة جامعية (ماجستير في اقتصاد الأعمال)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٣.

٩. المحادين، مالك، "تأثير التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الأردن." رسالة جامعية (دكتوراة في اقتصاد الأعمال)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠.

٣. الدوريات والتقارير المنشورة

١. أبو حمور، محمد وآخرون، "واقع الاقتصاد الأردني ومآلاته ٢٠١٦/ ٢٠١٧." مجلة دراسات شرق أوسطية، مج. ٢٠، ع. ٧٨، ٢٠١٧.

٢. أبو ديه، فهمي، "قياس تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني." البنوك في الأردن، مج. ٢٩، ع. ٣، ٢٠١٠.

٣. البنك المركزي الأردني، " تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن." البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٧.

٤. الرواحنة، حبيب والزيود، حسين، "ديناميكية التضخم في الأردن: دراسة قياسية (٢٠٠٠-٢٠١٠)." المجلة العربية للإدارة، مج. ٣٤، ع. ٢، ٢٠١٤.

٥. زريقات، زياد وآخرون، "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠ – ٢٠٠٩)." المجلة العربية للإدارة، مج. ٣٥، ع. ١، ٢٠١٥.

٦. سنقرط، سامر، "تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني." البنوك في الأردن، مج. ٢٧، ع. ٩، ٢٠٠٨.

٧. سالم، غادة، "المرأة وسوق العمل في الأردن." العمل، ع. ١٠٨-١٠٩، ٢٠٠٥.

٨. السرياني، محمد، "البطالة في الأردن." مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، مج. ١، ع. ١، ٢٠٠٩.

٩. السواعي، خالد، "معوقات النمو الاقتصادي في الأردن." الإدارة العامة، مج. ٥٢، ع. ٢، ٢٠١٢.

١٠. سعد، عدنان، "السياسة المالية الإنسيابية وأثرها في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠١١)." مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج. ٢٢، ع. ٢، ٢٠١٤.

١١. شرف، فارس، "الاقتصاد الأردني قادر على مواجهة التحديات." البنوك في الأردن، ع. ٨، ٢٠١١.

١٢. شطناوي، ميس، وملاوي، أحمد، "أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية ١٩٨٠ – ٢٠١٠. مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. ٣١، ع. ١، ٢٠١٦.

١٣. شحاتيت، محمد وآخرون، "أثر نشاط سوق عمان المالي على الاستثمار في الأردن." دراسات: العلوم الإدارية، مج. ٤١، ع. ١.

١٤. صيام، أحمد، "أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني." مجلة دراسات شرق أوسطية، مج. ١٨، ع. ٦٧، ٢٠١٤.

١٥. صيام، أحمد، "حقيقة مناخ الاستثمار في الأردن." المستقبل الاقتصادي، مج. ١، ع. ٦، ٢٠٠٤.

١٦. صحراوي، جميلة والطراونة، سعيد، "أثر السوق المالي والجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي:حالة الأردن ١٩٧٩-٢٠٠٩." مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعي، مج. ٢٨، ع. ٢، ٢٠١٣.

١٧. عياصرة، ثائر، "تحليل الهيكل الاقتصادي إستناداً إلى تغير العمالة القطاعية في الاقتصاد الأردني خلال فترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)." دارسات: العلوم الإدارية، مج. ٤٠، ع. ٢، ٢٠١٣.

١٨. عوض، طالب والمحادين، مالك، "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن." دراسات: العلوم الإدارية، مج. ٣٨، ع. ٢، ٢٠١١.

١٩. العضايلة، راضي وآخرون، "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (١٩٨٠-٢٠١٢)" دراسات: العلوم الإدارية، مج. ٤٢، ع. ٢، ٢٠١٥.

٢٠. الغريب، ماهر، "الاستثمار الأجنبي في الأردن ... إلى أين؟" مجلة دراسات شرق أوسطية، مج. ٢٠، ع. ٧٥، ٢٠١٦.

٢١. غرفة الصناعة الأردن، "نشرة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني." مركز الدراسات الاقتصادية الصناعية، ٢٠١٢.

٢٢. فرانسيس، ألكساندرا، "أزمة اللاجئين في الأردن"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥.

٢٣. قندح، عدلي، "الدين العام في الأردن." البنوك في الاردن، ع. ٨، ٢٠١١.

٢٤. قندح، عدلي، "الدين العام الخارجي في الأردن." البنوك في الأردن، مج. ٣٢، ع. ٤-٥، ٢٠١٣.

٢٥. كرمول، أكرم، "الاستثمار في الأردن: الواقع والتطلعات." مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج. ١٩، ع. ٣-٤، ٢٠١١.

٢٦. ملاوي، أحمد والمنسي، مرام، "أثر العولمة الاقتصادية على إنتاجية العمل في الأردن." دراسات: العلوم الإدارية، مج. ٤٢، ع. ٢، ٢٠١٥.

٢٧. ملاوي، أحمد والعمري، ابراهيم، "أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن." مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. ٣٠، ع. ١، ٢٠١٥.

٢٨. المومني، رياض والهزيم، نفل، "تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الأردن." أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. ٢٧، ع. ١ب، ٢٠١١.

٢٩. مشعل، أحمد ومشعل، زكية، "القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي: بينة إضافية." دراسات: العلوم الإدارية، مج. ٣٩، ع. ١، ٢٠١٢.

٣٠. المساعيد، سليمان، "أثر الاتفاقيات التجارية الأردنية– الأمريكية على نمو الاقتصاد الأردني: دراسة اقتصادية." المجلة العربية للعلوم الإدارية، مج. ١٥، ع. ١، ٢٠٠٨.

٣١. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، "التقرير الاقتصادي والاجتماعي." المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٢.

٣٢. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، "التقرير السنوي." المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٢.

٣٣. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الأردني." المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٥.

٣٤. المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، "الأثر الاقتصادي للاجئين السوريين على الأردن"، ٢٠١٥.

٣٥. مركز هوية للتنمية البشرية، "اللاجؤون السوريون في الأردن"، ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. BOOKS

- Assaad, Ragui, **The Jordanian Labour Market in the New Millennium.** Oxford: Oxford University Press, 2014.
- Alkhasawneh, Raed, **The Taylor and Inflation Targeting, A Case Study of Jordan: Monetary Policy in Jordan.** Germany: VDM Publishing House Ltd., 2010.
- Ben, Connable, **From negative to positive stability : how the Syrian refugee crisis can improve Jordan's outlook.** Calif: Rand Corporation, 2015
- El-Anis, Imad, **Jordan and the United States : the political economy of trade and economic reform in the Middle East**. London; New York: Tauris Academic Studies, 2011.
- Feraboli, Omar, **The EU-Jordan Free Trade Agreement**. VDM Verlag Dr. Müller, 2007.

- Hassan, Fareed, **Jordan: Supporting Stable Development in a Challenging Region**. Washington: World Bank Publications, 2004.
- International Business Publications, **Jordan Economic and Development Strategy Handbook.** Washington, Jordan: International Business Publications, 2015.
- Khade, Bichara, & Badran, Adnan, **The Economic Development of Jordan.** New York: Routledge, 2014.
- Kandeel, Amal, **Jordan's Struggle for Survival: War in The Middle East and Arab Economics Underdevelopment.** London: Pluto Press, 2008.
- Oxford Business Group, **Jordan 2006-2016 (The Report).** Oxford: Oxford Business Group, 2016.
- OECD, **OCED Investment Policy Reviews: Jordan 2013.** Paris : Organization for Economic Cooperation & Development, 2013.
- Tobin, Sarah, **Everyday Piety: Islam and Economy in Jordan.** New York: Cornell University Press, 2016.
- Tell, Tariq, **The Social and Economic Origins of Monarchy in Jordan.** Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013.
- USA International Business Publications, **Jordan Recent Economic and Political Development Yearbook.** Washington: International Business Publications, 2009.
- USA International Business Publications, **Jordan Privatization Programs and Regulations Handbook.** Washington: International Business Publications, 2009.
- USA International Business Publications, **Jordan Investment and Business Guide.** Washington: International Business Publications, 2009.
- USA International Business Publications, **Us-Jordan Free Trade Agreement Handbook.** Washington: International Business Publications, 2009.

- USA International Business Publications, **Jordan Investment and Business Profile.** Washington: International Business Publications, 2015.
- USA International Business Publications, **Jordan Investment, Trade Strategy and Agreements Handbook**. Washington: International Business Publications, 2015.
- World Trade Organization, **Trade Policy Review – Jordan: 2015.** Geneva: World Trade Organization, 2016.

2. JOURNAL ARTICLES AND REPORTS

- Al-Fawwaz, Torki, & Al-sawai'e, Khaled, "Output, Money, and Prices: The Case of Jordan" International Business Research, Vol. 5, No. 12, 2012.
- Al-Saraireh, Shadi, "The Relationship between Unemployment Rate in Jordan with Rates of Foreign Labor Force, Government Expenditure, and Economic Growth." International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 3, 2014.
- Al-Habees, Mohmoud & Abu Rumman, Mohammed, "The Relationship Between Unemployment and Economic Growth in Jordan and Some Arab Countries."
- Al-Jarrah, Idries & others, "Evaluating the Impact of Financial Development on Economic Growth in Jordan." International Research Journal of Finance and Economics, No. 94, 2012.
- Alnsour, Jamal, "Managing urban growth in the city of Amman, Jordan." Cities, Vol. 50, 2016. World Applied Sciences Journal, Vol. 15, No. 5, 2012.
- Abu Shihab, Ruba & others, "The Causal Relationship between Exports and Economic Growth in Jordan." International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 3, 2014.
- Abual-foul, Bassam, "Testing the Export-led Growth Hypothesis: evidence from Jordan." Applied Economic Letters, Vol. 11, No. 6, 2004.

- Assaf, Ahmad & others, "The Impact of The Financial Stock Market Changes on The Variation of Real Estate Market Prices in Jordan." International Journal of Business and Management Review, Vol. 2, No. 3, 2014.
- Abdelrahim, Khalil, "Economic Impact of Energy Subsidy and Subsidy Reform Measures: New Evidence from Jordan." International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 4, 2014.
- DeBartolo, David, & Saif, Ibrahim, "The Iraq Wars Impact on Growth & Inflation in Jordan", Center for Strategic Studies, University of Jordan, Jordan,2007.
- Hakim, Lean & others, "Jordan economic monitor – Fall 2016." The World Bank, 2014.
- Hrayshat, E., "Analysis of Renewable Energy situation in Jordan." Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, Vol 3, No. 1, 2007.
- Independent Evaluation Office, "The International Monetary Fund and Jordan." International Monetary Fund, 2004.
- Jaradat, Mahmoud, "Relationship and Causality Between Interest Rate and Inflation Rate." Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 6, No. 4, 2014.
- Jaradat, Mahmoud, "An Econometric Analysis of the Determinants of Inflation in Jordan." Middle Eastern Finance and Economics, No. 15, 2011.
- Khan, Mohsin, The Economic Consequences of the Arab Spring (2014), Atlantic Council, United States.
- Kanaan, Taher & others, "Political economy of cost-sharing in higher education: The case of Jordan." Prospects, Vol. 41, No. 1, 2011.
- Malik, Adeel & Awadallah, Bassem, "The economics of the Arab Spring. Center for the Study of African Economies." 2011.

- Mishal, Zakia, "Financial Development and Economic Growth: Evidence From Jordan Economy." The Journal of Business and Economic Studies, Vol. 17, No. 2, 2011.
- Masetti, Oliver, and others, Two Years of Arab Spring , Deutsche Bank Research, 2013.
- Saif, Ibrahim & DeBartolo, David, The Iraq War's Impact on Growth and Inflation in Jordan. Center for Strategic Studies University, 2007.
- Sweidan, Osama, "The Effect of Exchange Rate on Exports and Imports: The Case of Jordan." The International Trade Journal, 2013.
- Saidam, M. , "The General Performance of the Jordanian Foreign Trade in 2011", Studies and Training Administration. Studies Unit and International Conventions. Amman Chamber of Commerce, 2012.
- Shalan, M., "The Prominent Developments in The Foreign Trade of Jordan during the period (2000-2010)." Economic and Social Council, 2011.
- Shalan, M., "Jordanian Foreign Trade Developments and Their Impact on the National Economy", Economic and Social Council, 2011.
- Warrad, Talib, & Abdelhadi, Samer, "The Foreign Trade Performance and Economic Growth: Empirical Evidence from Jordan." University of Petra, 2013.

ثالثاً: أحدث الإصدارات

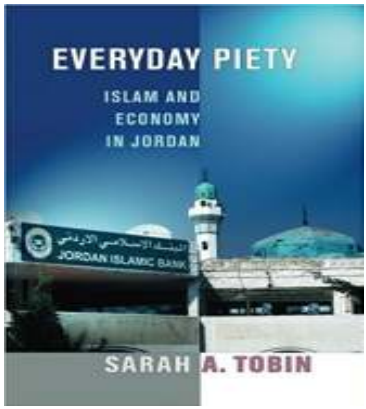

Tobin, Sarah, **Everyday Piety: Islam and Economy in Jordan.** New York: Cornell University Press, 2016.

Kinch, Oxford Business Group, **Jordan 2016 (The Report)**. Oxford: Oxford Business Group, 2016.

World Trade Organization (WTO), **Trade Policy Review 2015: Jordan**, World Trade Organization, Apr 28, 2016 - Business & Economics.

مجموعة من المؤلفين، **الآفاق المستقبلية للاقتصاد والتصنيع في الأردن**. عمان: الآن ناشرون وموزعون، ٢٠١٧.

الملخصات العربية

لقسم اللغة الإنجليزية

تقرير

مراجعة

دراسة تحليلية للسياسة الغربية تجاه سوريا

مروان الأسمر*

بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة في سوريا، أصدر تشاتام هاوس وهو المعهد الملكي للشؤون الدولية ومقره لندن تقريراً جديداً في شهر آذار/ مارس بعنون "السياسة الغربية تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة"، وهو من تأليف فريق من الكتّاب المتخصصين في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ودُكر فيه بأن على صناع السياسة في الغرب التفكير في حلول بعيدة الأمد لأجل تحقيق حكم مستقر وناجح في سوريا.

وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي على الدول الغربية ردم الهوة بين الأقوال والأفعال حسب رؤية تنظم خطواتها. ولا يعني هذا بالضرورة استخدام الوسائل العسكرية بل بذل الجهود السياسية والدبلوماسية وتقديم الحوافز وتحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه المراجعة عبارة عن تلخيص لكامل التقرير الذي ينتقد أحياناً السياسة الغربية، بالإضافة على إسهابه في بيان وضع الصراع الذي اندلع في سوريا في شهر شباط/ فبراير عام ٢٠١١.

وتشير المراجعة إلى ما ذكره التقرير عن غياب الإرادة السياسية لدى القوى الغربية من خلال عدم وجود رؤية استراتيجية وعدم القدرة على تبني حلول طويلة الأمد على المستويين المجتمعي والوطني عن طريق تدابير من القمة إلى القاعدة أو من القاعدة إلى القمة ووضع معايير لبناء نقطة انطلاق لتطوير السياسات، فعلى الغرب أن يسعى إلى وضع استراتيجية أكثر فاعلية للتعامل مع الصراع في سوريا.

ويتحدث المعهد صراحة عن تعقيدات هذا الصراع الذي تحول إلى "حروب

---

* **باحث سياسي أردني، له باع طويل في الصحافة الناطقة بالإنجليزية ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.**

متعددة" بدخول أطراف عديدة وظهور تنظيم داعش وغيرها من الجماعات المتطرفة التي تقاتل ضمن الأوساط المدنية. ولكنه ذكر بأن الغرب لم يعد قادراً على حصر سياساته بمحاربة الإرهاب، بل عليه تجاوز ذلك من خلال التسوية السياسية وإدخال لاعبين خارجيين مثل إيران وروسيا اللتين تنخرطان انخراطاً مباشراً في الصراع، ومثل تركيا وبعض الدول العربية الأخرى.

Russia was not bogged down in the Syrian quagmire as the Americans hoped it would, but "calculated" the "potential rewards" and limited "the options open for the US to respond forcibly", "undermine the moderate opposition and change the overall narrative of the conflict."

Russian intervention to strike against groups determined to be terrorists targets changed "the lexicon" of what "constituted moderate or extremist groups. It gave it a license to attack opposition forces of whatever kind and those backed by the US

Above all "Russia demonstrated a level of commitment" which the US and EU states, "could not match" and it allowed the Syrian regime to "remain intransigent in international peace talks in Geneva and once again talk about retaking every inch of Syria".

The final blow to what is seen as the "marginalization" of the West was the final re-taking of eastern Aleppo by regime forces at the end of 2016. The ineffectiveness of western countries at the UN to reach a ceasefire deal with Russia on the besieged city was a damming blow and secured the dominance of Moscow.

"If events in Aleppo cemented Russia's role as the main external actor in the Syrian conflict, they also resulted in Turkey replacing the US as the key interlocutor with Russia. Turkey realigned its priorities in 2016 to focus on countering Kurdish attempts at self-governance, thus moderating the ambitions to unseat Assad." Turkey became the actor "that negotiated an evacuation deal in eastern Aleppo, and that concluded a ceasefire agreement on 20 December [2016] after the recapture of the city was complete."

This resulted in the hosting of direct talks between the rebels and the regime in Astana, Kazakhstan on January 2017 were "the US, its western allies and the UN were not given official roles [but] only as observers."

The Chatham report is clearly a comprehensive analysis on the Syria crisis. It is not supposed to be a "damning" criticism of western policies on the Syrian conflict, but as "pointers" and "indicators" of the Syrian conflict and where the West went wrong and what is needed for them to re-take the initiative.

fighters and…..export[ed] terrorism…[to] the Tunisian resort beach of Sousse…[and] Paris [and where] in 2015 [it] led western states to view ISIS as their pre-eminent security threat…"

The debate in the West now focused on ISIS rather than the political transition in Syria where it now looked as if the "international coalition" were targeting Daesh but "not to protect civilians in opposition-held areas from the regime's barrel-bomb attacks." This created a "deep sense of betrayal among many within the Syrian opposition", as the "ISIS-first approach communicated the prioritization of a military solution," confined to military operations of airstrikes" rather drawing up a "comprehensive strategy that would take into account the political and social dimensions of the crisis and address grievances between Syrians."

The Russian intervention on the side of the Damascus regime in September 2015 took everyone by surprise, foremost the western countries that were "caught off guard" . "…The intervention marked the rise of Russia as the foreign actor with the most clout in the conflict as Moscow capitalized on the West's dwindling interest and involvement in Syria."

Western leaders came to see Russian president Vladimir Putin as "unpredictable", "hostile", made "bold political moves" and kept western policy-makers "guessing [of] what he wanted to achieve in Syria." But his decision to intervene was motivated by the fact the Syrian regime forces were under pressure and losing territory, US policy appeared weak and Russia wanted to get out of its international isolation over the Crimea annexation.

Russia's "intervention changed the balance of power between regime and opposition forces…and gave [it] an indisputable advantage over the US in influencing events on the ground…" Putin "calculated the US would have no direct military or political response to his country's intervention" and would secure Russia's place in the region, in terms of ports and airbases, would stop Turkey or the US from imposing a no-fly-zone over the area and "would guarantee the failure of efforts to achieve western-imposed regime change..."

security. Bassma Kodmani, one of the authors of the report and Felix Legrand, argued this was especially the case when the group stops providing the basic needs of his fighters. "They end up abandoning [the group] to join better endowed units, which to date, have invariably been made more radical.." In general the report stated Jihadist groups were better organized and more effective, and provided better benefits for the families of fighters in the case of their disability or death.

The report also focused on the emergence of ISIS and what become known as the West "ISIS first" strategy. But it argued these extremists groups including Daesh, sprouting because the West had a "lack of a comprehensive strategy" in dealing with them. ISIS came on the scene in April 2013 and declared its "caliphate" in Riqqa in June 2014. The West became alarmed and adopted "'an ISIS first' policy imperative".

But that was easier said than done as ISIS had already stretched and controlled swathes of territory, right up to Mosul in Iraq which it controlled since 2014. It is only now it is slowly being driven out of the territory. ISIS was used by many external actors, such as Russia, Iran and Turkey all of which used their presence in Syria for their own purposes. The group was also becoming useful at times for the Syrian regime against other extremist groups like Al Jabhat Fateh Al Sham and more so against the FSA.

After their advance in Syria, establishing the caliphate, controlling Mosul and "beheading of two American hostages", the West "came to adopt a counter-terrorism narrative." The report added this effectively meant, western powers "inadvertently aligned their own 'counterterrorism' narrative with that of the regime". Now, the US and western powers "paid less attention to the Syrian political process". For they saw ISIS as a great threat to its interest in Iraq, particularly to the "Kurdistan Government (KRG)….spurr[ing] Washington to create a US-led international 'anti-ISIL' coalition…in August 2014."

The Chatham House report added "the focus on counterterrorism became even stronger as ISIS increased its recruitment of foreign

There was a limited program to "train and equip" by the CIA but this was only for "selected" groups. The report stated the US still believed there was still a need of "empowering [the] opposition [groups just] sufficiently to put pressure on the Assad regime without overthrowing it but bringing "the belligerents to the negotiating table."

On the other hand, the report further added the Americans didn't pay attention to how the FSA behaved, how they handled their resources and dealt with resources. Some FSA officers engaged in "profiteering and warlordism" causing a rift with the local population.

Obama's "red line" was not carried out. The US didn't intervene when there was a chemical attack on the Ghouta neighborhood in Damascus. An international deal was reached with Moscow for the Syrian regime to give up its chemical weapons.

Obama wanted to avoid military intervention because he feared this would lead to the collapse of the state and benefit groups like Al Qaeda as happened elsewhere in the Middle East, like in Libya after the fall of Moammar Gaddafi. "He was unconvinced that either the political opposition or armed opposition could provide a viable alternative to Assad." The report stated the US administration at the time was pursuing a nuclear deal with Iran and it eared hitting Syria would put an end to it.

This "emboldened" the regime to further crackdown on opposition groups. It now had the active support of Iranians and Hizbollah, paying lip service to negotiations but unwilling to move on the Geneva peace-talks in January 2014. Meanwhile the failure of the US to strike frustrated the opposition and boosted the radicals "whose anti-western narrative now seemed vindicated," and "emboldening jihadists".

Despite the US and the West inability to act, it "eclipsed support for the FSA; they in turn adopted "a religious image to attract funding…and some of [their] fighters defected to better equipped Islamists rivals."

With a religious and sectarian image invoked, there developed an element of greater "fluidity". Fighters started going from one group to another, especially those which provided them better pay and greater

preferring.. to engage with the political opposition and wait for the regime to collapse."

There was the formation of the Syrian National Council in October 2011 "but it was distanced from events on the ground formed of exiles, intellectuals and secular dissidents…it had no genuine political constituency… and geographically detached…and initially called for civil disobedience."

At the end of that year onwards, there was the formation of other groups that included Ahrar Al Sham, Jabhat Al Nusra (Al Qaeda-affiliated) and later became Jabhat Fateh Al Sham as well as other Islamist and what are called Salafi-Jihadist groups as well as latter ISIS. At that time, foreign fighters started arriving in the country.

The report of the Royal Institute of International Affairs said at that time money and funds started coming from Gulf. It was a "chaotic influx of money" from regional powers and from private donors in the Gulf and the Syrian diaspora.

The regime acted with more violence after the Syrian National Security Headquarters was bombed and the Defense Minister and his deputy were killed. The report stated it was at that time Iranian influence "through Hizbollah began to increase, yet the "US stepped back leaving Saudi Arabia and Qatar to take the lead in diplomatic efforts." But it can be inferred there was a kind of muddled thinking because the two Arab states had sought to use the Arab League initiative of 2011 to force the West to intervene.

At the same time, US and western powers felt they had to move because they also came to realize the local powers couldn't agree on solving the issue. "But [as well] caution continued to underpin US policy in Syria" as Obama rejected the CIA plan [and that of] Hilary Clinton - who was then Undersecretary of State - of arming rebels extensively, fearing it would fall in the hands of extremists.

Although in November 2012 there was the establishment of a broader National Coalition for Syrian Revolution and Opposition Forces, there was "no major changes in western policies…"

The Chatham authors stated that in their examination of the six "inflection points" they want to point to the significant shortcomings of western countries in their handling of the crisis over the past six years, adding they want to put forward lessons learned for a more effective western policy towards the conflict.

In July 2012 the International Committee of the Red Cross labeled Syria "to be in a state of civil war" in spite of the fact many western leaders, the White House and regional leaders including Turkey, Saudi Arabia and Qatar, thought the days of the Baath regime were numbered and started supplying opposition groups with weapons. The latter states were emboldened by the Obama statement in August 2012 for Assad to "step down".

Sanctions by the US and the European Community "pushed the regime closer to Russia and Iran. The Chatham report stated that the sanctions diminished the influence of the West and "increased the leverage of Iran and Russia over the [Baath] regime."

At first the US acted "cooly" preferring to get a negotiated settlement through a regional plan via Saudi Arabia and Qatar which sought pressure applied from Arab League. It was argued all "misunderstood" the regime in Syria.

Meanwhile opposition to the regime "never" materialized significantly before 2012; the Arab Spring protests were initially lead by "people peacefully going to the streets"; the opposition was not a "monolith", "taking-up-of-arms" was "uncoordinated process", not a "cohesive political, or later, military force."

The regime cracked down violently on groups such as the Free Syrian Army which was established from defected soldiers under Col. Riyadh Al Assad and others in July 2011 in protest at what the regime was doing. However, the FSA remained weak, "a patchwork of forces" focusing on local security.

Colonel Assad didn't have the ability to "command and control" and "the US and its allies were hesitant to fund [the FSA]…they didn't know how to respond [to] the evolution of a peaceful movement into an armed conflict in such a geopolitically complex environment,

and its allies", "Jabhat Tahrir al Sham's new umbrella organization" and the ISIS.

The report also argued "any political settlement will have to take into account the future of armed groups. The West has to give "more support to the Free Syrian Army" as "the [now] ineffective support to the [FSA]" has strengthened the extremist groups and presented themselves to local people "as more efficient" and "better-resourced" against the regime. Because of this, Jabhat Fateh Al Sham was able to "assimilate other groups."

The "FSA needs western funding in order to be effective against extremist groups," and the "West [should] not give it [FSA], a false impression about its level of commitment to supporting this goal [of defending territory from the advances of the regime and to fight extremist groups].

Having laid out the parameters, the report focuses on what it calls "six inflection points" in the conflict. The authors suggest these are "defining factors in the trajectory of the war" that are crucial to understanding the current political and security complexities and hence "the policy options now available to western governments and other actors for ending hostilities, restoring stability and to begin…to rebuild institutions and infrastructure…to reaching and implement a sustainable political settlement."

The six inflections points basically provide greater in-depth to what has been talked about in the previous section but are made more chronologically and systematically in dealing with how the conflict developed and has become more complex and interlaced over the past six years.

The authors focused on: 1) Initial transition from peaceful protests in 2011 to war; 2) Obama's administration limited response in 2013 to the Syrian regime's crossing the 'red line' on the use of chemical weapons; 3) growth of radical groups and declining effectiveness of more moderate rebel groups; 4) emergence of ISIS, and of the West's resultant 'ISIS first' strategy; 5) Russia's military campaign from September 2015; and 6) the regime's recapture of eastern Aleppo in late 2016.

now needed are "policies that tackle issues on "broader structures to make governance and economic development solutions sustainable in the future…" and "working through an approach that combines top-down and bottom-up measures with a "buy-in of local stakeholders".

Western countries should push for local councils and civil society institutions to be "represented in discussions about Syria's future…" and "the western policy community must also make an effort to give a platform to these voices, and not limit information and analysis on Syria to those in the diaspora."

Another issue is the "question over the future of the Syrian Kurds" and which it can't be deferred much longer", providing an in-depth analysis of their situation, make-up in Syrian society in the north of the country and what that implies for "local-identity politics" sectarian and politics, stand of the Kurdistan Democratic Union Party (PYD), their militias and the role they are playing against ISIS. For this they are being supported by the United States which is infuriating Turkey because it doesn't support them as its fighting its own Kurdistan Workers Party. The problem is far-reaching and more complex for the PYD is also in conflict with the Kurdistan Regional Government in Iraq and which only supports the Kurdish National Council in Syria that is anti-PYD.

But the PYD is a strong force fighting ISIS and wants autonomy in the north and it is tolerated by Assad because "it serves the regime's interests," a sort of "marriage of convenience" but it is difficult to see how long this will last. Maybe, as long as they are fighting ISIS who are straddled in Raqqa, the self-made ISIS capital. This is because if they do chase away the extreme group, their call for autonomy will vanish because Assad will no longer feel obliged to grant their wishes which is what Turkey wants.

One of the other parameters the West needs to consider is the fact "there will be no clear end to the fighting and displacement of people will continue" as 'it is [also] likely the Syrian conflict will have clearly no identifiable end" and that despite a political agreement, it will not stop the "flow of refugees". Such an accord will not involve "the PYD

in which new elites and warlords wield power and influence alongside and in competition - elements from the existing regime - is no recipe for stability."

The West should move forward now and seek to "design a post-settlement reconstruction and reconciliation strategies not "predicted on the assumption" Russia and Iran will continue to be on the same side but that there existing differences can "open up opportunities for exploring potential political transition scenarios in Syria."

The West needs to understand as well is their "strategic objectives needs to be consistent with the level of commitment to achieving them." And as such, western countries must avoid "repeating [the] persistent mistake of being vague about the endgame in Syria and failing to match rhetoric with action" as seen when there were calls for Bashar Al-Assad to step down but such utterances were "never backed by adequate diplomatic or military pressure, and the West's credibility suffered as a result."

This allowed Russia to present itself as the leading external player in Syria and allowed the extremist groups to "exploit the West's lack of coherence" as US president Barack Obama in 2014 was "more afraid of the fall of the dictator [Assad] it publicly opposed than the defeat of the rebels to which it provided support."

The Chatham House writers added whilst the West provided humanitarian support, these were not always forthcoming because of the logistical ground situation and when these stopped the extremist groups "would come in and fill the gap" and "exploited the situation by "presenting themselves to local communities as alternative providers of services, security or funding…contributing to the rise of Jabhat Fateh Al Sham…….both in Idlib and elsewhere."

Therefore "designing on-the-ground initiatives with long-term objectives will act as a preventative measure [and] will mitigate against the opportunism of such groups in the future."

These initiatives should aim to support "governance structures and economic development" and whilst support has been given by the West, it has been "on a micro-level" to "local councils" and what is

The report suggested up till the time of publication "…one of the key mistakes of western policy-makers…has been to misinterpret the crisis" as they "fram[ed] the issues too narrowly," and that "a more flexible and multi-dimensional view is needed."

Of these is to establish parameters for a more effective western policy on Syria to fight extremist groups such as ISIS and Jabhat Fateh Al Sham because of the threat they continue to pose for the "country's stability". For extremist groups to be countered, the West needs to be "involved in addressing [the] wider issues than…military capabilities alone," and thus there is "an urgent need for a political component in the West's strategy to overcome these groups…", adding without such an agreement, "tactical measures to fight extremism [in Syria] will not be sufficient."

There must be "fresh western thinking on Syria" to understand the cut-throat issues in the country such as the fact that the "Syrian conflict is both fueling and being fueled by regional conflicts" including in Iraq, Yemen, Israel and the Palestinian territories, and Turkey which has its own Kurdish question that overlaps the territories of Syria, Iraq and possibly Iran.

The report of the Royal Institute of International Affairs warned the "first step for the West [is] to acknowledge that the Middle East has become multi-polar. Countries such as Saudi Arabia and Egypt are no longer as amenable to western influence as they were in the past decades [as]…the unilateral ability of the US to project power in the region has diminished".

The West has to realize that a post-settlement will reflect a fragmented country and differences among the regime's backers….and "civil institutions and bureaucracy" are likely to be in a "degraded" state in the event of any post-settlement and the backers of the regime, Russia and Iran are likely to support groups and objectives in Syria that are likely to be very different.

It draws up a complicated picture where the state and society that we once knew existed in the pre-2011 period is not likely to be reproduced and a "post-settlement…will likely be an atomized version

of extremist groups, and hence there must be a political agreement to fight extremist groups, that "tactical measures to fighting them will fail", and there must be an alignment of "top-down and bottom-up measures as no national solution in Syria can be implemented without the buy-in of local communities." It argues "a successful western strategy must balance national-level policies with local level priorities and concerns in order to cultivate the support of local communities."

The Chatham report started with an introduction of how the protests of February 2011, as part of the waves of uprisings sweeping the Arab world at the time, changed dramatically in the next six years, developing into "multiple wars" and involving many "internal and external actors, emergence of ISIS and other extremist groups which subsequently meant the "West reframing the crisis in terms of counterterrorism.

The report pointed out however, this characterization is two limited and the "escalation of hostilities in Syria goes beyond" terrorism "because of the conflict's complex dynamics" which the authors said continued to "present challenges for western policy."

The paper provided a rich background to the start of the conflict in Syria and then dwells on "lessons" for an effective fight against terrorism in that country and of the chances of reaching a a political settlement to end the conflict.

The writers of the report pointed out it they do not offer "a comprehensive or prescriptive set of policy recommendations" but focuses on "parameters to form a baseline for policy development as the West seeks to craft a more effective strategy" of dealing with the Syrian conflict.

These parameters are underlined by what are called "six inflection points" which are "key developments that contributed to the current military-political balance in Syria…" What is needed is to provide "rationale", "context" and "background" for "improving western policy effectiveness and detailed analysis of the conflict's complexities and dynamics" and of the "evolving composition, alignment, tactics and/or priorities of the principle actors".

Review-article

A critique of Western policy towards Syria *

The on-going Syrian conflict, now in its 6th years has become the most intractable for Arab, international and western policy-makers. It is has developed into a complex international issues, with no end insight but morass and further complications. Global powers, great powers and regional states all have become inextricably-linked in the bloody embroilment that has so far resulted in the death of between 300,000 and 500,000, 6 million internally displaced and 5 million turned into refugees seeking the safety of surrounding countries. Syria has long become a global conflict that has inched to more violence as each year passed since 2011.

In its latest publications (March 2017) titled ***Western Policy Towards Syria: Applying Lessons Learned by the Royal Institute of International Affairs in Chatham House,*** London, the report authors[1] direct their analysis at western policy-makers. They state there is "no recipe for stability in Syria", "no straight answers", and believe "short-term approaches" might "bring more risks than opportunities".

In its summary, the report of the Middle East and North Africa Programme in Chatham House pointed out the West must consider long-term solutions to stable and effective governance in Syria. Western states must be "realistic" and the report pointed out that "since 2011, western policy towards Syria has been undermined by a wide gap between rhetoric and action, poor communications with allies and a lack of vision."

The report maintained that western policy has been beset by an "absence of strategic vision" and "no political will" and led to the rise

---

* ***Prepared by Dr. Marwan Asmar,*** *a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the UK.*

[1] *Lina Khatib, Tim Eaton, Haid Haid, Ibrahim Hamdi, Bassama Kodmani, Christopher Phillips, Neil Quilliam and Lina Sinjab.*

English Section

development as the West must seek to craft a more effective strategy in dealing with the Syrian conflict.

The Chatham makes no bones about the complexity of the conflict that developed into "multiple wars" warring parties, emergence of ISIS and other extreme groups fighting amidst civilian conurbations. But they stated also the West can no longer frame their policies in terms of counterterrorism but has to go beyond that through a political settlement, involving external actors such as Iran and Russia who are have directly become involved in the conflict; as well as Turkey and other Arab countries.

Israeli Settlement "Regulation Law".. (The Text of the Law Translated from Hebrew)

Ahmad Hamadah

Bibliography

Jordan Economy (2000-2017)

Hamzeh Yaseen

- *Arabic and English References*
- *New Releases in books*

English Section- Reports

Review-article

A critique of Western Policy Towards Syria

Marwan Asmar

On the 6th anniversary of the conflict in Syria, the Royal Institute of International Affairs, Chatham House, (London) produced a publications titled Western Policy Towards Syria: Applying Lessons Learned in March 2017. The report written by a team of writers of the Middle East and North Africa Programme state that western policy-makers must consider long-term solutions to a stable and effective governance in Syria.

To do this policy-makers in western countries must close the gap between rhetoric and action and must have the vision to act. This should not necessarily be through military means but political and diplomatic efforts and incentives and economic development. The review article provides a summary of the full report that is scathing at times of western policy but provides a detailed situation of the conflict that unveiled in Syria since February 2011.

This review as pointed out in the report shows there has been no political will on the part of western powers which has been beset by an absence of strategic vision and inability to adopt long-term solutions on the community and national state levels through top-down and bottom-up measures and establish parameters to form a baseline for policy

the occupation state may not possess the public or private land of the other (the Palestinians). Actually, any acts by such a state, whether legislation, judicial verdicts and or administrative decisions are non-existent, do not establish any right for the state or its settlers and shall be abolished.

It is also very important to resist such kind of legislative, administrative and official course by the occupation, using all legitimate means. The International Criminal Court shall be notified to halt and/or abolish the carry out of this settlement project. Furthermore, the UN General Assembly shall be urged to issue resolutions criminalizing these laws and/or procedures, utilizing the international references of reports and resolutions with regard to the acts and decisions of the occupation. Finally, these steps need to taken as soon as possible.

Israeli Settlement "Regulation Law" in the Occupied Territories: Reactions and Political Repercussions

Majdi Abdul Aziz

The Israeli Knesset's approval of the Settlement Regulation Law's final version of February 6, 2017 sparked massive political reactions. The step prevents Palestinians from the right of using their land, legalizing 16 settlement spots on private land and about another 4,000 residential units. The Palestinian Authority demanded intervention by the international community, and Arab governments spoke up to condemn it. Even Israeli human rights groups opposed the law and requested its abolition from the Israeli Supreme Court. At a global level, the UN, EU and several European countries criticized it for violating the International Law and the UN Resolution no. 2334 of December 23 2016, which criminalizes and calls for the halt of the Israeli settlement in the West Bank.

The political repercussions are represented in the human rights organizations' opposition as well as the government's obvious intention to legalize settlement as a point of departure to judaize the West Bank through similar continuous procedures.

It is concluded that the law improves the international stance, as gradual steps are likely to criminalize settlement and pressure the Israeli governments to stop the legislation and comply with the international legitimacy.

the community, the counter-revolution forces have been messing with the national composition and burdening the security of the neighbouring countries.

At the beginning, the Houthis took part in the protests against Ali Abdullah Saleh's regime – which had ruled for 33 years. However, they later betrayed the agreement against the legitimacy until they occupied the capital Sana'a on September 21 2014. While destroying the state institutions in the city and chasing the authorities to Aden in the south, they kept expanding their control over further land. In addition, they founded a revolutionary committee in February 2015 and resolved the Representative and Shura councils. As a result, the Arab Coalition launched its first operations against the Houthis on March 26 of the same year. The military action is led by Saudi Arabia along with another 9 countries, including the Gulf states except Oman.

The present report analyzes the current internal and external situation as well as the future indicators. Real findings are sought according to a previous study on the reality on the ground.

It is concluded that there are a number of scenarios, mainly a federal state. That would take time for a transitional period to establish itself after the war. Then, the government could move to approve the constitution and present it to the people in the form of a referendum.

File Issue: Israeli Settlement "Regulation Law" 2017

Israeli Settlement "Regulation Law" in the Occupied Territories: New Israeli Tool

Abdullah Harahsheh

On February 6 2017, the Israeli Knesset approved what is called the Settlement Regulation Law for the Judea and Samaria (West Bank). The present report reviews the legislation's main rulings, serious impacts on the Palestinian land occupied in 1967 and the Israeli official determination to carry on with the course of settlement.

It is concluded that the International Law provisions and the UN resolutions relevant to the Israeli occupation of the West Bank in 1967 constitute peremptory norms. In legal terms, these cannot be violated and are higher than the internal law of the occupying state. According to the UN,

The report presents four scenarios expected in the Libyan crisis: first, stopping the hostilities and move to adopt a political solution based on the Sukhairat Agreement; second scenario is the militarization of the state and resolving the fighting in Libya militarily in favor of General Hafter; third is the splitting up of the state and it political demarcation; fourth, continuation of the present status quo of hostilities and chaos.

The report stresses the continuation of the present situation will create great dangers on the local and external levels that is will led to the scenario of dividing and the militarization of the state and threaten Libya's future, security of neighboring countries and stability of the region that is already being undermined and in a chaotic state with much political and security turmoils.

The report's writers stress that the political solution scenario carries enormous objective results on the local and external levels and said this is a preferred option that needs doubling the effort on the Libyan, regional and international levels to thwart the obstacles standing in its way and in light of other risky alternatives.

For increasing the realization of a political solution scenario **The Arab Crises Team** is making a number of recommendations to the Libyan sides and neighbors which are: Calling on the Libyan sides to opt for conserving the unity of the country without moving on a slipper-slope of dividing the state on political, geographical and tribal basis and put a stop to all fighting and hemorrhaging of the state's abilities immediately. The report also calls on neighboring countries and other regional parties to stop supporting particular sides in the crisis through arms and/or supplies and push for the success of political efforts and ensuring the success of the Government of National Accord and provide solutions through political dialogue rather than reverting to arms. Lastly, the report calls on the different international parties to adhere to the outcomes of the political agreement and to cease supporting other than those agreed upon under the cover of training through providing military experts.

Yemeni Crisis.. Status Quo and Future Indicators

Adnan Hizam

The Republic of Yemen is going through a very complicated stage of its modern history. Since the outbreak of the 2011 February revolution, which was not limited to any segment, political party, association or area of

In characterizing the Libyan crisis as a political one, the report makes clear that the crunch emanated from the fact that there developed and came to exist in the country two governments: One established in eastern Libya and led by Abdullah Al-Thini and supported by the forces of General Khalifa Hattar and the other was the National Accord Government in Tripoli and led by the head of the Presidential Council Fayez Saraj and backed by the UN-sponsored Sukhairat Agreement and supported by different military formations.

On the economic dimension, and because of the commonalities between the two governments on running the country, the Libyan dinar collapsed against the dollar. After the dollar exchanged for LD1.25 in 2011, it collapsed in the last two years. A dollar now exchanges for 7 dinars. Libya is facing an acute cash liquidity shortage because of the scarcity of its currency in local banks accompanied by expensive principle items and a reversal of its strategic reserves in these commodities, in addition to constant and lengthy power-cuts in the country.

There are also great security challenges in Tripoli, other cities and provinces of the country. The Government of National Accord have no control over most of the armed parties on the ground, whether they are pro-government or not.

The report illustrates the motives of the crisis: Absence of real state institutions in Libya that have been eroded especially under Gaddafi who administered the state by his orders, it weakened institutions, political parties and civil society organizations; it led to the accumulation of weapons in the country, its spread and even smuggling; establishment of organizations and armed groups across Libya and its provinces; interventions from regional and by foreign powers in its affairs and those with contradictory ideas to draw the future of the state after Gaddafi's downfall; increased the power of tribes, they became increasingly involved in political action and armament, bypassing political parties which should have taken that role long ago as these parties were banned under the monarchy and Gaddafi; and the growth of "dualism" between "liberals" and "Islamists" and personal and tribal struggles and regionalism and factionalism.

As far as the Arab, regional and international stands are concerned regarding the Crisis and its effects, the report pertains to the stand - also adopted by Egypt and the West - that what is needed is for General Haftar to be included in the political agreement.

establish a true democracy. Thus, it should found a broader body which would unite, as well as carefully assess, the current entities.

Reports and Articles

Libyan Crisis to Where!

The Arab Crises Team

The Libyan crises forms one of the foremost disasters witnessed in the Arab region because of its crucial importance and wide-ranging implications to the security and stability of the region. **The Arab Crises Team** has sought to focus its present report on the Libyan situation. It starts with a background to the crisis, its critical situation, reasons for it and summarizes the main Arab, regional and international stands towards it. It then maps out scenarios related to the development of the crises and how it is likely to unfold on the local and regional levels. Finally a number of recommendations are put forward to the concerned parties, the Libyans and the regional and international powers.

Colonel Muammar Gaddafi became ruler of Libya after the 1969 coup d'etat. He abolished the monarchy and established the Libyan Arab Republic. He ruled it for the next 42 years until the 17 February Revolution of 2011. This uprising, ended his rule but only after fierce fighting. However, the problems of statehood began long after that. It became clear that Libya, under monarchical rule was not able to forge a real social contract to create the concept of citizenship for the modern state.

And it would appear this continued to be absent under the long administration of Gaddafi who reduced his rule to one-man and did not allow for the creation of real institutions in in the country. This is what made the Libyan revolution latter on, to be different from its counterparts in Egypt and Tunisia for they had state institutions despite whether the regimes were democratic or not. They had the trappings of statehood in political institutions like parliaments, armies and political parties. Libya on the other hand, and since its independence, never witnessed real political developments nor of political parties, except for a short period under the era of the monarchy. When the 17 February Revolution erupted it was of a general movement of people, it was not politically-motivated nor was it organized.

goals at the expense of all the other parties, even those that are now its allies or friendly to it.

Research & Studies

The Policies of President Trump Towards Government and Opposition in Egypt

Bader Al Shafei

The present paper explores the US stance on the developments in Egypt since the 2011 January revolution until after the General Sisi's coup, briefly along with the determinants of such policy. In other words, will Trump's takeover in 2017 lead to the deterioration of Cairo's democratic shift? It is to be borne in mind that there is accord between the two officials since Trump was announced candidate as well as when he received the first congratulation phone call from Sisi upon assuming power.

The hypothesis of the study is that the better the US-Egypt ties, the worse Cairo's democracy, especially when Republicans come to power.

Several methodologies are adopted, such as those descriptive, historical and the case study.

The paper consists of 4 sections: Determinants of the US Policy towards Egypt, US Stance on Egypt's Political Developments from the 2011's Uprising to the 2013' Coup by Sisi, Trump's Administration's Perspective of the Situation in Egypt and the Impact of Trump's Policies on Egypt's Political Situation.

It is concluded that Washington's standpoint in this regard is basically linked to its national and Israeli interests. On the other hand, there are 2 future scenarios for Cairo's political order. The first is a tyrannical regime which internally resorts to force, while boosting foreign relations mainly with the US and Israel. Such practices are likely to continue at least during Trump's "first term" – that is until 2021. The second is a hybrid tyrannical system offering some democracy. That would depend on a number of factors, such as the decline of the internal situation without being dealt with properly, the real opposition's power and the foreign powers' pressure if their interests are threatened. So far, the first scenario – continued tyranny for a while – is more likely. However, the opposition abroad - the Muslim Brotherhood and Others – needs to play a significant role in bringing down the coup based on their several statements or, at least, pressure the regime to

This calls upon us to emphasize the dangers that exist to the Palestinian territories especially in the light of the on-going Israel practices of control, occupation, hegemony and subjugation and humiliation of the Palestinian people. There must be stronger and more determined Arab and Jordanian stands against these challenges. Israel's long-goal has been to frame the Palestine question and of the Palestinians within a security-related mindset. It wants to formulate a strategy for the Arab states and wrap up talk about Palestine in a dialogue, muzzled around an "alternative homeland" and "substitute homelands" and create the impression that a solution to the Palestinians lie in a regional framework, at the expense of Arab countries and not of its own.

Jordan must stand, because of its demographics and geography, as the spearhead against such a calling and must confront any such Israeli designs and ambitions related to the establishment of a confederation between the two East and West Banks (Palestinian territories and Jordan) or in seeing Jordan as an alternative homeland to the Palestinian people. Both of these far-fetched solutions would mean that Israel and the "Zionist project" would have triumphed in infiltrating the Arab Nation, politically, security-wise and on the economic level where the conflict is transformed from its present Israeli-Arab garb into an Arab-Arab one!

This makes it imperative that all Israeli plans and those who back them must be thwarted- and the only way to do that is to view the Palestinian issue in its Arab totality. Furthermore, the Palestinian issue should be anchored as one of occupation, injustice and aggression on man and the land and that the final solution -an independent Palestinian state- will only be realized if the Israeli occupation ends, rights restored and with the return of the refugees. The political, economic and social presence of Palestinians in any neighboring Arab countries shouldn't mean that Palestine has become "fair-game" for Israel to take. It does not mean Arab countries and Jordan have become alternatives to the Palestinian political, economic and social presence on their territories.

It is without a doubt there should be a review of relations between the Arab states and Israel; there must be a review of the treaties, agreements and initiatives between the two; there must also be a review in the relations of Arab states with their regional and international allies and a reappraisal of Palestinians and Arab political forces. Arab national security must be re-evaluated as well as the local front, it must be made firmer with scales widening to confront the Zionist-colonialist project seeking to imprint its

Editorial

Settlement and Political Solutions in Israeli Thought

Editor in Chief

In the Zionist framework there is the so-called "permanent and strategic" dictums as opposed to what is seen as the changeable and tactical. The settlement issue is one of the pillars underpinning the expansionist Zionist ideology. The implanting of settlements with Jewish settlers on occupied Palestinian lands are an operational expression of Zionist thinking. The Israeli perspective stands firm that a political solution in its struggle with the Palestinians can only be attained at the expense of the "other" and within a tactical framework to strengthen its grip on the land not of its own, despite its occasional pandering to a long deceased peace process in the interest of international diplomatic maneuvers, public opinion and Israeli image in the world.

The stands of Likud Prime Minister Benjamin Netanyahu and the late Labour chief Yitzhak Rabin reflect a prevailing Zionist mentality within the Israel political establishment about the importance of creating and maintaining threaded settlements on the occupied Palestinian territories. They are related to two principles and collective Zionist ceiling enmeshed with ideological theory and political practice. The first is related to the band of Israeli settlements in the Jordan Valley that are seen as bedrock and a security first line of defense for the Zionist state which it will no way dismantle but on the contrary reinforcing.

The second relates to a peace settlement and a political solution which it also wants to dictate by creating "facts-on-the-ground" and dragging and back-peddling the issue with increasing settlements and settlement activities in occupied Palestinian territories it supposed to have given back to the Palestinian National Authority. Certainly, since the 1991 Madrid Conference and the Oslo Accords of 1993, very little movement happened in assuring Palestinians that one day they will have their independent state. The fact is that Israel is against the establishment of a sovereign Palestinian state. What it is supposedly willing to consider is a devoid "entity" over a people minus the land.

English Abstract

113	*Israeli Settlement "Regulation Law".. (The Text of the Law Translated from Hebrew)* ***Ahmad Hamadah***
123 129 134	***Bibliography*** ***Jordan Economy (2000-2017)*** - *Arabic References* - *English References* - *New Releases in books* ***Hamzeh Yaseen***
137	**Arabic Abstracts**
141	***English Section*** **Review-article** *A critique of Western Policy Towards Syria* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Settlement and Political Solutions in Israeli Thought* ***Editor***
15	***Research & Studies*** *The Policies of President Trump Towards Government and Opposition In Egypt* ***Bader Al Shafei***
41	***Reports and Articles*** *Libyan Crisis to Where!* ***The Arab Crises Team***
61	*Yemeni Crisis.. Status Quo and Future Indicators* ***Adnan Hizam***
97	***File Issue: Israeli Settlement "Regulation Law" 2017*** *Israeli Settlement "Regulation Law" in the Occupied Territories.. New Israeli Tool* ***Abdullah Harahsheh***
103	*Israeli Settlement "Regulation Law" in the Occupied Territories: Reactions and Political Repercussions* ***Majdi Abdul Aziz***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2017

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan — ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal — ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub — ***Mohammad Abu Hammour***

Volume 21 **No. 79** **Spring 2017**